الأمم المتحدة A/70/PV.10

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السبعون

الجلسة العامة ١٠

الأحد، ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، الساعة ٩/٠٥

نيويورك

الرئيس: السيد ماغتر ليكتوفت . . . . . (الدانمرك)

افتتحت الجلسة الساعة ٩/٠٥.

الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة

البندان ١٥ و ١١٦ من جدول الأعمال (تابع)

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية للأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين ذات الصلة

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

مؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب الرئيس الاتحادي لجمهورية النمسا.

اصطحب السيد هايتز فيشر، الرئيس الاتحادي لجمهورية النمسا، إلى المنصة.

الرئيس فيشر (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر رئيس الجمعية العامة والأمين العام على عقد القمة هذه لاعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠). ومن دواعي سروري البالغ أن أشارك في هذا الاجتماع التاريخي، مؤكداً للجمعية التزام النمسا الكامل إزاء هذه القمة والأهداف السبعة عشر المحددة التي أقرها المجتمع الدولي في تلك الوثيقة الهامة.

لقد تغير عالمنا كثيراً منذ اعتمدنا الأهداف الإنمائية للألفية قبل ١٥ عاماً. ونحن نواجه بعض التحديات القديمة والعديد من التحديات الجديدة، كالنمو السكاني السريع، واستنفاد الموارد الطبيعية، والآثار الخطيرة المترتبة على تغير المناخ وتدفق اللاجئين بأعداد كبيرة. وباتت مسألة ضمان التنمية المستدامة للأجيال القادمة أكثر إلحاحاً من ذي قبل.

إن عام ٢٠١٥ هو العام حيث يتخذ المجتمع الدولي قرارات هامة. فهناك ثلاثة مؤتمرات رئيسية ستساعد على رسم المسار إلى مستقبل مستدام. فالمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، المعقود في أديس أبابا في تموز/يوليه، يوفر لنا إطاراً عالمياً جديداً لتمويل التنمية المستدامة. ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ، الذي يعقد في كانون الأول/ديسمبر في

تضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

باريس، يكتسي أهمية بالغة لجهودنا الجماعية في مواجهة تغير المناخ. ومؤتمر باريس يمكن، بل يجب أن يحالفه التوفيق. فنحن بحاجة إلى اتفاق عالمي شامل وملزم قانوناً في باريس يعكس أعلى مستويات الالتزام من الجميع وصولاً إلى هدفنا المتمثل في تثبيت الارتفاع في درجات الحرارة عند أقل من درجتين مئويتين.

ونحن نعلم جميعا أن التوصل إلى اتفاق لن يكون سهلا، ولكن يمكنني أن أؤكد للجمعية أننا، في النمسا والاتحاد الأوروبي، سنفعل كل ما في وسعنا لإنجاح الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف.

وأود اليوم أن أشير إلى المساهمة القيمة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ في توفير البيانات والتحليلات العلمية. وسيتم انتخاب أعضاء مكتب جديد للهيئة في تشرين الأول/أكتوبر. ويسرني أن أعلن أن النمسا قد رشحت السيد نيبويسا ناكيشينوفيتش، وهو عالم شهير ويحظى بالاحترام على الصعيد الدولي، ليرأس الهيئة، وآمل أن تتمكن الجمعية العامة من دعم ذلك المرشح المتميز.

والآن انعقد مؤتمر قمة لاعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي تشكل علامة بارزة جديدة على الطريق نحو التنمية المستدامة العالمية. والخطة هي نتاج نحو ثلاث سنوات من المشاورات بين الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والمجتمع المدني على نطاق غير مسبوق. وساعدت المؤتمرات التحضيرية، مثل مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية، الذي تشرفت النمسا باستضافته في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، في تركيز اهتمامنا على البلدان الأكثر هشاشة.

وتوفر لنا خطة عام ٢٠٣٠ الجديدة مخططا لكيفية إيجاد عالم أفضل وأكثر إنصافاً للجميع. وتستند أهداف التنمية المستدامة إلى الأهداف الإنمائية للألفية وتكملها، كما أنها عالمية وتنطبق على كل البلدان دون استثناء. وتوضح خطة التنمية لعام ٢٠٣٠ شيئا واحدا بجلاء وهو: ينبغي ألا يتخلف أحد عن الركـْب. والنمسا تأخذ هذه الرسالة على محمل الجد تماما، وهذا هو السبب في أن حكومة النمسا، بالإضافة إلى تقديم المعونة الإنمائية للبلدان الأخرى، جعلت التعليم وسيادة القانون وإمكانية اللجوء إلى العدالة من أولويات برنامج عملها الوطني للفترة ٢٠١٣-٢٠١٨، مع التركيز بشكل خاص على الشباب والنساء والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة.

وتتيح لنا خطة التنمية لعام ٢٠٣٠ الفرصة من أجل جعل التنمية المستدامة حقيقة واقعة. وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد التزام النمسا بالخطة الجديدة وتنفيذها على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي بنجاح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئيس الاتحادي لجمهورية النمسا على بيانه.

اصطحب السيد هايتز فيشر، الرئيس الاتحادي لجمهورية النمسا، من المنصة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيسة جمهورية البرازيل الاتحادية.

اصطحبت السيدة ديلما روسيف، رئيسة جمهورية البرازيل الاتحادية، إلى المنصة .

الرئيسة روسيف (تكلمت بالبرتغالية؛ وقدم الوفد النص الإنكليزي): إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) تحدد المستقبل الذي نصبو إليه. وتؤكد أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ على المبدأ الأساسي لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ألا وهو، أنه من الممكن حقا إدراك النمو وشمول الجميع وضمان المحافظة والحماية. وعلى هذا النحو، فإن الأهداف واضحة المعالم وعالمية حقا. وهي تبرز الحاجة

إلى مواصلة التعاون بين شعوب العالم وتشير إلى طريق مشترك أمام البشرية.

وتتطلب الخطة الابتكارية أن يكون هناك تضامن عالمي وتصميم لدينا جميعا والتزام بمواجهة تغير المناخ عن طريق التغلب على الفقر وتوفير الفرص للجميع. ويجب أن نعزز اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ من خلال ضمان تنفيذ مبادئها واحترامها. وينبغي أن تكون التزاماتنا طموحة ومتماشية مع مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة. وتمثل الدورة الحادية والعشرون المقبلة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية، المقرر عقدها في باريس، فرصة فريدة لنا لإعداد استجابة عامة مشتركة للتصدي للتحدي العالمي لتغير المناخ.

وما فتئت البرازيل تبذل جهودا نشطة للحد من انبعاثات غازات الدفيئة دون المساس بعنصر الإدماج الاجتماعي فيما يتصل بتنميتها الاجتماعية والاقتصادية. وتحقيقا لهذه الغاية، فإننا ما زلنا نعمل على تنويع مصادر الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة الخاص بنا، وهو من بين الأنظف في العالم. ونحن نستثمر حاليا في الزراعة المنخفضة الكربون. وقد نجحنا في الحد من إزالة الغابات في غابات الأمازون المطيرة بنسبة ٨٢ في المائة. وبوسع الجمعية العامة أن تطمئن إلى أننا سنواصل الاضطلاع بتلك الإجراءات الطموحة.

وبهذه المناسبة، أود أن أعلن أنه بحلول عام ٢٠٢٥، تعتزم البرازيل المساهمة في الحد من انبعاثات غازات الدفيئة عن طريق القضاء على ٣٧ في المائة من انبعاثاتها. وبحلول عام ٢٠٣٠، فإن هدفنا هو الحد من الانبعاثات بنسبة ٤٣ في المائة. وأود أن أذكر الجمعية بأن سنة الأساس في كلتا الحالتين هي ٢٠٠٥. وفي نفس السياق، وبحلول عام ٢٠٣٠، تعتزم البرازيل اعتماد تدابير فيما يتعلق بالزراعة وتربية الماشية واستخدام الأراضي، وهو ما من شأنه القضاء على إزالة الأحراج بشكل غير قانوني وإعادة تشجير ١٢ مليون هكتار واستعادة ١٥ مليون هكتار من المراعي المتدهورة وتهيئة ٥ ملايين هكتار لممارسات متكاملة تجمع ما بين الزراعة وتربية الماشية والمناطق الحرجية.

أما فيما يتعلق بالطاقة، فنعتزم تحقيق الأهداف الطموحة التالية: أولا، نحن عازمون على ضمان أن تبلغ حصة الموارد المتجددة من مزيج الطاقة ٤٥ في المائة. ومن الجدير بالإشارة أن المتوسط العالمي لهذه الحصة هو ١٣ في المائة. أما بالنسبة لبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فهي لا تزيد على ٧ في المائة. والهدفان الثاني والثالث في خطة الطاقة لدينا هما الالتزام بأن يكون لدينا عنصر طاقة كهرومائية بنسبة ٦٦ في المائة وعنصر طاقة متجددة بنسبة ٢٣ في المائة – الرياح والطاقة الشمسية وطاقة الكتلة الأحيائية – من إجمالي إنتاجنا من الكهرباء. رابعا، نعتزم زيادة معدل الكفاءة في استخدام الطاقة الكهربائية لدينا بنسبة ١٠ في المائة. خامسا، نتوقع أن يمثل وقود الإيثانول المشتق من قصب السكر بوصفه مصدرا للكتلة الأحيائية ١٦ في المائة من مزيج الطاقة إجمالا.

وبإيجاز، فإن تدابير التكيف اللازمة لمواجهة تحدي تغير المناخ ستكون مصحوبة بتغييرات كبيرة في استخدام الأراضي وممارسات الحراجة وإدارة الثروة الحيوانية والممارسات الزراعية وإنتاج الطاقة وأنماط الاستهلاك.

وفيما يتعلق بالهدف ٣ من أهداف التنمية المستدامة، فإن موقفنا يتمثل في أننا سنسهم بالتأكيد في تحسين البيئة. وبالتالي، فإن البرازيل تساعد بحزم في ضمان أن يكون العالم في وضع يسمح له بتنفيذ التوصيات الصادرة عن الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، والذي وضع حدا أقصى لارتفاع درجة الحرارة في هذا القرن مقداره درجتان مئويتان.

إن البرازيل واحدة من عدد قليل من البلدان النامية التي التزمت بتحقيق هدف مطلق في مجال خفض انبعاثات غازات الدفيئة. وناتجنا المحلي الإجمالي وعد سكاننا هما من بين الأكبر

في العالم، كما أن أهدافنا وغاياتنا طموحة، إن لم تكن أكثر طموحا من أهداف وغايات البلدان المتقدمة النمو.

ويشتمل إسهامنا الوطني على مبادرات لتخفيف الأثر وتحقيق التكيف، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة في مجالات التمويل ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات. وهو يتضمن إجراءات لتعزيز القدرة على التحمل وللحد من مخاطر الآثار السلبية لتغير المناخ على قطاعات السكان الأفقر والأضعف. ويجري إيلاء اهتمام خاص لمسائل المساواة بين الجنسين وحقوق العمال، وكذلك للسكان الأصليين من قبائل المارون والمجتمعات التقليدية الأخرى. ونحن ندرك أيضا أهمية التعاون بين بلدان الجنوب في الجهود العالمية الرامية لمكافحة تغير المناخ.

ويجب أن نؤكد أن الجوانب الاجتماعية والشاملة للجميع لهذه الجهود ضرورية لنجاحها. وقد ساعدت السياسات الاجتماعية وبرامج التحويلات المالية منذ عام ٢٠٠٣ في انتشال ٣٦ مليون برازيلي من الفقر المدقع. وشُطبت البرازيل في العام الماضي من خريطة الجوع في العالم. وأود أن أؤكد أننا تمكنا من بلوغ هذا المركز بفضل برنامجنا للقضاء على الجوع، والذي يشكل الآن جزءا من أهداف التنمية المستدامة. وفي الآونة الأخيرة، نمت القوة الشرائية للسكان بفضل سياسة تهدف إلى زيادة الحد الأدنى للأجور. وقد أحرزنا تقدما اجتماعيا كبيرا في مجالات مثل برامج الإسكان والحصول على التعليم الأساسي وخدمات الصحة العامة والمساواة بين الجنسين. وحققنا تلك النتائج لأننا ندرك تماما أن الفقر مشكلة متعددة الأبعاد.

وفي مرحلة الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون، فإننا نعتقد أنه ينبغي للجميع التمكن من العمل في ظروف عادلة وكريمة. وتتطلب التنمية المستدامة التزامنا جميعا بضمان ظروف معيشية كريمة وإيجاد وظائف جيدة وتوفير فرص وضمان المساواة في الحصول على التعليم والرعاية الصحية.

وحتى إذا واجهنا صعوبات، فلن تتوقف البرازيل عن تحقيق تقدم اجتماعي. فهذا هو المستقبل الذي نصبو إليه، ونعمل جميعا من أجل بنائه. ويجب أن تكون جهودنا المبذولة للقضاء على الفقر وتعزيز التنمية جماعية وعالمية النطاق. ومن هنا، تأتي أهمية أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧. وقد تعلمنا في بلدي درسا واحدا بشكل جيد للغاية، هو أن نهاية الفقر المدقع ليست سوى بداية لرحلة طويلة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئيسة جمهورية البرازيل الاتحادية على بيانها.

اصطحبت السيدة ديلما روسيف، رئيسة جمهورية البرازيل الاتحادية، من المنصة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية إكوادور.

اصطحب السيد رافائيل كوريا، الرئيس الدستوري لجمهورية إكوادور، إلى المنصة.

الرئيس كوريا (تكلم بالإسبانية): إن إكوادور في طريقها لبلوغ الغايات الإحدى والعشرين التي تندرج في إطار الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية. وقد حققنا حتى الآن ٢٠ منها، بعضها في وقت مبكر وبمستويات أعلى مما كان متوخى في الأصل. وتتمثل الغاية التي لا نزال نعمل بشأنها في تخفيض معدل وفيات الأمهات بنسبة ٧٥ في المائة على الأقل. وحققنا حتى الآن انخفاضا نسبته ٦٨ في المائة، وننفذ استراتيجية محددة لتحقيق هذه الغاية خلال هذا العام. وأمكن تحقيق تلك النتائج بفضل استثمار عام لم يسبق له مثيل، والذي يشكل أحد أعلى المعدلات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وخاصة في القطاع الاجتماعي.

عندما وصل حزبي إلى السلطة في عام ٢٠٠٧، أكدنا مجددا التزامنا بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولكن مع

التساؤل عن طريقة وضعها. فقد حذرت، قبل ثماني سنوات، في الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين (انظر A/62/PV.7)، من القيود التي ينطوي عليها المفهوم الأساسي، حيث أنه يستند إلى مبادئ دنيا لا تراعي التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية العميقة في عالمنا. وقد شعرنا في الإكوادور بأن الالتزام حصرا بهذه المبادئ الدنيا أمر محفوف للغاية بالمخاطر. وكانت الأهداف الإنمائية للألفية كافية لإرضاء الضمائر، ولكنها كانت محدودة في قدرتها على إحداث تغيير اجتماعي حقيقي.

ويشكل التغلب على الفقر واجبا أخلاقيا بالنسبة للبشرية لأنه، للمرة الأولى في التاريخ، لم ينتج عن ندرة الموارد ولكنه بسبب نظم ضارة وإقصائية. وتتمثل أفضل استراتيجية للحد من الفقر في تقليص الفجوات الاجتماعية والاقتصادية والإقليمية والبيئية والثقافية. وهذا هو السبب في أننا سعداء للغاية بتركيز خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) على أهداف محددة ترمي إلى تحقيق الإنصاف فيما يخص جميع تلك الجوانب، الاجتماعية والاقتصادية والجنسانية والعرقية والإقليمية. ويقتضي ذلك كله توزيعا أفضل للدخل والثروة داخل المجتمعات وفي ما بينها، فضلا عن القضاء على الطرق غير المشروعة لتراكم الثروة، مثل القوانين الجائرة الخاصة بالمواريث والمضاربة على الأراضي ورأس المال غير المُستَغل والأرباح الناتجة عن الأضرار التي تلحق بالبيئة.

إن وضع السياسة العامة للتنمية في بلد يحاول تحقيق تغيير كبير، مثل إكوادور، لا يمكن أن تقتصر على الحد الأدنى من الأهداف لأننا نخاطر بتبني الفكرة المتمثلة في أن الحياة البشرية هي مجرد عملية مقاومة تهدف إلى إطالة حياة الناس لبضع ساعات. ولذلك، اقترحنا أهداف مشتركة لا تقوم على أساس مستويات المعيشة الاجتماعية الدنيا فحسب، ولكن على أقصاها أيضا. فمن شأن منظور يقوم على الحد الأدنى من الأهداف إضفاء الشرعية على واقعنا الحالي دون سد الثغرات بين الشعوب والمجتمعات ومعالجة علاقات القوة القائمة بينها. وفي أحسن الأحوال، ينبغي النظر إلى الأهداف الدنيا كبداية وهدف مؤقت، وليس أبدا باعتبارها طريقة عمل مستمرة للسياسة العامة لأنها تضع المستفيدين في وضع الدونية بالنسبة للبقية.

إننا، في إكوادور، نفهم التنمية باعتبارها تحقيقا لرفاه الجميع في سلام ووئام مع الطبيعة والحفاظ المستمر على الثقافات الإنسانية. وفي هذا الصدد، نحن سعداء بشكل خاص بوجود تركيز كبير في أهداف التنمية المستدامة على الحفاظ على كوكبنا. إن إكوادور هي البلد الوحيد في العالم الذي يمنح حقوقا للطبيعة. ونحن لا نتحدث عن معالجة التدهور البيئي للأرض فحسب، ولكن عن العمل بمنطق اقتصادي جديد، يقضي بالمكافأة على إيجاد قيمة بيئية وسلع بيئية عامة، وليس سلع تجارية فحسب. ويجب علينا إنشاء نماذج بديلة للتنمية وليس بدائل عن التنمية. ولا بد أن نبني مجتمعات تعمل مع السوق، بدلا من أن تكون مملوكة للسوق. ويجب أن نعمل على أساس الإدراك بأن الأشكال السائدة للإنتاج والاستهلاك، التي تتجاهل حدود نظامنا الإيكولوجي وتهدف إلى تحقيق نمو وتراكم لا نهاية لهما، غير قابلة للاستمرار. وما نحتاجه هو قضاء البلدان الكبرى لوقت أقل في تشخيص تخلفنا في مجال التنمية وتخصيص وقت أطول لطرح تساؤلات بشأن نموذجها هي للتنمية.

ولهذا السبب، نحن أيضا سعداء للغاية بأن نرى العديد من الأهداف الجديدة، ستة في مجموعها، ترتبط بالعناية بكوكبنا، الكوكب الوحيد لدينا.

والرفاه الذي نعززه ينطوي أيضا على توسيع نطاق الحريات الحقيقية والفرص وإمكانات الإفراد. وفي هذا الصدد، فإن التناقض اللاأخلاقي المتمثل، من جهة، في أننا ندافع عن التداول الحر للسلع ورأس المال بحثا عن الحد الأعلى

للربح، وفي الوقت نفسه، ومن ناحية أخرى، نعاقب حرية تنقل الأشخاص بحثا عن العمل الكريم، يغدو ببساطة أمرا غير مقبول ولا يجوز، من الناحية الأخلاقية.

بالنسبة لحكومة إكوادور، لا يوجد إنسان غير قانوني، وينبغي للأمم المتحدة أن تصر على هذه النقطة. إن سياسات الهجرة في الدول الغنية بصراحة معيبة. إننا بحاجة إلى خطة مع التركيز على الحقوق، خطة حيث لا يجرم التنقل البشري ولا يحرم الأشخاص من حقوقهم الأساسية. إن عدم تضمن خطة عام ٢٠٣٠ لهدف محدد بشأن حرية تنقل الأشخاص هو إهمال مؤسف. إننا بحاجة إلى خطة تصغي لكلمات الشاعر الشاب فارسَن شيري: لا أحد يضع طفله في قارب إلا إذا كان الماء أكثر أمانا من البر.

ونحن نعلق آمالنا، يأصدقائي الأعزاء في العالم بأسره، على خطة تنمية حيث الشعور بالإنسانية له أسبقية على سيادة رأس المال؛ وإلا، فإننا ببساطة نواصل تأكيد الغايات والأهداف في الوقت الذي نحتاج إلى تحديد كامل اتفاقنا بوصفه حضارة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئيس الدستوري لجمهورية إكوادور على البيان الذي أدلى به.

اصطحب السيد رافائيل كوريا، الرئيس الدستوري لجمهورية إكوادور، من المنصة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس هيئة رئاسة البوسنة والهرسك.

اصطحب السيد دراغان كوفيتش، رئيس هيئة رئاسة البوسنة والهرسك، إلى المنصة.

السيد كوفيتش (تكلم بالبوسنية؛ وقدم الوفد نصا بالإنكليزية): إنه لشرف كبير لي أن أخاطب مؤتمر القمة التاريخية هذا، المكرس للمسائل ذات الأهمية الحاسمة لحاضر جميع سكان كوكبنا ومستقبلهم. لقد التزمنا، متحدين بإيماننا القوي بالقيم المكرسة في ميثاق تأسيس منظمتنا، ببث حياة كاملة وإعطاء معنى جديد للرؤية المتمثّلة في إيجاد عالم عادل ومستدام خال من الخوف والفقر وجميع أشكال الاضطهاد.

وشهدنا، في عصرنا، تحقيق إنجازات أبعد من أي شيء كان يمكن أن يتصوره أسلافنا: التقدم التكنولوجي الفذ الذي دفع عجلة اقتصاداتنا ومجتمعاتنا. إن التقدم المحرز في الحد من الجوع بطيئ ومتفاوت، ولكن النتائج التي تحققت حتى الآن تعطينا الأمل في أنه يمكن القضاء على آفة الجوع في عصرنا. وزاد متوسط العمر المتوقع بأكثر من الضعف على مدى القرن الماضي، ويمكن بكل فخر أن نقول إن عددا من الأطفال أكثر من أي وقت مضى موجودون بالضبط في الأماكن التي ينتمون إليها – في غرف الصف. ومع ذلك، ينبغي لنا أن نقلق كثيرا لأننا ألحقنا ضررا كبيرا جدا بالكوكب وأنفسنا خلال العقود الماضية.

وأخطر التهديدات التي يواجهها عالمنا اليوم، للأسف، معروفة جدا وهي: الفقر والبطالة والكوارث الطبيعية والعنف والإرهاب. يوما بعد يوم، تستدعي التقارير الجديدة عن المعاناة البشرية التي يعجز عنها الوصف، في عدد من مناطق الصراع، بما في ذلك أزمة اللاجئين الكبيرة، أن نستجيب استجابة عاجلة ومجدية. ومن الضروري بذل جهود متضافرة وسريعة للتصدي لجميع هذه التهديدات، إلى جانب تعزيز التصميم على معالجة الآثار المترتبة على الأخطاء والمخالفات التي ارتكبناها في الماضي. وينبغي أن نبني نهجنا من التجارب الإيجابية والدروس المستفادة، بغية تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ الشاملة والطموحة (القرار ١/٧٠).

وينبغي أن نبعث بأقوى الرسائل في هذه اللحظة التاريخية، رسالة تتمثل في تجديد شعورنا بالمسؤولية وتصميمنا على العمل جنبا إلى جنب مع جميع أصحاب المصلحة. وهذه الخطة ضمان بألا يتخلف أي أحد عن الركب. وتحقيقا لهذه

الغاية، لا بد من إيجاد توازن مناسب بين المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ولن يكون من الممكن تحقيق الحلول الفعالة والمتكاملة إلا من خلال اتباع نهج يقوم على النظم عبر الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. ونحن لا نرى سبيلا لتحقيق التنمية المستدامة بالمعنى الحقيقي لهذه العبارة إلا من خلال التغيير الإيجابي والمستمر.

والعالم بعد ١٥ سنة من الآن يمكن، بل وينبغي له أن يكون مكانا حيث تُحترم حقوق الإنسان على الصعيد العالمي. ويجب علينا مواصلة العمل على النهوض بدور المرأة ومشاركتها الكاملة في تنمية مجتمعاتنا، ولا سيما في عمليات صنع القرار. البوسنة والهرسك تظل ملتزمة بحماية وتعزيز حقوق الإنسان واحترام الحريات الأساسية للجميع، بدون تمييز، على النحو الوارد في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة.

وبيّنت السنوات الخمس الماضية لشعب بلدي المعنى الحقيقي لتغير المناخ؛ وهو ليس فقط أمرا يتعلق بأحوال الطقس المختلفة حصرا. وفي الواقع، إنه أمرٌ يتعلق أكثر بعدم إنتاج أي مزيد من الأغذية خلال سنوات الجفاف، وبالأشخاص الذين يجري إجبارهم على ترك ديارهم أثناء الفيضانات. وهو يتعلق بندرة المياه الآمنة والنظيفة الصالحة للشرب، السلعة الكمالية في أوقات الجفاف والفيضانات

ولهذا السبب، تحن نضع ثقتنا، إلى جانب الملايين من الناس حول العالم، في الدورة القادمة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المقرر عقده بباريس في كانون الأول/ديسمبر. ويجب أن نؤمن بأن نتائج تلك الدورة ستحقق التقدم الذي نحتاج لإحرازه على وجه السرعة. ولذلك، ندعو الأطراف في الاتفاقية إلى مضاعفة جهودهم من أجل التوصل إلى صك عالمي وملزم قانونا بشأن تغير المناخ.

هناك بلا شك علاقة متينة بين السلام والاستقرار والتنمية المستدامة. وستواصل البوسنة والهرسك العمل مع جيراننا والشركاء الدوليين، في جو من الاحترام المتبادل والتسامح، على اتخاذ خطوات استباقية واستراتيجية من أجل تعزيز السلام والاستقرار والازدهار في منطقتنا. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد للجمعية دعم بلدي القوي لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. إن تصميمنا على تعزيز النمو الاقتصادي الفعّال والمطرد، من خلال المؤسسات الديمقراطية، من أجل بناء بيئة اجتماعية عادلة، هو أمر تم إقراره في خطة إصلاح البوسنة والهرسك للفترة ٢٠١٥-٢٠١٨ التي تم اعتمادها مؤخرا.

وحتى أفضل الاستراتيجيات في بعض الأحيان تعجز عن تحقيق النتائج المرجوة إذا لم تدعمها وسائل تنفيذ لها نفس القدر من المصداقية. ولذلك، يكتسي الاستثمار في القدرات المؤسسية والتكنولوجية والبشرية أهمية بالغة بالنسبة للعديد من البلدان النامية، بما في ذلك البوسنة والهرسك. إن وضع وتنفيذ ورصد الاستراتيجيات الوطنية لدينا يجب أن يشمل الموارد والجهود من جانب جميع أصحاب المصلحة – البرلمانيون والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

وتكاد تكون جميع المشاكل التي نواجهها اليوم لا تعترف بالحدود. ولا ينبغي للتضامن في عالمنا أن يعترف بها. ونحن نرى أنه ينبغي للتضامن الجمع بين المسؤولية واحترام الملكية الوطنية للتنمية، من جهة، والتأهب لتقديم المساعدة، من جهة أخرى.

والشراكة المعززة العالمية من أجل التنمية المستدامة يجب أن تكون منبرا عالميا حقا لتبادل أفضل الممارسات في مجالات التمويل والتجارة والتكنولوجيا وبناء القدرات. وتوفر لنا خطة عمل أديس أبابا، بشموليتها، أساسا قويا لتنشيط وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وكخطوة أولى، ينبغي لنا، بلا شك، أن نبدأ اليوم بما هو معترف به صراحة بوصفه أعمالنا غير المنجزة: التحقيق الكامل لجميع الأهداف الإنمائية للألفية.

ينبغي لنا الوفاء بوعودنا. واليوم، فإن الناس لا يتطلعون إلينا فحسب.

وهم يعتقدون أنه ما زال من الممكن تغيير العالم إلى الأفضل. والمساواة والازدهار والكرامة والأمن لكل إنسان هي ما تصبو إليه الأجيال المقبلة وتريده منا، وإنني مقتنع بأنه يمكننا، بل ويجب علينا، تحقيق ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئيس مجلس الرئاسة في البوسنة والهرسك على بيانه.

اصطحب السيد دراغان كوفيتش، رئيس مجلس الرئاسة في البوسنة والهرسك، من المنصة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية فنزويلا البوليفارية.

اصطحب السيد نيكولاس مادورو موروس، رئيس جمهورية فنزويلا البوليفارية إلى المنصة.

الرئيس مادورو موروس (تكلم بالإسبانية): إننا نشهد علامات بزوغ حقبة جديدة للبشرية. وتحتفل منظومة الأمم المتحدة بالذكرى السنوية السبعين منذ أن شرعت في جهودها الرامية إلى تضميد الجراح العميقة الناجمة عن أكثر الحروب دمارا التي عرفها الجنس البشري على الإطلاق. وخلفت الحرب العالمية الثانية أضرارا مادية للملايين من النساء والرجال، فضلا عن الأضرار المعنوية العميقة وعلامات مكافحة الفاشية والنازية ومظاهرهما المختلفة في إزدراء جوهر الإنسان والأشكال المتنوعة من الثقافة والحضارة الإنسانية. قبل سبعين عاماً مضت بدأ الجنس البشري في بناء نظام للتعاون معا، وكما قال البابا فرانسيس قبل أيام من على هذا المنبر (انظر A/70/PV.3)، لرسم مسار نحو بناء بيتنا المشترك، البيت المشترك للجنس البشري.

ونحن نقترب من نهاية مؤتمر القمة المعقود لتحديد أهداف مشتركة لبلداننا وشعوبنا وحكوماتنا للتنمية الاجتماعية، وهو مؤتمر قمة يهدف بشكل أساسي إلى استعراض الأهداف الإنمائية للألفية وتحديد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. أود أن أهنئ جميع الوفود على عملها لعدة شهور في تقييم الأهداف للفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٥، وأشيد بنجاحها في إدماج المقترحات المقدمة من مختلف البلدان والحكومات مع مختلف الرؤى للتوصل إلى ما اتخذناه من فورنا، وهي خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠).

وترى فنزويلا أن خطة عام ٢٠٣٠ خطة من أجل تنمية عالم منصف وتهدف إلى القضاء على أوجه التفاوت التي هي بمثابة مصدر شتى أنواع البؤس والفقر والثقافات البالية ومصدرها فكما قال البابا فرانسيس في زيارته لكوبا والولايات المتحدة. إن الفقر وليد عدم المساواة التي تفرضها نظم الهيمنة التي غلفت منذ قرون عالمنا ومزقت أفريقيا وفرضت الاستعمار والرق. وعدم المساواة وليدة جميع أشكال الهيمنة والإقصاء والاستغلال التي دمرت ثقافات الشعوب الأصلية والبدائية التي نفخر بأن يمثلها اليوم في قارتنا أمريكا الأخ إيفو مورالیس آيما.

إن عدم المساواة أصل كل البؤس والفقر. وإذا أردنا تحديد الأهداف النبيلة، كما نفعل، وإذا أردنا تحقيق الأهداف النبيلة التي حددناها لأنفسنا – ١٧ هدفا و ١٦٩ غاية حددتها وفودنا ووضعناها، والتي تهدف إلى إحراز تقدم بشأن مسائل رئيسية مثل التغلب على الفقر وإرساء أسس التعليم العام الشامل للجميع والمجاني والعالي الجودة والرعاية الصحية العالمية والحق في المسكن وبيئة نظيفة، أي احترام كوكب الأرض، إذا ما أردنا النهوض بقضية الأهداف والغايات النبيلة التي حددناها، فما من شك في أن العالم يجب أن يخطط لبناء نماذج اقتصادية واجتماعية مختلفة ونموذجا مختلفا لعلاقات القوة على مدى السنوات الخمس عشرة المقبلة.

فلا يوجد سبيل آخر. هذا ما نقوله في فنزويلا، حيث عشنا طوال السنوات ال ١٥ الماضية للأهداف الإنمائية للألفية، إحدى أجمل وأعمق وأهم العمليات في تاريخنا، شهدنا فيها

إلى جانب أشقائنا في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي صحوة وإعادة تنشيط للكفاح الذي خاضه في الماضي الفقراء والمنسيون والبائسون في الأرض. قامت فنزويلا في السنوات بين عام ٢٠٠٠ و ٢٠١٥ بثورة اقتصادية واجتماعية وسياسية، الثورة البوليفارية المستوحاة من القضية الأصلية والأساسية لمحررنا سيمون بوليفار، ومصممة وموجهة وقادها قائدنا الذي لا ينسى هوغو تشافيث فرياس.

وكانت الخطوة الأولى استعادة استقلالنا السياسي وقدرتنا على اتخاذ القرارات بشأن شؤوننا الوطنية والتخطيط لكيفية استثمار ثروتنا الوطنية. والخطوة الثانية كانت استعادة مواردنا الطبيعية، ولا سيما الثورة التي يدرها النفط الفنزويلي عن طريق التأميم والإدارة ذات السيادة للموارد الأساسية التي تنتج في أراضينا وفي هذه الحالة النفط. أما الخطوة الثالثة فكانت تجديد العمل دستوريا بالحقوق الأساسية لشعبنا، التي حرم منها لعقود من جانب النظم المحلية للقمع التي تتفق مع نظم الاضطهاد للقوى العالمية خارج بلدنا.

ذلك هو المسار الذي سلكه شعبنا، وبكل تواضع نقول اليوم في مؤتمر القمة، إنه مسار مثل ثورة حقيقية وعميقة وضعتنا على الطريق للبدء في البناء وتطبيق نظام لإعادة توزيع الثروة وإعادة إرساء عناصر المساواة الاقتصادية والاجتماعية والمساواة في الحصول على الثروة. ومنذ بداية الثورة البوليفارية، قال قائدنا هوغو تشافيث إنه إذا أردنا التغلب على الفقر، يجب أن نمنح القوة للفقراء والسلطة للشعب. وعندما نتكلم عن القوة، نعني في المقام الأول السلطة الوطنية. عندما نتكلم عن السلطة، نعني السلطة للمواطنين والمتواضعين: السلطة الاجتماعية والاقتصادية والمدنية. نعني تمكين الشعب حتى يتمكن ذاته من تولي المسؤولية عن بناء سعادته والتغلب على الحالة التي يواجهها.

واليوم، يمكن لفنزويلا في الواقع أن تُقدّم سجلاً مُرضياً – كشف حساب إيجابياً – إلى الجمعية العامة. ويمكن لفنزويلا اليوم القول بأن الثروة الهائلة لبلدنا قد تم توزيعها من خلال استثمارنا في التعليم، والإسكان، والرعاية الصحية، والحق في الغذاء والحق في الحياة. وقد نجحنا في عكس الاتجاهات الإقصائية لثقافة الإهدار الرأسمالية، كما قال البابا فرانسيس. وبينما كنّا نستثمر أقلّ من ٣٣ في المائة من الدخل القومي أو الثروة الوطنية، تستثمر فنزويلا اليوم ٦٢ في المائة من ثروتها الوطنية في تنمية شعبنا، وفي تعزيز المساواة، والحد من الفقر والفقر المدقع، مع ما ينجم عن ذلك من مؤشرات تبّين تحسينات كبيرة في مجال التعليم والرعاية الصحية والتوظيف وأجر العاملين. وقد نجحنا في عكس الاتجاهات نحو تحرير ظروف العمل من الضوابط وإيجاد ظروف عمل غير مستقرة تستغل العمّال، لا سيما الأصغر سناً. إن الحق في العمل المستقرّ واللائق، على النحو المعلن في مختلف صكوك منظومة الأمم المتحدة، أو ما نسميه الحق في عمل عادل ومتساوٍ، هو حق أساسي إذا أردنا أن يكون هدفنا هو أن تتجاوز شعوبنا الصعوبات بفاعلية وتنتشل أنفسها من الفقر والفقر المدقع.

وقد اعتمدنا بالكامل وبإخلاص الأهداف الـ ١٧ المقترحة للسنوات من ٢٠١٥ إلى ٢٠٣٠. ترمي الأهداف الـ ١٧ إلى القضاء على الفقر، ووضع حد للجوع، وضمان الرعاية الصحية، وضمان التعليم الجيد، وتحقيق المساواة بين الجنسين، وضمان توافر المياه والإدارة المستدامة لمواردها، وكفالة الحصول على الطاقة على أساس عادل، كما نفعل حالياً من خلال المشاريع الشاملة الخاصة المبنية على أساس التضامن والإخاء برعاية التحالف النفطي لمنطقة البحر الكاريبي (بتروكاريبي). يرعى هذا التحالف المشاريع المشتركة لتوفير إمكانية الوصول الحقيقي إلى الطاقة لـ ١٨ دولة من دول الكاريبي، وهو مشروع أرى أنه يستحق الدراسة من قبل اللجان التي ستعمل على متابعة الخطة.

تتألف الخطة من مجموعة من ١٧ هدفاً ترمي إلى تعزيز النمو الاقتصادي المنصف وإحداث تحويل في نموذج اقتصادي،

على النحو المنصوص عليه في الهدف ٨. ومن دون تحويل النموذج الاقتصادي غير العادل وحيد الاتجاه الذي يسعى إلى فرض ظروف اجتماعية وسياسية غير مقبولة لدى شعوبنا – وهو نموذج فرضه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على بلداننا – سيكون من المستحيل العمل نحو الأهداف المنشودة النبيلة والضرورية والعادلة لخطة الأعوام ٢٠١٥-٢٠٣٠ وتحقيقها. ولن تكون الأهداف والغايات المتعلقة بالقضاء على الفقر والسعادة الاجتماعية الشاملة مجدية اقتصاديا ومستدامة إلا بعد إحداث تحول عميق للنظام الاقتصادي وتغيّر تام ومطلق للنظام الذي فرضه التفكير الليبرالي الجديد أحادي المسار الذي يعتنقه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

إن عام ٢٠٣٠ موعد مستهدف يجب أن يجمعنا جميعاً. وبعد استعراض تاريخ السنوات الـ ١٥ الماضية، و ٧٠ سنة من تاريخ منظومة الأمم المتحدة، والتحديات الكبيرة والمشاكل الخطيرة التي واجهتها البشرية خلال تلك السنوات، يمكننا التأكد من أن السنوات الـ ١٥ المقبلة ستجلب لنا تحديات كبيرة فيما نسعى إلى توطيد السلام العالمي وتعزيز علاقات اقتصادية جديدة عادلة ومنصفة تقوم على المساواة وشاملة للجميع – وغير إقصائية – وبناء نماذج اجتماعية وتكنولوجية تتيح لشعوبنا الحصول على الحقوق التي يُحرم منها اليوم أكثر من ١,٢ بليون من الفقراء. هذه مواضيع هامة يتعين على الأمم المتحدة تناولها. وبينما من الصحيح أن تحقيق هذه الأهداف الاجتماعية يتطلّب النظر في نموذج اقتصادي جديد وإيجاد سبل جديدة لتحقيق المساواة، فمن الصحيح أيضاً – أو هذا ما نؤمن به في جمهورية فنزويلا البوليفارية – أن نظاماً من الضمانات لصون سلام شعوبنا وسيادتها ضروري أيضاً.

ويجدر إلقاء نظرة على المآسي التي تعانيها اليوم الشعوب العربية، وإخواننا وأخواتنا في أفريقيا وآسيا، وكذلك الهجرة الجماعية الأكثر مأساوية وإيلاماً في السنوات الـ ٧٠ سنة الماضية والتي تجري أحداثها في البحر الأبيض المتوسط والبلدان الأوروبية. لماذا توجد هذه الهجرة الجماعية إذا لم تكن فراراً من البؤس والشقاء؟ ليس هناك سوى سبب واحد: الحروب العدوانية المجحفة التي تهدف إلى غزو أمم بأسرها. ويطرح استعراض السنوات الـ ١٥ التي شهدت الأهداف الإنمائية للألفية سؤالاً: لماذا تعيش تلك المنطقة من العالم فيلم رعب؟ يبدو أن الملايين من إخوتنا العرب المسلمين في الشرق الأوسط يبحثون عن شذرة من السلام، عن بارقة أمل. إن السبب المحدد الملموس الذي كان له هذا الأثر السلبي على هذه الشعوب الشقيقة في أفغانستان والعراق وليبيا وسورية ليس سوى الحروب الإمبريالية المجحفة، ومحاولة السيطرة على العالم من قبل قوّة هيمنة وحيدة تريد أن تسيطر على الشعوب.

يجب أن نضع حداً للنظم غير العادلة والحروب الإمبريالية، حتى يكون هنالك حقاً ظروف إنسانية للمضي قدماً في تحقيق الأهداف السامية التي تمكنت البشرية من تحديدها وبنائها خلال ٧٠ سنة من وجود منظومة الأمم المتحدة. وكما قال البابا فرانسيس أمام جلسة لم يتخلّف عنها أحد من الحضور، وحيّاه تصفيق حارّ من ممثلي جميع الثقافات والشعوب، إذا أردنا أن يكون لنا بيت مشترك بحلول عام ٢٠٣٠ – ونحن في فنزويلا نحلم بذلك وسنناضل بلا كلل لتحقيقه – فمن الضروري أن يكون لدينا بيت مشترك خالٍ من الحروب الإمبريالية، ومن حروب التدمير، وخالٍ من العنصرية، وخالٍ من كراهية الأجانب، وليس فيه ازدراء وعدم مساواة. يجب أن نفكر في قضية مشتركة توحّد الشعوب التي تقوم علاقاتها على احترام القانون الدولي والشعوب الملتزمة بخطة عام ٢٠٣٠ لأنها ترى فيها خطة إنسانية عظيمة لبناء السلام والسعادة والعدالة العالمية.

تعرب جمهورية فنزويلا البوليفارية عن سعادتها بخطة عام ٢٠٣٠، وعزمها على الالتزام بها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئيس جمهورية فنزويلا البوليفارية على البيان الذي أدلى به.

اصطُحب السيد نيكولاس مادورو موروس، رئيس جمهورية فنزويلا البوليفارية، من المنصة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى كلمة يُدلي بها رئيس جمهورية صربيا.

اصطُحب السيد توميسلاف نيكوليتش، رئيس جمهورية صربيا، إلى المنصة.

الرئيس نيكوليتش (تكلم بالصربية؛ وقدم الوفد نصا بالإنكليزية): هنا في مقر الأمم المتحدة، وخلال مؤتمر القمة هذا، اعتمدنا خطة تحوّل طموحة، هي خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)، بأهدافها وغاياتها الرامية إلى تغيير حضارتنا تغييراً موضوعياً إلى الأفضل خلال السنوات الخمس عشرة المقبلة. أمامنا مهمة صعبة وغير مسبوقة: هي القضاء على الفقر – ولا سيما الفقر المدقع – بحلول عام ٢٠٣٠، وإرساء أسس التنمية المستدامة والحفاظ على كوكبنا لمصلحة الأجيال المقبلة.

إن النتائج الإيجابية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية – من قبيل خفض النسبة المئوية للأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع بمقدار النصف والتي حققناها قبل حلول الموعد، يدفعنا إلى الاعتقاد بأن تحويل عالمنا أمر ممكن. إننا نعيش في القرن الحادي والعشرين عصر إنجازات تكنولوجية هائلة توفر للمرة الأولى في تاريخ البشرية فرصة حقيقية ليس ببساطة لكل بلد فحسب، بل ولكل فرد لتحقيق التنمية المستدامة. ينبغي ألا يتخلف أحد عن الركب أو يُنسى.

لقد تفاوض دبلوماسيونا ومجتمعاتنا المدنية وقطاعات أعمالنا الخاصة وأوساطنا الأكاديمية، لأكثر من عامين بشأن مجموعة جديدة من المقترحات التي صيغت في أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ لعام ٢٠٣٠. فهي شاملة وتتناول تقريبا معظم عناصر التنمية، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وتنطبق هذه الأهداف العالمية على جميع البلدان، الغنية والفقيرة، مع إيلاء اهتمام خاص بالقطاع الكبير من السكان الذين يعيشون في فقر مدقع على أقل من ١,٢٥ دولار في اليوم.

على جيلنا التزام أخلاقي بأن يهيء في عالم اليوم الظروف التي لا يعاني فيها أحد من الجوع وتسود فيها المساواة بين الجنسين ويجري فيه تمكين النساء والفتيات. يجب أن نضع حدا للآثار الضارة الناجمة عن احترار كوكبنا المهدد بتغير المناخ على نطاق واسع. في كثير من الأحيان يدق ناقوس الخطر وكثيراً ما نتعرض لكوارث طبيعية وجفاف وفيضانات مثل تلك التي ضربت بلدي وإقليمنا قبل عام مضى مخلفة عواقب مأساوية.

لم يكن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ العالمية الجديدة أمراً سهلا. ومع ذلك فإننا جميعا نتقاسم هذا الكوكب. ولا يقتصر الأمر على أنه ليس لدينا كوكب آخر نلجأ إليه فحسب، لكن علينا أن نبذل قصارى جهدنا للمحافظة عليه وكفالة التنمية المستدامة، بما في ذلك لأشد الفئات ضعفا بين ظهرانينا. وبطبيعة الحال، فإن السؤال الرئيسي هو كيف يمكننا تنفيذ هذه الخطة الطموحة عى نحو فعال. توصلنا في المؤتمر الدولي الثالث للتمويل من أجل التنمية المنعقد في تموز/يوليه، إلى توافق في الآراء بشأن طرائق تمويل التنمية المستدامة باعتماد خطة عمل أديس أبابا. وقد اتفقنا على ضرورة حشد جميع الموارد المالية – العامة منها والخاصة، المحلية منها والدولية والمتنوعة. وقد اتفقنا على الوفاء بالالتزام بتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، وبتخصيص نسبة تتراوح بين ٠,١٥ في المائة و ٠,٢٠ في المائة من ذلك المبلغ لفائدة أقل البلدان نموا. وقد كان نقل التكنولوجيا والمديونية والتوصل إلى

اتفاقات تجارية على رأس قائمة الأولويات للمؤتمر. وأعدنا التأكيد من جديد على المبدأ القائل بأن كل بلد مسؤول في المقام الأول عن تنمية ذاته وأنه يجب أن يهيء الظروف من أجل تحقيق التقدم والرخاء من خلال الحكم الرشيد وسيادة القانون ومكافحة الفساد ووقف التدفقات المالية غير القانونية.

تولى الرئاسة، نائب الرئيس، السيد رافائيل كوريا (إكوادور).

لقد شاركت صربيا بنشاط في صياغة الخطة العالمية للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وقد بدأت مفاوضات الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، الذي كان بلدي عضوا فيه، عندما كان رئيس الجمعية العامة صربياً في دورتها السابعة والستين. وشاركت صربيا أيضا في أعمال لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة.

وبوصفها بلداً متوسط الدخل وغير ساحلي يمر بمرحلة انتقالية، فإن صربيا لا تزال تتحمل العبء الثقيل لرعاية عدد كبير من اللاجئين والأشخاص المشردين أثناء الصراعات وبعدها في منطقتنا، في الوقت الذي تتصدي فيه لمشاكل التنمية التي تواجهها العديد من البلدان الأخرى. إن التدفق الهائل وبلا ضوابط للمهاجرين الذين يعبرون صربيا بعشرات الآلاف بحثاً عن مأوى وحياة أفضل والذين ينتظرون لعدة أيام بغية عبور الحدود إلى الاتحاد الأوروبي، هو تحد يجب علينا جميعاً التصدي له معا إذا ما أردنا التوصل إلى حل.

تؤمن صربيا إيمانا راسخا بأنه لا يمكن تحقيق التنمية من دون السلام والاستقرار. ونحن نؤيد تأييدا قويا الهدف ١٦، المعني بالمجتمعات المسالمة والشاملة للجميع، وفي هذا السياق، نؤمن باستثمار الجهود المتواصلة من أجل تطوير علاقات حسن الجوار في المنطقة. وذلك لأنه لا بديل لعملية المصالحة والتعاون.

وكما هو الحال في بلدان أخرى في المنطقة، فإن معدل البطالة في صربيا ما زال مرتفعا، لا سيما وسط الشباب مع انخفاض معدل النمو الاقتصادي. وكذلك على غرار العديد من البلدان الأخرى تفاقم الركود الاقتصادي منذ بداية الأزمة المالية العالمية. لقد بذلنا جهوداً كبيرة من أجل تصحيح أوضاع المالية العامة بالتعاون مع صندوق النقد الدولي وبدعم منه. وبخفض مؤلم في الإنفاق على مستوى جميع القطاعات، نجحنا في خفض العجز المالي في صربيا من ٧ في المائة إلى مستواه الحالي البالغ ٣ في المائة تقريباً. ونتوقع أن يبدأ الناتج القومي الإجمالي في النمو هذا العام.

وبوصفه بلدا مرشحاً للانضمام لعضوية الاتحاد الأوروبي، فقد عمدت صربيا إلى مواءمة نظامها التشريعي مع مجموعة قوانين الاتحاد الأوروبي وقد اتخذت خطوات مهمة نحو إصلاح اقتصادها وإعادة بناء بنيتها التحتية والاستفادة من موارد الطاقة المستدامة والتصدي للمشاكل البيئية. ونحن ندرك تماما أن النجاح في تحقيق التنمية المستدامة لا يدرك من دون تعاون إقليمي شامل. ولذلك، سنقوم بإجراء مشاورات في بلغراد في وقت لاحق من هذا العام مع شركائنا الإقليميين بشأن كيفية العمل معا لتنفيذ الخطة.

لقد شرعنا في مشروع طموح غير مسبوق. ولا مكان للفشل هنا ولا ينبغي له أن يكون خيارا. أمام جيلنا فرصة تاريخية لوضع حضارتنا على المسار نحو تحقيق التنمية المستدامة والرخاء والسلام، وإنني على ثقة بأن تلك الفرصة لن تضيع.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أشكر رئيس جمهورية صربيا على بيانه.

اصطحب السيد توميسلاف نيكوليتش، رئيس جمهورية صربيا، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية طاجيكستان.

اصطحب السيد إموماليي رحمون، رئيس جمهورية طاجيكستان، إلى المنصة.

الرئيس رحمون (تكلم بالطاجيكية؛ وقدم الوفد نصا بالإنكليزية): هذه السنة هي الأخيرة لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٥. وقد استخدمت الدروس المستفادة أثناء تنفيذها كأساس لخطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥. وقد لعب الفريق العامل المفتوح باب العضوية بشأن أهداف التنمية المستدامة دوراً هاما في هذه العملية وتمكن على مدى العامين الماضيين من تحديد أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ الـ ١٧ والاتفاق عليها.

وسوف نبدأ قريبا تنفيذ خطة التنمية المستدامة الجديدة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠). وسوف نقوم بذلك على خلفية تهديدات وتحديات عالمية مثل الإرهاب الدولي والتطرف والجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار غير المشروع بالمخدرات والصراعات المسلحة والأزمات المالية والاقتصادية والمتعلقة بالطاقة والمواد الغذائية وتأثيرها المتزايد، إلى جانب تدهور الموارد الطبيعية وتغير المناخ والكوارث الطبيعية وتلك التي يسببها الإنسان والأمراض المعدية، وجميعها تقوض الأمن والاستقرار في العالم ويمكن أن تبطئ من تحقيق التنمية المستدامة.

وفي ذلك الصدد، نعتقد أن المجتمع الدولي يجب أن يعزز الجهود الرامية إلى تهيئة بيئة عالمية تفضي إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. إن الخطة فريدة لأنها تضع أهداف وغايات محددة للتنمية المستدامة بأبعادها الرئيسية الثلاثة – الاقتصادية والاجتماعية والبيئية – بطريقة متوازنة ومتكاملة. ونحن مقتنعون بأن أهداف التنمية المستدامة، التي تهدف إلى تناول القضاء على الفقر وضمان تحقيق الأمن الغذائي وتحسين الرعاية الصحية والتعليم، وكفالة الاستخدام المستدام للموارد المائية، وتحسين سبل الوصول إلى مصادر طاقة يمكن التعويل عليها وفعالة من حيث التكلفة، وإنشاء الهياكل الأساسية المتطورة، واعتماد التدابير العاجلة لمكافحة تغير المناخ وآثاره، والحد من عدم المساواة فيما بين البلدان وتحقيق المساواة بين الجنسين على الصعيد العالمي، هي استمرار منطقي للأهداف الإنمائية للألفية.

إن طاجيكستان، كبلد رائد في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، تولي أهمية كبيرة لعملية تحسين خطة الأهداف الإنمائية للألفية وتحقيق خطة التنمية الجديدة لما بعد عام ٢٠١٥. وشاركت جمهورية طاجيكستان بنشاط في وضع وتنسيق خطة التنمية العالمية لما بعد عام ٢٠١٥، من خلال الاضطلاع بدور نشط في الحوار العالمي والإسهام فيه. ونظمت حكومتنا عددا من المشاورات الوطنية الرامية إلى تجسيد تطلعات مجموعة واسعة النطاق من السكان بشأن المستقبل الذي يصبون إليه. وتضع حكومة طاجيكستان حاليا الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الجديدة حتى عام ٢٠٣٠، والبرنامج الإنمائي المتوسط المدى للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، الذي يحدد المجالات ذات الأولوية بالنسبة للتنمية المستدامة للبلد وسيراعي، حيثما أمكن، الغايات التي حددتها أهداف التنمية المستدامة. وفي ذلك الصدد، ستكون خطة عمل برامج الأمم المتحدة القطرية من أجل طاجيكستان للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ مفيدة بشكل خاص.

والهدف الرئيسي للبرنامج والاستراتيجية قيد الصياغة هو تحسين رفاه سكان البلد من خلال التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة. وبغية النجاح في معالجة مجموعة من المسائل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المعقدة في إطار الاستراتيجية الإنمائية الوطنية للبلد بحلول عام ٢٠٣٠، حددنا أهمية وضع أهداف استراتيجية، مثل كفالة أمن الطاقة،

ومعالجة الجمود في الاتصالات وضمان الأمن الغذائي، التي سيكون تنفيذ أهداف التنمية المستدامة دونها أمرا صعباً. ولتحقيق تلك الأهداف، لا بد من تنفيذ عدد من المشاريع على الأصعدة الوطنية والإقليمية والعالمية. وتتمثل المجالات ذات الأولوية في الاستخدام الأكثر كفاءة للموارد الطبيعية ورأس المال البشري، وتنويع الاقتصاد الوطني لتعزيز قدرته التنافسية، وتطوير مؤسسات البلد، وتعزيز الطبقة الوسطى وتحقيق المساواة في مستويات التنمية في جميع مناطق البلد.

وبغية النجاح في تنفيذ تلك الغايات، لا بد من تعبئة الموارد اللازمة. ولا يزال ذلك يشكل تحديا بسبب الديناميات دائمة التغيير في العلاقات الدولية والأزمات الناشئة في مختلف مناطق العالم. في ذلك السياق، لا تزال الزيادة في المساعدة الإنمائية الرسمية، التي تشكل عنصرا هاما في تمويل التنمية، حاسمة الأهمية. وفي ظل الظروف الحالية، من الأهمية بمكان تيسير التجارة الدولية والاستثمار، وهما محركان رئيسيان للنمو المنتج، وتشجيع وتعزيز نقل التكنولوجيات المبتكرة وغير الضارة بالبيئة.

ومن الواضح أن السبيل نحو التنمية المستدامة لن يكون سهلا أو ممهدا. ولهذا من الأهمية بمكان إبداء التصميم وتقديم يد العون للبلدان التي تواجه أشد الصعوبات. وتجدر الإشارة إلى أن عددا من البلدان سيبدأ في تنفيذ الخطة الجديدة للتنمية المستدامة في ظروف غير مؤاتية. وتقوم حاجة إلى تقديم الدعم إلى البلدان في حالات محددة، وتحديدا إلى البلدان ذات التضاريس الجبلية والأراضي التي يتعذر الوصول إليها والبلدان النامية غير الساحلية.

وفي الختام، أود أن أشدد على أن طاجيكستان ستواصل التعاون بنشاط مع المجتمع الدولي ومؤسسات الأمم المتحدة وبرامجها والبلدان الشريكة والمنظمات المهتمة بنجاح تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أشكر رئيس جمهورية طاجيكستان على خطابه.

اصطحب السيد إمومالي رحمون، رئيس جمهورية طاجيكستان، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية بلغاريا.

اصطُحب السيد روزن بليفنلييف، رئيس جمهورية بلغاريا إلى المنصة.

الرئيس بليفنلييف (تكلم بالإنكليزية): لقد اعتمدنا للتو خطة إنمائية جديدة. إن عملية ما بعد عام ٢٠١٥ جهد عالمي فريد يرمي إلى القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة للجميع مع حماية كوكب الأرض وموارده. لقد شاركت الأمم المتحدة ودولها الأعضاء وممثلو المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية في عملية المداولات.

وترحب بلغاريا باعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠). تجمع هذه الخطة الجديدة الطموحة والتطلعية الركائز الثلاث للتنمية المستدامة، وبالتالي تبرز الصلات بين القضاء على الفقر والتنمية الاقتصادية المستدامة والمجتمعات المسالمة والمستقرة. إنها خطة مثيرة للإعجاب وتحويلية في جوانب كثيرة. للمرة الأولى في التاريخ، تشدد وثيقة ذات نطاق عالمي بشكل خاص على الفرد ولا تدع أحد يتخلف عن الركب. إن الخطة تركز على الشعوب وتستند إلى مبادئ العالمية والشمول وتقاسم المسؤوليات.

أيدت بلغاريا بقوة خلال المفاوضات الحكومية الدولية، بصفتها الوطنية وكجزء من الاتحاد الأوروبي، وضع خطة قائمة على حقوق الإنسان. وبذل كل جهد من أجل القضاء على جميع أشكال عدم المساواة والتمييز. إن بلغاريا، بوصفها أحد الرئيسين المشاركين لمجموعة أصدقاء الأطفال وأهداف

التنمية المستدامة، عملت لإدماج حقوق الإنسان للطفل في جميع جوانب السياسات الإنمائية، ووضع الأطفال في صميم الخطة. ولأول مرة اعتبر الأطفال والشباب من المشاركين الفعالين في جميع العمليات التي تؤثر على حياتهم.

إن أهداف التنمية المستدامة التي اتفقنا عليها طموحة وتنفيذها بشكل كامل بحاجة إلى إجراءات جريئة وحازمة. وستبذل بلغاريا كل جهد ممكن لتنفيذ الخطة الجديدة وتحقيق أهدافها المتمثلة في القضاء على الفقر والقضاء على أوجه عدم المساواة وتعزيز مجتمعات سلمية وعادلة وشاملة للجميع قائمة على سيادة القانون. كما سيواصل بلدي بذل قصارى جهده لمساعدة الدول الأكثر ضعفا على تحقيق تلك الأهداف الطموحة.

إن الطريقة التي اعتمدت بها الخطة تدل على الإرادة السياسية القوية لتنفيذها. وقد تحقق التوازن بين الالتزامات الواردة في الوثيقة وسبل تنفيذها.

ومع ذلك، ينبغي السعي إلى تحقيق مساءلة فعالة على الصعيدين الوطني والدولي من خلال مشاركة جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية.

إن اعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ يمثل نجاحا للمجتمع الدولي. وينبغي الاسترشاد بمبادئ المساءلة والشفافية وشمول الجميع عند تنفيذ الخطة الجديدة. وينبغي أن يستند رصد تنفيذها واستعراضه إلى مجموعة مؤشرات عالمية واضحة المعالم، فضلا عن جمع البيانات المصنفة في الوقت المناسب. ونرحب بالعمل الجاري من جانب اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة في هذا الصدد.

وستؤثر القرارات التي نتخذها اليوم علينا جميعا على مدى السنوات الخمس عشرة المقبلة. والخطة جهد مشترك وتوافقي، كما أنها الحل العملي الوحيد الذي لدينا، في هذه المرحلة، لمعالجة التحديات التي نواجهها. ولا بد لنا من التنفيذ.

وتعتقد بلغاريا أنه ينبغي التركيز الآن على تنفيذ أهداف الخطة الجديدة، ونحن ملتزمون التزاما تاما بالمساهمة في نجاحها.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر رئيس جمهورية بلغاريا على البيان الذي أدلى به.

اصطحب السيد روسين بليفنيليف، رئيس جمهورية بلغاريا، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية جنوب أفريقيا.

اصطحب السيد جاكوب زوما، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا، إلى المنصة.

الرئيس زوما (تكلم بالإنكليزية): قبل سبعين سنة، وعند إنشاء الأمم المتحدة، تعهد واضعو ميثاق الأمم المتحدة في الديباجة ”بالدفع بالرقي الاجتماعي قدما ورفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح“. وكان الهدف من ذلك هو إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب عن طريق القضاء على الفقر والنهوض بنوعية حياة أفضل لجميع شعوب العالم، ولا سيما الفقراء.

وكان العالم مختلفا جدا عما هو عليه اليوم. والعديد من أعضاء مجموعة الـ ٧٧ والصين الحالية لم يكونوا في الواقع أحرارا آنذاك، وكانوا يرزحون تحت نير الاحتلال الأجنبي والاستعماري. وعلى مدى ٧٠ عاما، شهد العالم العديد من التطورات، بما في ذلك إنهاء الاستعمار، وبدء عهد الحرية وتقرير المصير، وإنشاء دول جديدة حرة ومستقلة.

ومع ذلك، وعلى الرغم من التقدم المحرز، فإن العالم لم يعالج التخلفَ وعدمَ المساواة وزيادة الفقر والاستبعاد الاقتصادي معالجة كافية. وتم اعتماد إعلان الألفية قبل

خمسة عشر عاما (القرار ٥٥/٢). وقد أصبحت الأهداف الإنمائية للألفية نداءً من أجل توجيه وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية العالمية، وانتشال ملايين الناس من براثن الفقر في جميع أنحاء العالم. ويشير التقرير الأخير للأمين العام عن الأهداف الإنمائية للألفية، تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٥، إلى أن عدد الأشخاص الذين يعيشون في الفقر المدقع قد انخفض بشكل كبير. وقد تم إحراز تقدم في تحقيق بعض الأهداف الإنمائية للألفية.

وفي بلدي، جنوب أفريقيا، كانت هناك زيادة هائلة في عدد من المجالات، مثل التعليم والصحة والمساواة بين الجنسين. فقد ارتفع معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية، بما في ذلك مشاركة الفتيات. وانخفضت معدلات وفيات الأطفال والوفيات النفاسية. إن الأنشطة المحددة الأهداف في مكافحة الأمراض، مثل الإصابات الناجمة عن فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسبة، أنقذت أيضا حياة الآلاف.

و لم يكن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية متساويا في جميع أنحاء المناطق الجغرافية، حيث تخلفت عن الركب مناطق مثل أفريقيا، نظرا لأسباب تاريخية قائمة على التخلف. وهذا هو السياق الذي اعتمدنا فيه خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) في هذه الذكرى السنوية السبعين التاريخية لإنشاء الأمم المتحدة.

وتتناول الأهداف والغايات الواردة في الخطة الجديدة الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وتمكننا من الاستمرار بسلاسة من مرحلة الأهداف الإنمائية للألفية. وهي تتراوح بين القضاء على الفقر، وضمان توفير حياة صحية، وتعليم عال متساو وشامل للجميع، وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات من أحل الحفاظ على المحيطات والاستخدام المستدام لها والتصدي لتغير المناخ. تؤيد جنوب أفريقيا بدون أي تحفظات هذه الخطة التحويلية للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

إن التحدي الثلاثي المتمثل في الفقر والبطالة وعدم المساواة، الذي تسعى إلى معالجته خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، هو محور التركيز الرئيسي لحكومة وشعب جنوب أفريقيا. كما أن أهداف التنمية المستدامة تتماشى مع الخطة الإنمائية الوطنية في جنوب أفريقيا وكذلك مع خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣. والأهم من ذلك، أن الوثيقة الختامية لمفاوضات التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في الأمم المتحدة تشكل نصرا للبلدان النامية، حيث إنها تؤكد ضرورة أن تبني خطة عام ٢٠٣٠ على الأعمال غير المنجزة من الأهداف الإنمائية للألفية.

وبالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من عالمية خطة عام ٢٠٣٠، من حيث أن الأهداف تنطبق على البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، فإن هناك اعترافا واضحا بمبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة. ويأخذ ذلك في الحسبان مختلف الحقائق والقدرات ومستويات التنمية الوطنية، كما يحترم السياسات والأولويات الوطنية.

وقد أجريت المفاوضات بشأن خطة عام ٢٠٣٠ على خلفية خطة عمل أديس أبابا المنجزة مؤخرا والصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، فضلا عن المفاوضات الجارية بشأن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وعلى الرغم من أن الخطة الجديدة قائمة بحد ذاتها، فإنها ستعتمد في تحقيق أهدافها على الدعم من خطة عمل أديس أبابا، ونتائج مفاوضات الدول الأطراف في اتفاقية تغير المناخ، فضلا عن نتائج الاجتماعات الأخرى المتعددة الأطراف، الآن وفي المستقبل.

ويسرنا أيضا أن تتضمن الخطة العالمية لعام ٢٠٣٠ هدفا محدداً يتعلق بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع

النساء والفتيات. فأهداف التنمية المستدامة الـ ١٧، بما فيها تلك المتعلقة بالقضاء على الفقر، والتعليم والصحة، وإيجاد وظائف وتحقيق المساواة، تتضمن جميعا إشارات محددة إلى التحديات التي تواجه النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والقطاعات الضعيفة الأخرى في مجتمعنا. ويسرنا أيضا بشكل خاص أن تشمل خطة عام ٢٠٣٠ هدفاً قائماً بذاته يتعلق بوسائل التنفيذ، والذي يرمي إلى ضمان إيلاء اهتمام كاف لتحقيق الأهداف الجوهرية.

وتبرهن الأحداث التي وقعت في الآونة الأخيرة أنه لا يمكن لبلدان الشمال المتقدمة النمو أن تعزل نفسها عن التحديات التي تواجهها بلدان الجنوب النامية. وفي ذلك الصدد، نرحب بالالتزام بالشراكة العالمية من أجل ضمان تنفيذ خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥. وندعو الشركاء في التنمية لا إلى الوفاء بالالتزامات الحالية فحسب، ولكن أيضا إلى تعزيز المساعدة الإنمائية الرسمية بوضع جداول زمنية ملزمة، نظرا إلى أن هذه المساعدة تظل المصدر الرئيسي للمساعدة الإنمائية للعديد من البلدان النامية. ونكرر أيضا أن تمويل أنشطة مواجهة تغير المناخ هو تمويل جديد وإضافي لهذه المساعدة ولا يمكن اعتباره مساعدة إنمائية رسمية، ولا ينبغي الخلط بينه والتمويل الإنمائي التقليدي.

لقد كان هناك عمل كبير والكثير من المشاورات في سياق المفاوضات حول خطة عام ٢٠٣٠. ولدينا الآن وثيقة يمكننا أن نقول بثقة إنها تجسد تطلعاتنا الإنمائية، في الوقت الذي تبني فيه على التقدم المحرز في السنوات الـ ١٥ الماضية. إن التنفيذ الكامل لخطة عام ٢٠٣٠ سيتقدم بالعالم في اتجاه تحقيق رؤية التقدم الاجتماعي الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، ونحو تحسين مستويات الحياة في جو من الحرية أفسح، على النحو المُتعهَّد به لدى تأسيس الأمم المتحدة قبل ٧٠ عاماً.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أشكر رئيس جمهورية جنوب أفريقيا على بيانه.

اصطحب السيد جاكوب زوما، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية كازاخستان.

اصطحب السيد نور سلطان نزاربايف، رئيس جمهورية كازاخستان، إلى المنصة.

السيد نزاربايف (تكلم بالروسية): لقد عملت كازاخستان جاهدة للوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية. واليوم، يمكننا أن نتكلم عما أنجزناه. لقد تمكنا، أولاً وقبل كل شيء، من تعزيز أسس الحكم وتهيئة الظروف المواتية لتنمية المجتمع المدني. ثانيا، تضاعف الناتج المحلي الإجمالي لكازاخستان بواقع ١٩ مرة، وبلغ متوسط دخل الفرد ٠٠٠ ١٣ دولار سنويا. ثالثا، يتجاوز متوسط العمر المتوقع للفرد الآن ٧٠ سنة. وتم تخفيض مستوى الفقر بمقدار ١١ ضعفا، أي من ٣٤ إلى ٣ في المائة. وأمكن خفض وفيات الرضع والوفيات النفاسية بنسبة ٦٥ في المائة. وأحرزنا تقدما كبيرا في مكافحة الأمراض مثل الإيدز والملاريا والسل. رابعا، خفضت كازاخستان من انبعاثات غازات الدفيئة وركزت على الحفاظ على التنوع البيولوجي لكوكبنا. وأقرت كذلك خطة وطنية للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر.

إن اختفاء بحر الآرال يمثل تهديدا لا لمنطقتنا فحسب، بل للعالم ككل. ونتيجة لجفاف البحر، تحرك الرياح ما يصل إلى ٧٥ مليون طن من الغبار والرواسب السامة سنوياً، وقد تم الكشف عن ذلك في أوروبا والقارة القطبية الجنوبية. وتمكنا من استعادة الجزء الشمالي من بحر الآرال بدعم من البنك الدولي. ونعمل أيضا، بالتعاون مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، من أجل تنظيف منطقة سيميبالاتينسك، وهي الموقع

السابق للتجارب النووية. وتنتظر بلدان آسيا الوسطى المساعدة في مكافحة المشاكل الإيكولوجية في المنطقة.

تؤيد كازاخستان الوثيقة الجديدة الشاملة للتنمية في كوكبنا، خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي اعتمدت للتو (القرار ١/٧٠). وتمثل أهداف التنمية المستدامة، على النحو المبين في الخطة الجديدة، نقطة تحول بالنسبة لبلدان وشعوب العالم. وستصبح الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة هذا خريطة طريق عالمية حقيقية للتنمية والرخاء في الأرض.

وتقع المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على عاتق الحكومات الوطنية. وتتطابق أهداف وغايات الخطة الجديدة تماما مع الأولويات والأهداف التي خطّتها كازاخستان لمستقبلها. وتتمثل استجابتنا لهذه التحديات المعاصرة في الوثيقة المعنونة ”استراتيجية كازاخستان لعام ٢٠٥٠“، والتي سيتم اعتمادها لاحقا. وهي تهدف إلى جعل كازاخستان أحد البلدان الثلاثين الأكثر تقدماً في العالم. ونحن ننفذ خطة وطنية، تتضمن خمسة إصلاحات مؤسسية ترمي إلى تحديث جهاز الدولة وتحسين عمل المؤسسات المدنية والقانونية والمضي قدما في تحويل اقتصادنا إلى اقتصاد صناعي وتعزيز مجتمع مفتوح.

إن إحياء وتحديث اقتصاد طريق الحرير أمر مهم لبلدان المنطقة الأوروبية الآسيوية وسيفيد العديد من البلدان بالحفاظ على إمكانية العبور من منطقة آسيا والمحيط الهادئ إلى أوروبا. وتعكف كازاخستان على بناء هياكلها الأساسية بتشييد السكك الحديدية والطرق التي من شأنها ربط المحيط الهادئ بأوروبا والشرق الأوسط عبر كازاخستان. وأصبح بلدنا الذي ليس لديه منفذ إلى البحر منطقة للمرور العابر وبالتالي توفرت له إمكانية الوصول. وقد حان الوقت لأن نتحد حول فكرة منطقة أوراسيا الكبرى التي ستتوحد في صورة مشروع تكاملي موحد للقرن الحادي والعشرين – الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية والمنطقة الاقتصادية لطريق الحرير والاتحاد الأوروبي. إن الفجوة بين الأغنياء والفقراء تتزايد في العالم. ومع ذلك، فإن ثمة اتجاها سلبيا يتفاقم بفعل النزاعات في الشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا. ولم تنتج أزمة الهجرة الحالية عن الأسوار، بل كذلك عن الاختلالات في التنمية. ولن يُقاس نجاح الدول في القرن الحادي والعشرين بترساناتها من الأسلحة، ولكن بقدراتها على بلورة أفكار طليعية وقيادة الشعوب نحو اعتناقها.

ووفقا لمعهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام، فإن مجموع النفقات العسكرية لجميع الدول في عام ٢٠١٤ تجاوز ١,٧ تريليون دولار، أو ما يقرب من ٢,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. ولذلك، أقترح مرة أخرى، لضمان نجاح البرامج التي اعتمدناها وكفالة التمويل الكبير اللازم لها، أن تخصص كل دولة ١ في المائة من ميزانيتها الدفاعية السنوية لصندوق أهداف التنمية المستدامة.

ومن شأن ذلك أن يساعدنا على تحقيق خطة التنمية التي اعتمدناها.

تولى الرئاسة، نائب الرئيس، السيد الرويعي (البحرين).

اليوم، يتيح لنا التاريخ الفرصة مرة أخرى لكي نتوحد من أجل مستقبل مشترك مشرق. وأفضل ما يمكن أن نفعله هو أن لا نسمح لآمال البشرية على أن تتحطم على صخور التحديات والتهديدات المعاصرة. وكازاخستان على استعداد لبذل قصارى جهدها وتخصيص مواردها صوب الهدف المتمثل في تحقيق التنمية العالمية.

وأتمنى كل نجاح للجميع، والازدهار لجميع بلدان العالم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئيس جمهورية كازاخستان على بيانه.

اصطحب السيد نورسلطان نزاربايف، رئيس جمهورية كازاخستان، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى كلمة يُدلي بها رئيس رومانيا.

اصطحب السيد كلاوس ورنر إيوهانيس، رئيس رومانيا، إلى المنصة.

السيد إيوهانيس (رومانيا) (تكلم بالإنكليزية): إنه لمن دواعي سروري البالغ أن أشارك في مؤتمر القمة هذا، الذي اعتمد للتو الوثيقة المعنونة ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“ (القرار ١/٧٠)، في هذا العام حيث يحتفل المجتمع الدولي بالذكرى السنوية السبعين الأمم المتحدة.

تهدف الخطة الجديدة إلى القضاء على الفقر بجميع أشكاله وتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة على نحو متوازن ومتكامل. تؤكد أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧وغاياتها الـ ١٦٩ على شمولية الخطة الجديدة. وسيُبين العمل الذي ينتظرنا في السنوات الخمس عشرة المقبلة ما إذا كان يمكن لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الالتزام بصورة تامة بتحقيق التطلعات النبيلة والطموحة لتحرير الشعوب من ويلات الفقر.

ومن واجبنا المشترك تحديد الحلول الملائمة لذلك المسعى في الوقت الذي تكون فيه العلوم والتكنولوجيا أصولا مكتملة بآفاق متميزة لتعزيز النمو الاقتصادي. وينبغي أن ندرك أن التدابير الرامية إلى القضاء على الفقر لا تمثل التزاما أخلاقيا فقط بل أيضا وسيلة لتعزيز السلم والأمن الدوليين.

إن تعزيز السلام والأمن الدوليين، وهو أحد الأهداف الرئيسية للأمم المتحدة، لا يمكن تعزيزه تعزيزا كاملا دون إيلاء اهتمام خاص للتنمية. وينبغي أن نتناول الأسباب الجذرية للنزاع، التي تشمل الفقر وانعدام الأمل واليأس والاستبعاد الاجتماعي. ويمكن أن يؤدي الفقر إلى إلياس والإحباط اللذين يمكن أن يكونا بمثابة البذور بالنسبة للتطرف والعنف. وفي الوقت نفسه، فإن السلام والأمن، على الصعيدين الدولي والوطني، هما شرطان أساسيان لتحقيق التنمية المستدامة. وكما رأينا في الشهر الماضي، عبر مئات الآلاف من الأشخاص الحدود إلى أوروبا هربا من الحرب وبحثا عن حياة أفضل، وفي كثير من الأحيان بوسائل محفوفة بالمخاطر. إن ذلك التدفق المتزايد للمهاجرين من منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، جعل الدول الاوروبية تسعى جاهدة لمواجهة الكارثة الإنسانية المتزايدة. وتلك الأزمة معقدة ولها جوانب إنسانية، فضلا عن أنها تؤدي إلى المزيد من الأزمات في مجال حماية الحدود والتكامل والقطاعات المالية. وإذا لم نتمكن من إيجاد الوسائل الأكثر ملائمة لمعالجة كل منها، ستكون كل موجة من موجات الهجرة أكبر من سابقتها. وكل دولة مُلزَمة بإنقاذ الأشخاص وتوفير الدعم والحماية لهم.

والخطة الإنمائية الجديدة تمتد إلى ما هو أبعد بكثير من الأهداف الإنمائية للألفية، بالحفاظ على مواضيع مثل القضاء على الفقر والتعليم والصحة، مع إدخال مواضيع جديدة من قبيل إنشاء مجتمعات شاملة للجميع يسودها السلام. وتتسم الخطة الجديدة بطابع عالمي، وتحافظ على التوازن بين الأهداف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، وتتناول أهم وسائل التنفيذ، كماتدعو إلى إقامة شراكة عالمية لتنفيذها. وينبغي أن تكفل جميع البلدان وضع السياسات الملائمة لتنفيذ الخطة. وينبغي للبلدان أن تعزز المؤسسات الفعالة والشاملة، وأن تضع سياسات تستند إلى سيادة القانون وحقوق الإنسان وحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. إن الملكية الوطنية والمساءلة تكتسيان أهمية رئيسية في تنفيذ الخطة، من حيث الالتزامات والأدوات مثل استراتيجيات التنمية المستدامة. وكل بلد يتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنميته الذاتية. ونؤيد تأييدا تاما فكرة أن الخطة الجديدة ينبغي أن تنفذها المؤسسات المحلية، مستجيبة لاحتياجات المواطنين بشكل مباشر.

فاحتياجاتهم ومصالحهم واهتماماتهم يجب أن تعالج بوضوح عندما تحدد الاستراتيجيات المحلية والوطنية.

وفي حالة رومانيا، سنقوم بتنقيح استراتيجيتنا الوطنية للتنمية المستدامة من أجل إدماج أهداف التنمية المستدامة الجديدة. وقد تم تحديد الاستبعاد الاجتماعي على أنه عقبة رئيسية أمام التنفيذ المحلي لأهداف التنمية المستدامة. وستركز الاستراتيجية المنقحة على دعم مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة والشباب والنساء في السياسات الإنمائية. فالقضاء على الفقر يتطلب توفر فرص العمل اللائق، بينما نحتاج إلى سياسات التماسك الاجتماعي لمنع الإقصاء الاجتماعي وتجنب حدوثه. ونحن على استعداد للمشاركة في عملية استعراض تنفيذ الخطة الجديدة ورصده، لنتشاطر خبرتنا مع الدول الأعضاء الأخرى ونتبادل الدروس المستفادة فضلا عن النتائج الإيجابية للعملية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئيس رومانيا على بيانه.

اصطحب السيد كلاوس ورنر إيوهانيس، رئيس رومانيا، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى كلمة يُدلي بها رئيس جمهورية بيلاروس.

اصطُحب السيد ألكساندر لوكاشينكا، رئيس جمهورية بيلاروس، إلى المنصة.

السيد لوكاشينكا (تكلم بالروسية):إن تحقيق التنمية المستدامة أمر مستحيل دون تحقيق السلام والأمن. وقد تعلم شعب بيلاروس أن يقدر تماما تلك الحقيقة المطلقة من خلال قدرهم. ففي القرن الماضي، أصبحت بيلاروس ساحة لأعنف المعارك في الحربين العالميتين. ولهذا السبب، نولي أهمية قصوى لمنع نشوب النزاعات العسكرية والمخاطر التي تهدد حياة الناس. وقد نهضت بيلاروس من الحطام، بعد فقدانها لثلث سكانها في كفاحها ضد الفاشية، وهي تسعى الآن للحفاظ على السلام والوئام الاجتماعي باعتبارها مهمة مقدسة، مع السعي إلى كفالة رفاه الدولة وتحقيق التنمية المستدامة.

وقد حقق بلدنا بفخر خلال سنوات سيادته الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالقضاء على الجوع والفقر، وكفل بلوغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين سكانه نسبة الـ ١٠٠ في المائة، إلى جانب المساواة بين الرجل والمرأة والاستقرار السياسي والاجتماعي وعدم التمييز على أسس إثنية ودينية. وليست لدينا مشكلة الوفيات النفاسية.

إن معدل وفيات الرضع في بيلاروس هو الأدنى في العالم.

وما وصفته هو نتيجة الديمقراطية الحقيقية، وليس ما يحاول المعلمون الغربيون فرضه علينا. وللأسف، لاينطبق ذات الشيء على كوكبنا عموماً. وللأسف، جاء العالم إلى مؤتمر القمة هذا متشرذما ومنقسما على نحو لم يشهده أبدا خلال العقود الثلاثة الأخيرة. فالعالم تهزه العديد من الصراعات والأعمال الإرهابية. وللأسف، لم يتم إيجاد أي حلول كافية لعدد متزايد من التهديدات العالمية.

وحتى الآن، لم نتمكن من استعادة توازن القوى الذي فقد بانهيار الاتحاد السوفياتي. وبدون هذا التوازن، لن يتحقق السلام والاستقرار. فهناك أزمة نظامية. فالقوة الوحيدة، في أي نظام، عندما تصير بلا رادع، فإنها لا تسعى إلى تحقيق الرخاء لنفسها لا غير على حساب الآخرين. وتؤدي سياسة الهيمنة والأنانية الوطنية إلى اتساع نطاق استخدام الضغط والجزاءات وفرض القيود والعمل العسكري. وبالتالي، فإننا نفقد الثقة في بعضنا البعض. فأمثلة الخداع السياسي المفتوح والأكاذيب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية واضحة جداً.

فلنتذكر بعض الوقائع التي حدثت مؤخرا. فقد قررت بعض البلدان، وهي معروفة جيدا، إرساء الديمقراطية في العراق

بذريعة وجود أسلحة نووية هناك. أين كانت تلك الأسلحة النووية؟ وأين الديمقراطية الآن في العراق؟ ولماذا اغتيل الرئيس العراقي؟ وكيف حال ذلك البلد اليوم، وما هو مستقبل الشعب العراقي؟ هل تحسنت حياة الناس في ذلك البلد؟ يمكننا الإجابة بأنها لم تتحسن. والمسؤولون عما حدث في العراق يدّعون بأنهم ارتكبوا خطأ. وكان ينبغي عليهم أن يكفوا عن ممارساتهم تلك ولكن، مرة أخرى، لم يحدث ذلك. وقد ذهبوا لأبعد من ذلك. بدأوا بتونس وانتقلوا إلى ليبيا. والسيناريو هو ذاته تماما. فقد صلب الرئيس القذافي ودمرت دولته. هل تحسنت الحالة في ليبيا؟ والإجابة مرة أخرى هي:لا. وهل توجد ليبيا كدولة سليمة؟

وكان ينبغي لذلك أن يكون كافياً، ولكنهم انتقلوا إلى سورية. ونحن نسألهم، لماذا؟ لماذا يستمرون في قتل المزيد من الناس؟ ولماذا يسعون إلى الإطاحة بالرئيس الحالي؟ لماذا لايرغبون في وجوده؟ وعلاوة على ذلك، فإنهم يزيلون أقدم آثار لحضاراتنا المشتركة بتيسيرهم للمجازر في سورية. عليهم أن يقولوا للعالم ماذا يريدون وما الذي يسعون إليه.

أود الآن أن أتكلم عن الأزمة الأوكرانية. فإذا لم نوقف سفك الدماء في أوروبا، تلك المجزرة المهلكة، فإننا سنيسر تصعيد صراع له عواقب وخيمة على العالم المتحضر. وإذا ما خطونا خطوة أخرى تجاه الصراع العالمي، فإننا قد نشعل نيران حرب عالمية جديدة في قلب العالم المتحضر والتقدمي. هل من المعقول، في هذه الألفية الجديدة، ألا نكون قد فهمنا بعد مدى هشاشة العالم والحضارة الإنسانية؟

أقول ذلك ليس فقط لأسرد قائمة بالأحداث العالمية المعروفة جيدا، بل أقول ذلك لأن أقوياء العالم قد يفهمون شيئاً، ألا وهو أنه ليست هناك اليوم أي قوة تقف في وجههم. بل إن رؤساء الدول الذين يقومون بهذه الزَّنْدَقَة جميعهم من المؤمنين. ويصلي الكثير منهم حتى في العلن، غير أن الرب يرى كل شيء، وهو رب عادل. فإذا ما غضب وعاقب المذنبين، فإن كل الناس سيعانون بلا ذنب جنوه بسبب مقامرة هؤلاء القادة. أناشدهم أن يتوقفوا. نحن بحاجة إلى مساعدة شعوب البلدان الأشد فقرا على الحصول على الكساء والعناية بأنفسهم والحصول على التعليم. وإذا عمل هؤلاء القادة على إطعام الجياع وإنقاذ الأطفال من الكوارث، فسوف ينالون استحقاقهم.

غير أن التنفير المتبادل أصبح مألوفا، ليس فقط من قبل البلدان الكبيرة، بل وكذلك الصغيرة. فهناك العديد ممن ليست لديهم حتى أدنى رغبة في فهم تقاليد ومعتقدات وثقافات الشعوب الأخرى. ومن الواضح أن استعادة التوازن سيستغرق وقتا طويلا في عالم يسوده الاستقطاب. ولن نقترب من بلوغ ذلك الهدف إلا إذا تحركنا وفعلنا شيئاً بدلاً من الجلوس والانتظار السلبي. وينبغي لنا أن نقر بأننا في الواقع نختلف عن بعضنا البعض، وأن لكل أمة الحق في اختيار طريقها إلى التنمية. إن تنوعنا يمكن أن يضمن لنا تقدماً مشتركاً ونجاحاً للجميع. ومن شأن هذا النهج أن يساعد على استعادة الثقة في العلاقات الدولية، ولكن حتى يمكننا القيام بذلك، يجب أن نلتقي ونتحدث إلى بعضنا البعض ونبحث عن سبل التفاعل البناء. وعندما نتوصل إلى اتفاق، فعلينا البدء في العمل.

ويعلمنا التاريخ أن كل من يدعى القيادة الانفرادية، دون اعتبار لمصالح الآخرين، سيفشل في نهاية المطاف. وأي مزايا تكتسب على حساب الآخرين لا تدوم طويلا وهي مُضللة. ويذهب مثل شعبي إلى القول بأنه لا يمكن لأي فرد بناء سعادته على شقاء الآخرين.

يشهد عالم اليوم أزمة مسؤولية. فالمصلحة الذاتية والمكاسب الآنية هي في صميم العديد من القرارات. وعلى الصعيد الدولي، فإن الإجراءات التي تتخذها بعض الدول في كثير من الأحيان لا تأخذ في الحسبان الحقائق والخصوصيات

المحددة للبلدان والمجتمعات الأخرى. وأنا واثق من أنه لو اُتّبع نهج مختلف لما كنا شهدنا مئات الآلاف من الضحايا في العراق وليبيا وسورية وبلدان أخرى يفر منها اللاجئون لتجنب الحرب. ولما كانت هناك دولة إسلامية، ولا أعمال إرهابية في أوروبا أو حرب أهلية في أوكرانيا. ويمكن لقائمة ”لما كان/لما كانت“ أن تكون طويلة جدا.

ومن المهم أن نتكلم بشأن ذلك اليوم، وإلا فإن هذه البلدان والشعوب لن تفهمنا عندما نتكلم عن التنمية، في الوقت الذي نجد فيه الملايين إن لم يكن البلايين من البشر يفتقرون إلى ما يسد رمقهم من يوم إلى آخر. ونحن اليوم بحاجة إلى مسؤولين سياسيين قادرين على العمل على الصعيد العالمي وعلى نحو استراتيجي وعلى استعداد لاتخاذ قرارات في صالح المجتمع الدولي بأسره، فضلا عن قدرتهم على الوصول إلى حلول توفيقية لمصلحة الجميع.

ولأني موجود الآن في مقر الأمم المتحدة، فلا يمكنني إغفال الأزمة التي تؤثر على المؤسسات الدولية. ففي السنوات الأخيرة، تكوّن لدي انطباع بأن دورها قد تقلص لمجرد مسرح للنزاعات بين الدول أو لملاحقة بلدان بعينها لا يرضى عنها أقوياء هذا العالم. فقط علينا النظر إلى الكم الهائل من القرارات المعتمدة في الأمم المتحدة. هل يساعد التصويت عليها في حل الصراعات؟ وهل يساعد ذلك التصويت على توحيد المجتمع الدولي؟ وهل تؤدي هذه القرارات إلى تحسين حياة الناس؟ دعونا نعطي إجابة صادقة على هذه الأسئلة؛ لا. فبعد إجراء التصويت، نعود إلى انقساماتنا كل في معسكره. ونتيجة لذلك، نصل إلى المزيد من الريبة والتشرذم.

وقناعتي أنه لاينبغي استخدام الأمم المتحدة لاستعراض القوة. فمثل هذا السلوك يؤدي إلى إضعاف المنظمة ويدمر الثقة فيها ويتعارض مع طبيعتها ورسالتها. وليس من المستغرب أن المنظمات الدولية التقليدية لم تضطلع بدورها بما فيه الكفاية لمنع نشوب الصراعات وتسويتها. يجب أن نضع حدا لمثل هذه الممارسات المشينة. فينبغي أن تكون الأمم المتحدة منبراً للتعاون بين الدول وليس للمواجهة.

فلن يساعدنا على الوحدة من أجل الحفاظ على السلم والأمن وضمان التوصل إلى استجابات فعالة للتحديات والتهديدات العالمية، سوى التفاهم المتبادل والمسؤولية والوعي بتنوع المجتمع الدولي وتجديد الثقة. والتنمية المستدامة في جميع البلدان وتوسيع نطاق دور الأمم المتحدة سيكون النتيجة العملية لجهودنا المشتركة وتوطيد دور المنظمة في السياسة العالمية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئيس جمهورية بيلاروس على بيانه.

اصطحب السيد ألكسندر لوكاشينكو، رئيس جمهورية بيلاروس، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية.

اصطحب السيد ميثريبالا سيريسنا، رئيسة جمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية، إلى المنصة.

الرئيس سيريسنا (تكلم بالسنهالية؛ وقدم الوفد نصا بالإنكليزية): لم تبرح الأمم المتحدة، منذ تأسيسها، تسعى لتجعل حياة الإنسان أكثر مقبولية وجدوى وازدهارا. وبصفتنا قادة العالم، فمن مسؤوليتنا وواجبنا أن نعمل على بناء هذا العالم. وتؤيد حكومة سري لانكا تأييدا تاما خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة وغاياتها التي اعتمدتها للتو الجمعية العامة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠). وبناء عليه، أعلن أن حكومة سري لانكا ستعمل بعزم بوصفها رائدا في الحضارة المراعية للبيئة الناشئة في القرن الحادي والعشرين.

وتشمل التنمية المستدامة التوازن بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية وحماية البيئة. وتتوقع حكومة سري لانكا تحقيق تلك الأهداف بالكامل بحلول عام ٢٠٣٠. وسوف نعمل على تلبية الاحتياجات الأساسية للشعب، والتخفيف تدريجيا من حدة الفقر، والقضاء على جميع أشكال التمييز وعدم المساواة، وإنشاء مجتمع قائم على العدالة الاجتماعية والأمن البشري. وفي نفس الوقت، سوف نصوغ سياسة للدولة بشأن استهلاك الموارد على أساس الاستدامة البيئية، مع التركيز على حماية مواردنا الطبيعية. وسنسعى إلى كفالة تنفيذ إطار السياسات العامة ذات الصلة في إطار هيكل مؤسسي قائم على مبادئ الحكم الرشيد الذي تتبناه حكومة بلدي. وسيولى اهتمام خاص إلى مفهوم الإدارة البيئية الرشيدة باعتباره جزءا لا يتجزأ من سياساتنا للحوكمة. وسنكفل أن يشارك في هذه الجهود المجتمع المدني وقطاع الأعمال التجارية، فضلا عن القطاع العام. لا يمكن لبلد واحد تحقيق التنمية المستدامة بمفرده. وبالتالي، فإن استراتيجيتنا تتوخى إطارا للتعاون بين الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية، والدول الأخرى.

وستلتزم سري لانكا التزاما تاما بتناول الهدف ١٣ من أهداف التنمية المستدامة، المتعلق بتغير المناخ. وسنسعى جاهدين للتقليل إلى أدنى حد من المخاطر البيئية المحتملة. وأعتقد اعتقادا راسخا بضرورة إجراء دراسة مناسبة للتحقق من المدى الذي يؤثر به تغير المناخ على التحديات الإنمائية المعاصرة في سري لانكا، مثل التخفيف من حدة الفقر، والأمن الغذائي، وتزايد أعداد السكان المسنين، والكوارث الطبيعية.

وأود أن أؤكد على أننا – في إعداد السياسات الإنمائية لسري لانكا باعتبارها بلدا متطلعا من بلدان الشريحة العليا من فئة الدخل المتوسط – اهتمامنا يتركز بصفة خاصة على الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة، وهو التخفيف من حدة الفقر؛ والهدف ٢، تحقيق الأمن الغذائي؛ والهدف ٧، الطاقة؛ والهدف ٤، التعليم؛ والهدف ١٠، التقليل إلى أدنى حد من التفاوت في الدخل؛ والهدف ١١، التنمية الحضرية. ويمدنا تاريخ سري لانكا الغني، الذي يعود إلى ما قبل ٢٥٠٠ عام، بالإلهام والقوة في هذا المسعى.

وأود أن أختتم بياني بترجمة باللغة الإنكليزية لدعوة مباركة قديمة لبالي هي أيضا ضمن ديباجة دستور سري لانكا: ”لتهطل الأمطار في الموسم المناسب“– في إشارة إلى التوازن البيئي؛ ”وليأتي الحصاد وافرا“ – في إشارة إلى الرخاء الاقتصادي؛ ”ولينعم العالم بالازدهار“، ”وليكن الحكام صالحون“– في إشارة إلى الحكم الرشيد. وهذا يبين أنه حتى قبل قرون، كان أسلافنا يمتلكون الحكمة والوعي بمثلث التنمية المستدامة. وبوصف سري لانكا وريثا لتلك المعارف التقليدية ومتأثرة بحكمتها القديمة – التي ستتكيف لتفي بمتطلبات العصر الحديث – فإنها على استعداد لمواجهة التحديات بنجاح والسير قدما بعزة في القرن الحادي والعشرين. فليباركم الرب !

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئيس جمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية على بيانه.

اصطحب السيد مايثريبالا سيريسينا، رئيس جمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى كلمة تدلي بها رئيسة جمهورية مالطة.

اصطحبت السيدة ماري لويز كوليرو بريكا، رئيسة جمهورية مالطة، إلى المنصة.

الرئيسة كوليرو بريكا (تكلمت بالإنكليزية): إننا نجتمع في لحظة حاسمة من تاريخنا، لحظة تدعو أكثر من أي وقت مضى للتضامن العالمي، إذ تعهدنا بالتزم كبير يتمثل في صون الكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان. إنها اللحظة التي يجب فيها أن نؤمن بأننا قادرون على تخطي العقبات التي تفرضها

الاقتناعات المتحجرة وضيق الفكر. يجب أن نرى ونظهر الالتزام المتزايد الذي نشعر به بشدة في بلداننا ببناء مجتمعات محلية شاملة للجميع واستدامتها. ويجب أن نجد سبلا تكفل أن يؤدي الحوار الهادف والفهم المشترك بين الشعوب من مختلف الثقافات إلى إثراء التزامنا ودعمه.

إنها لحظة ينبغي فيها أن نضع في الاعتبار الآثار البعيدة المدى – التي غالبا ما تكون بغيضة – المترتبة على عدم المساواة. فدورة السلطة والامتيازات والاضطهاد أمور تحد من الفرص وتكبح التنمية وتقيد تقرير مصير الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم. يجب أن نوقف هذه العمليات وأن نعمل لتحقيق العدالة الاجتماعية مع العلم بأن نظم عدم المساواة هذه لا يمكن أبدا أن تعرف الإنسان. وهناك قصص لعدم المساواة تغمر وسائط الإعلام كل يوم. ونستمع لقصص عن أناس حرموا من أبسط حقوقهم الأساسية. وقصص لأفراد وجماعات تواجه التمييز، وقصص عن الفقر المدقع، وقصص لأشخاص يعانون من آثار تغير المناخ، وقصص عن الضعفاء والمعرضين للاستغلال والإساءة.

إن المخاطر المحدقة بالعالم تدعونا إلى بذل مزيد من الجهود بهدف معالجة أوجه التفاوت تلك، التي لا تزال تعيقنا عن إحراز تقدم. ولكن كيف يمكننا أن نتكلم عن التقدم دون الحديث عن النساء والفتيات والأقليات الجنسانية التي ما برحت تواجه عددا كبيرا من أوجه عدم المساواة على أساس يومي؟ كيف يمكننا أن نتكلم عن الاستدامة دون الكلام عن ملايين الأشخاص الذين يعانون من الفقر؟ كيف يمكننا أن نتكلم عن الشمول دون التواصل خارج نطاق سلامة مراكز امتيازنا؟

وإذا كنا جادين بشأن التزامنا بتأمين عالم مستدام، فيجب أن ننفذ التدابير التي تتيح النظر بإمعان وتأمل في النظم التي تؤسس لأوجه التفاوت على الصعيد العالمي وتكررها. وبصفتنا قادة، ولا يمكننا أن نتغاضى عن ذلك. وبصفتنا قادة، يجب أن نظل مدافعين بثبات عن الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. وبصفتنا قادة، علينا التعبير دائما عن الحقائق المشتركة لمجتمعنا العالمي. وبصفتنا قادة، علينا أن نصبح دعاة لتحقيق السلام والرفاه للجميع. وقد لا يكون ذلك في بعض الأحيان أكثر المواقف التي نتخذها شعبية. يجب أن نتحلى بالجرأة وأن ندافع عن حقوق الفئات الضعيفة حيثما وجدت. وينبغي للكرامة الإنسانية والاستقرار والحرية أن تكون في صميم شواغلنا. ومن ناحية أخرى، مما يحفز الهمم أن نرى كثيرون منا متحدون في هذا الالتزام العالمي من أجل تحسين عالمنا.

ومن شأن تأييدنا لخطة عام ٢٠٣٠ أن يحسّن حياة الكثيرين، ويطلق عمليات التغيير التي ستشجع على إجراء تحويلات هيكلية وثقافية على مستويات عميقة. وينبغي لالتزامنا أن يغرس احتراما أكبر لحقوق الإنسان والحقوق الأخرى. ويجب أن نتخذ موقفا أينما وحيثما تنتهك تلك الحقوق. ويجب على المجتمع الدولي أن يتمسك بقوة بالنهج القائم على الحقوق للتصدي بفعالية لهذه الحقائق. ويجب أن نتعاون مع بعضنا البعض ومع الجهات الأخرى صاحبة المصلحة، وأن نسير على طول الطريق المشترك من أجل تحقيق الأهداف المشتركة. والحكومات ليست وحيدة في سعيها إلى تحقيق أهدافها. فالمجتمع المدني له دور هام، وإنني أشجع المنظمات غير الحكومية وغيرها من المنظمات على المشاركة بنشاط في التحول العالمي الذي نتوخاه اليوم.

وسوف تحكم الأجيال المقبلة علينا وفق الجهود التي نبذلها، ولكن الجهود وحدها ليست كافية. يجب أن نتكاتف بوصفنا نظراء من أجل تحقيق النتائج وإحداث تغيير حقيقي لصالح البشرية جمعاء. لقد انتظر الفقراء بما فيه الكفاية. وقد آن أوان العمل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أشكر رئيسة جمهورية مالطا على بيانها.

اصطحبت السيدة ماري لويز كوليرو بريكا، رئيسة جمهورية مالطا، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى كلمة يدلي بها رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة في جيبوتي.

اصطحب السيد إسماعيل عمر غيله، رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة في جيبوتي، إلى المنصة.

الرئيس غيله (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أهنئ رئيس الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين على قيادته والعمل الممتاز الذي مكننا من أن نختتم بنجاح جولتين هامتين من المفاوضات، وهما المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، وصباح أمس، خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ التي اعتمدناها للتو (القرار ١/٧٠).

وأود أيضا أن أرحب برئيس الجمعية العامة في دورتها السبعين وأن أشجعه، التي تمثل الذكرى السنوية السبعين لإنشاء منظمتنا، وهي دورة تاريخية لعدة أسباب. ستكون الدورة الحالية فرصة لاستعراض الإنجازات والجهود الدؤوبة التي تبذلها الأمم المتحدة في مجالات السلام والأمن والتنمية وتعزيز حقوق الإنسان، وسوف تشهد تجديد التزام الدول الأعضاء بتحقيق عالم أكثر أمنا وعدالة يمكن المحافظة عليه بصورة أفضل للأجيال المقبلة.

إن خطة التنمية التي اعتمدناها من فورنا، المعنونة ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“، تتضمن ١٧ هدفا من أهداف التنمية المستدامة، و ١٦٩ غاية طموحة وشاملة ترمي إلى تحويل جميع المجتمعات من خلال التركيز على التنمية المستدامة، وتتحقق من خلال القضاء على الفقر والجوع ومكافحة أوجه عدم المساواة، وضمان تمكين النساء والفتيات، وعدم ترك أحد يتخلف عن الركب؛ ومن خلال تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة مع تحويل وتعزيز الأنماط المستدامة للاستهلاك والإنتاج؛ ومن خلال حماية كوكبنا بمكافحة تغير المناخ؛ وأخيرا، من خلال إنشاء مؤسسات فعالة وشاملة للجميع وخاضعة للمساءلة بهدف تحقيق التنمية المستدامة، وبالتالي تحقيق تنشيط الشراكة العالمية.

تولى الرئاسة، الرئيس المشارك السيد راسموسن (الدانمرك).

كما تراعي الخطة الإنمائية الجديدة الثغرات والتحديات التي لوحظت أثناء تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في عدد من البلدان. ومن المهم الاعتراف بالتقدم الملموس الذي حققته البلدان الأفريقية، بما في ذلك بلدي، في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وعلى الرغم من أن التحديات لا تزال قائمة، فقد تم تحقيق نتائج حقيقية في مجالات التعليم، وصحة الأم والطفل، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض المعدية الأخرى.

والمثال الذي افتخر بها وأود أن أتشاطره مع الجمعية العامة، هو التقدم المحرز في مجال الأمن الغذائي، وذلك بفضل السياسات الوطنية للتنمية الاجتماعية، مقترنة مع استراتيجيات التعاون الإقليمي، التي ساعدت على تعزيز الإنتاج الزراعي في بلدنا. وهذا جعل من الممكن خفض نسبة الفقر المدقع والجوع إلى النصف، وكذلك خفض معدل وفيات الرضع. وتشرفت جمهورية جيبوتي شرفا كبيرا لكونها من بين البلدان التي كافأتها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في حزيران/يونيه ٢٠١٥ على تحقيق هذين الهدفين من الأهداف الإنمائية للألفية على الرغم من الظروف المناخية القاسية.

ومن المهم في هذا العام البالغ الأهمية بالنسبة للتنمية المستدامة أن نتفادى ونصحح على النحو الواجب التحديات وأوجه القصور التي أبطأت تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

وستكتسي الموارد المالية المعبأة على الصعيد الوطني ومن خلال التعاون الدولي أهمية بالغة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. والمساعدة الإنمائية الرسمية بالغة الأهمية بالنسبة لأقل البلدان نموا، ومن الضروري، أن يفي أخيرا الشركاء الإنمائيون بالتعهدات التي قطعوها إليها.

كان مؤتمر اعتماد خطة عمل أديس أبابا مناسبة هامة تم التعهد خلالها بالتزامات دولية لزيادة تمويل التنمية، بما في ذلك من خلال المساعدة الإنمائية الرسمية، وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، ونقل التكنولوجيا، فضلا عن التجارة. كما تم الاتفاق بوضوح على أنه نظرا للتقديرات الأعلى للاحتياجات المالية اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فإن مصادر التمويل ستكون متعددة الأشكال، وسوف تأتي من المصادر العامة والخاصة، على الصعيدين الوطني والدولي. وبالنسبة لي، يبدو من الواضح أن أهداف التنمية المستدامة لن تتحقق بحلول عام ٢٠٣٠ ما لم يقترن كل هدف بالتمويل الكافي والمؤشرات ذات الصلة بكل واقع اجتماعي – اقتصادي التي من شأنها أن تمكننا من تقييم النتائج.

ومن الجلي أنه لكي تنجح جميع البلدان في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتمويل التنمية، يتعين عليها زيادة قدرتها على التكيف باعتماد نموذج للتنمية المستدامة موجه بثبات نحو مستقبل منخفض الكربون.

وعلى الرغم من أن بلدانا مثل بلدي لاتسهم إلا بالقليل في تدهور البيئة وتغير المناخ، فإنها تعاني مع ذلك من العواقب التي تشمل نوبات الجفاف والفيضانات المتكررة. وتضر الآثار المترتبة على تغير المناخ أساسا بالنساء والشباب والمسنين، لا سيما أولئك الذين يعيشون في المناطق الريفية.

ومن الضروري أن ينجح مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في باريس، وأن تغتنم جميع الدول هذه الفرصة لتقديم التزام جاد، أو حتى ملزم قانونا، للحد من آثار المناخ على المدى القصير بخفض انبعاثات غازات الدفيئة من ناحية، وباعتماد سياسات وبرامج متوسطة وطويلة الأجل لإعادة بناء النظم الإيكولوجية وتفضيل الحلول المبنية على السلوك البيئي المسؤول، من ناحية أخرى. وسيساعدنا ذلك بصورة فردية وجماعية في تلافي أوجه التفاوت المتزايدة داخل الدول وفيما بينها، وسيتيح تمكين الجميع وتوفير حماية اجتماعية أفضل.

وما من شك في أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يرتبط ارتباطا عضويا بالمسؤولية الوطنية عن هذه الخطة من جانب كل بلد على حدة. ونرحب نحن كبلدان أفريقية بالموقف الأفريقي المشترك وركائزه الست، فضلا عن أولويات خطتنا القارية – خطة عام ٢٠٦٣ – التي أدمجت في أهداف التنمية المستدامة على النحو المبين في خطة عام ٢٠٣٠. وأود أن أشدد على أنه في سياق تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠– وشعارها ”لن يتخلف أحد عن الركب“، من المهم أن تكون الأولويات الوطنية للتنمية المستدامة وقوانين كل دولة وكل مجتمع وخصائصهما الاجتماعية والثقافية والأخلاقية والدينية المحددة في صميم هذه الخطة العالمية والشاملة للجميع والتي تستند إلى حقوق الإنسان المعترف بها عالمياً.

أود أن أختتم كلمتي بالتأكيد مجددا على وجود إرادة سياسية قوية لدى جمهورية جيبوتي لمواصلة العمل حتى تصبح التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي تحترم البيئة، على النحو المنصوص عليه في خطة عام ٢٠٣٠، السبيل الذي نتبعه بإصرار في السنوات القادمة وللأجيال المقبلة.

الرئيس المشارك راسموسن (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئيس جمهورية جيبوتي ورئيس الحكومة فيها على بيانه.

اصطحب السيد إسماعيل عمر غيله، رئيس جمهورية جيبوتي ورئيس الحكومة فيها، من المنصة

الرئيس المشارك راسموسن (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لفخامة السيد جيمس واني إيقا، نائب رئيس جمهورية جنوب السودان.

اصطحب السيد جيمس واني إيقا، نائب رئيس جمهورية جنوب السودان، إلى المنصة.

السيد إيقا (جنوب السودان) (تكلم بالإنكليزية): على الرغم من أن جمهورية جنوب السودان قد وُلدت بعد ١١ عاما من انعقاد مؤتمر قمة الألفية في نيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، والذي حدد الأهداف التي استهدفت تحسين بيئة الجنس البشري في العالم، فقد أصبحت الأهداف الإنمائية للألفية مقاييس مرجعية نسترشد بها في تخطيطنا للعقود القادمة. وبالرغم من أننا لم نكن كبلد مدرجين واقعيا في الإطار الزمني لهذا المسعى النبيل، لأننا ببساطة لم نكن قد ولدنا بعد، فإننا تمكنا رغم ذلك من تحقيق شيء في هذا الاتجاه وفقا لأطرنا الزمنية ومعاييرنا الخاصة.

أما بالنسبة لأهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ وغاياتها الـ ١٦٩، فعلى ما يبدو أنها ستكلف العالم ما يقرب من ٤٥ تريليون دولار في سنة واحدة فقط، وهي متداخلة بوضوح. وبقدرما تبدو المهمة شاقة، فإن جنوب السودان يركز على ستة فقط من هذه الأهداف، تمشيا مع أولوياتنا. وهدفنا الأول هو الأمن الغذائي والزراعة؛ والهدف الثاني هو البنية التحتية، بما فيها الطرق؛ والثالث، الطاقة والطاقة الكهرمائية؛ والرابع هو الصحة؛ والخامس هو التعليم؛ والسادس هو النمو الاقتصادي إلى جانب تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة. وعلى الرغم من أن الحكومة تملك الرغبة في تحقيق تلك الأهداف، فإن عقبتنا الرئيسية بكل تأكيد ستكون مالية.

ويمكن سد الفجوة بين البلدان الصناعية وبلدان العالم النامية بأداة سهلة، وهي النمو الاقتصادي الذي يضر بالبيئة. وبينما يظل العالم المتقدم النمو هو المصدر الحصري لانبعاث غازات الدفيئة والمسؤول عن تغير المناخ، يجب مساعدتنا في العالم الثالث في تعزيز إنتاج الطاقة الخضراء لدفع نمونا الصناعي الوشيك، وبالتالي منع الآثار الاجتماعية والاقتصادية السلبية للضرر الإيكولوجي.

إن الحاجة إلى الطاقة والحاجة الموازية إلى الموارد المالية تمثل أولويات متنافسة بالنسبة للبلدان الخارجة من الحروب الأهلية التي طال أمدها. وقد ارتبط أحد المسببات الرئيسية لحرب استقلال جنوب السودان التي استمرت ٢١ عاماً، في جملة أمور، بمنع الضرر الإيكولوجي الذي قد ينشأ عن تجفيف واحدة من أكبر خمس مناطق أراض رطبة في العالم، والتي تبلغ مساحتها نحو ٥٧ ٠٠٠ كيلومتر مربع. ومع اكتشاف مخزونات نفطية كبيرة في منطقة الجنوب، فإننا ندعو العالم إلى مساعدتنا في القيام بالموازنة اللازمة لحماية بيئة هذا المورد الحيوي العالمي في الجزء الجنوبي من بلدي.

حقاً، يظل الصراع بين البيئة والاقتصاد – والذي كان الشاغل الرئيسي في جدول أعمال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية في ستوكهولم في عام ١٩٧٢ – التحدي الرئيسي أمام التنمية المستدامة في جنوب السودان اليوم. ونحن ملتزمون تماما بتحقيق ذلك التوازن. فهو مطلوب منا بوصفنا أعضاء في المجتمع الدولي. وإذ نفعل ذلك، فإننا نؤمن إيمانا قويا بالروح الإيجابية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بتمويل التنمية في دعوته إلى تقديم دعم قوي للبلدان النامية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وفي هذا الصدد، هناك شروط أساسية مهمة لرحلتنا معا في سبيل تحقيق تلك الأهداف النبيلة. ومن بينها أنه يجب إيلاء الإعتبار الواجب للجان الحكومية الدولية القائمة على أساس إقليمي والتي ستعمل بشكل وثيق مع الجمعية العامة في نشر الموارد المالية والدراية التقنية الدولية. وسينتج عن ذلك بيئة

تعاونية تتم فيها معالجة العقبات الخاصة بالتنمية المستدامة في أفريقيا على نحو فعال.

وفي الختام، لا بد لي من التشديد على أن جنوب السودان غني للغاية بالموارد المعدنية وغيرها من الموارد الطبيعية، ولكنها تبقى غير مستغلة. وبينما لا نزال من بين أقل البلدان نموا في العالم، فإن الخدمات تحسنت في العديد من المراكز الحضرية المتكاثرة في البلد. وندعو شركاءنا إلى زيارة جنوب السودان وعقد أحد المؤتمرات العديدة المتوقعة بشأن التنمية المستدامة هناك. وبما أن بلدي لا يسهم بالمرة في انبعاثات غازات الدفيئة، فإن موارد جنوب السودان الطبيعية الغنية غير المستغلة تجعله يمثل اختبارا مناسبا لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥. فبلدنا، الذي يقع في وسط القارة تماماً، سيكون مساهماً إيجابياً مداوماً في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠). ونحن ثابتون في عزمنا على المضي قدما في هذا الاتجاه، لا سيما في ضوء مناخ السلام والاستقرار المواتي الذي يجري تهيئته الآن في بلدي.

اصطحب السيد جيمس واني إيقا، نائب رئيس جمهورية جنوب السودان، من المنصة.

الرئيس المشارك راسموسن (تكلم بالإنكليزية): (تكلم بالإنكليزية): أشكر نائب رئيس جمهورية جنوب السودان على البيان الذي أدلى به.

اصطحب السيد جيمس واني إيقا، نائب رئيس جمهورية جنوب السودان، من المنصة.

الرئيس المشارك راسموسن(تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان يدلي به رئيس وزراء جمهورية باكستان الإسلامية.

اصطُحب السيد محمد نواز شريف، رئيس وزراء جمهورية باكستان الإسلامية، إلى المنصة.

السيد شريف (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): يسعدني أن أشارك في لحظة تاريخية حاسمة – اعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في شكل خطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة (القرار ١/٧٠). إننا، باعتبارنا مجتمعا عالميا، نلتزم برؤية مشتركة للنمو والتنمية الشاملين للجميع، مع كفالة ألا يتخلف أحد عن الركب. وخطتنا الجديدة تجسد الطموح والعمل في جهدنا المشترك لمكافحة الفقر والجوع والحرمان البشري. وفي بداية هذا القرن، التزمنا بخطة التنمية التي أفضت إلى التركيز الدولي على الفقر، والقضاء على الفقر، وتحقيق التنمية البشرية. وبإيلاء الأسبقية للناس واحتياجاتهم، أعادت الأهداف الإنمائية للألفية تشكيل عمليات اتخاذ القرارات وتحديد الأولويات الوطنية. ونتيجة لذلك، تم إنقاذ أكثر من بليون شخص من الفقر المدقع. كما تحققت مكاسب كبيرة في القضاء على الفقر والأمية والأمراض. ورغم كثرة إنجازاتنا، فإنها كانت متنوعة وموزعة على نحو غير متكافئ. فما زال الفقر وعدم المساواة وانعدام الفرص حقائق سافرة في عصرنا.

وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ استجابة جماعية لتلك التحديات. وتمثل قفزة هائلة إلى الأمام. إن أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ الواسعة النطاق والشاملة لعدة قطاعات، والأهداف ال ١٦٩ المرتبطة بها، ترسم مسارا محوره التنمية مُوَجّهاً صوب تحقيق النمو. وتقوم خطة التنمية الجديدة على الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وهي العدالة الاجتماعية، ورعاية البيئة، والرفاه الاقتصادي. وهكذا، فإنها خطة للتغيير تحظى بحيوية متأصلة، فضلا عن قبول اجتماعي واسع النطاق. وينصب التركيز على تحويل اقتصاداتنا وسبل العيش لدينا، وبناء مجتمعات متماسكة وعادلة وسلمية وحماية كوكبنا. وما زال القضاء على الفقر جوهرها.

ورحلتنا لا تنتهي باعتماد الخطة الجديدة. فهي قد بدأت للتو. وإطارنا الإنمائي الجديد يتسم بنطاقه وحجمه الهائلين.

وسيتطلب الوفاء به إرادة سياسية ثابتة على الصعيدين الوطني والدولي. وتنفيذه يتطلب تحولا في النماذج من حيث توقعاتنا السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإنمائية. وإننا نعرف بحكم التجارب في بلدنا أن النمو الاقتصادي القوي والمستدام يجب أن يكون في صلب أي جهد لتحقيق تلك الأهداف. والتنمية الاجتماعية تتطلب التآزر فيما بين الأولويات الإنمائية الرئيسية، بما في ذلك إيجاد فرص العمل، وأمن الطاقة، والتحديات الديمغرافية، والحد من مخاطر الكوارث، والحوكمة. وتنطوي على توسيع نطاق الحصول على الطاقة والهياكل الأساسية وإتاحتها لشريحة من السكان أوسع نطاقا.

وستكتسي معالجة المسائل المنهجية والقيود الهيكلية القدر ذاته من الأهمية. ولتعزيز نجاحنا، ينبغي توفير البيانات الموثوقة في الوقت المناسب. فهي عوامل حاسمة للتّمَكّنِ من تحقيق النجاح. والأهم من ذلك هو أن تنفيذ الخطة الجديدة تنفيذا مجديا يتطلب إيجاد الموارد المناسبة. وتشكل خطة عمل أديس أبابا بشأن تمويل التنمية بداية واعدة. فهي تكمل وسائل التنفيذ المبينة في الإطار الإنمائي الجديد. ويجب علينا الوفاء بتلك الالتزامات.

فالاستراتيجيات الإنمائية تظل، أولا وقبل كل شيء، عمليات وطنية. ومن بين التزاماتنا الثابتة لأبناء شعبنا، القضاء على الفقر والمرض وتوفير مستوى معيشي أفضل. وترى باكستان أن أهداف التنمية المستدامة تكمل احتياجاتنا وأولوياتنا الإنمائية، المبينة في رؤية عام ٢٠٢٥ لدينا. وتلك الوثيقة توفر إطارا للسياسات العامة بغية إدماج الأهداف الجديدة في تخطيطنا الاقتصادي والإنمائي الوطني. وهي أيضا مخططنا فيما يتعلق بالتزامنا السياسي إزاء العملية. وقد بدأت الحكومة في مجموعة من الإصلاحات الواسعة النطاق تهدف، في جملة أمور، إلى توسيع قاعدة مواردنا، ووقف تدفقات رؤوس الأموال غير المشروعة، وكفالة الاستخدام الأمثل للموارد القائمة. كما أننا ندرك أهمية وضع آلية قوية للرصد والمتابعة بغية التنفيذ الفعال والكامل لأهداف التنمية المستدامة في باكستان. وبناء على ذلك، وُضعت إجراءات التنسيق والرقابة على الصعيد الوطني وعلى مستوى المقاطعات.

وأمامنا أيضا فرصة تاريخية لعكس المسار الخطير لتغير المناخ. ولذلك، يجب علينا أن تتفاوض على تحقيق نتائج عادلة ومنصفة في باريس، استرشاداً بمبادئ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وبينما نضطلع بدورنا، فإننا نتطلع إلى تنشيط شراكة عالمية تعزز وتكمل السياسات العامة والأولويات المحلية، تمشيا مع احتياجاتنا الإنمائية.

الرئيس المشارك راسموسن (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئيس وزراء جمهورية باكستان الإسلامية على بيانه.

اصطُحب السيد محمد نواز شريف، رئيس وزراء جمهورية باكستان الإسلامية، من المنصة.

الرئيس المشارك راسموسن (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان يدلى به رئيس وزراء مملكة بلجيكا.

اصطحب السيد شارل ميشيل، رئيس وزراء مملكة بلجيكا، إلى المنصة.

السيد ميشيل (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): إن خطة التنمية لمستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) ينبغي أن تضفي زخما جديداً على التزامنا العالمي. نحن نواجه العديد من التحديات المترابطة إلى حد كبير، بما في ذلك المناخ والهجرة، والفقر، والجوع، والسلام والأمن الدوليين، وحتى التطرف. وبعضها أسباب وتداعيات لتحديات أخرى. وبعضها يفاقم تحديات أخرى. وللتغلب على تلك العقبات، ينبغي أن نتشاطر رؤية عالمية طموحة،لكن الأهم من ذلك، هو أننا يتعين علينا أن نتشاطر رؤية من أجل تحقيق التحول الحقيقي لصالح مواطنينا.

وقد فات وقت التقييمات والتقارير والدراسات. والآن، يجب علينا أن نتخذ إجراء وأن نتصرف بطريقة مُنَظّمة ومتسقة. وينبغي أن يكون في صلب إجراءاتنا النجاح في تلبية احتياجات الأجيال الحالية دون المساس باحتياجات الأجيال القادمة. ويمكن أن تكون خطة عام ٢٠٣٠ بوصلتنا للسنوات ال ١٥ المقبلة. إنها خطة متكاملة ومترابطة. وبعد سبعين عاما على إنشاء الأمم المتحدة، تدعو الحاجة إلى تعددية الأطراف، الآن أكثر من أي وقت مضى، بغية مواجهة تحديات هذا القرن.

وعملنا يستند إلى أساس متين، ألا وهو حقوق الإنسان. وتنادي بلجيكا باتباع نهج قائم على الحريات الأساسية. وتشكل المساواة بين الجنسين وحرية التعبير وحرية الرأي وحرية الصحافة وسيادة القانون في كل منعطف السبيل إلى التنمية. لقد قالت أمارتيا سين إنه لم تحدث مجاعة كبيرة قط في أي ديمقراطية فاعلة. وإنني أؤمن بشدة بصحة هذه المقولة. وأرجو من الجميع التفكير فيها.

وأود توضيح بعض النقاط الهامة لبلدي.

أولاً، فيما يتعلق بالسلام والأمن، تدمر النزاعات آمال النساء والرجال في حياة كريمة. ولن تحقق جهودنا الإنمائية شيئا من دون سلام ومن دون أمن. ويجب أن نحشد الجهود لإبعاد شبح الحروب والنزاعات. إن الإدماج الاجتماعي والعمل اللائق والحماية الاجتماعية أمور أساسية في ضمان النمو المستدام. ومكافحة انعدام المساواة جزء لا يتجزأ من تطلعنا إلى تحقيق الكرامة للجميع.

ويشتمل هذا الكفاح بطبيعة الحال على عدم التمييز، وهو أمر ينبغي ألا يُستثنى منه أحد. وإنني أدين جميع أشكال العنصرية، ولكني أود أن أتكلم بإيجاز عن شكل آخر من أشكال التمييز نراه كل يوم، يقوم على سبيل المثال على نوع الجنس أو الميل الجنسي. ومن على هذا المنبر الرفيع، أود أن أوجه نداء من أجل احترام حقوق المثليين. فلا يجوز تحت أي ظرف من الظروف في أي مكان من العالم أن تُعتبر المثلية الجنسية جريمة. وسنكون المناصرين الدؤوبين لقضية القضاء على التمييز القائم على الميل الجنسي.

ولا ينبغي الاكتفاء بكفالة حقوق المرأة ومساواتها بالرجل، بل ينبغي أن تكون حقيقة واقعة. وهنالك حاجة إلى إتاحة الفرصة كاملة للبنات للحصول على التعليم لإنهاء الإهدار الذي لا يُصدّق للموارد البشرية والمتمثل في إبقاء النساء والفتيات جاهلات. وإمكانية الحصول على خدمات الصحة الإنجابية والضمانات المتعلقة بالحقوق الجنسية وإمكانية الحصول على خدمات تنظيم الأسرة ومنع الحمل هي قضايا أرفض أن أتجاهلها لمجرد أنها تُشعر بعض الناس بعدم الارتياح. ومن على هذا المنبر، أود أن أؤكد رغبتنا في سقوط جميع هذه الحواجز والمحرمات.

وأود أيضاً أن أتكلم بخصوص التكنولوجيا الرقمية وإمكانية الوصول إلى الإنترنت. وهذا أيضاً هو أحد المجالات التي تنطوي على إمكانات لتحقيق التنمية. ويجب علينا، بطبيعة الحال، تجنب مترلقين رئيسيين. فيجب ألا يُستخدم الوصول إلى الإنترنت وسيلة لانتهاك خصوصية حياة الناس أو للسيطرة عليهم، ومن ناحية أخرى، يجب ألا يُستخدم كأداة لبث الكراهية والتطرف والراديكالية. وقد أظهرت بلجيكا التزامها من خلال المعونة الإنمائية التي تقدّمها. وقررنا تكريس نصف المعونة الإنمائية التي نقدّمها لأقل البلدان نمواً، وقدمنا التعهد بهذا الشأن في المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية في أديس أبابا. وإلى جانب المساعدة الإنمائية العامة، نحن بحاجة أيضاً إلى تعبئة جميع مصادر المعونة الأخرى. وأنا أعيني بذلك تعبئة الموارد المحلية واستخدامها على نحو فعال.

وبطبيعة الحال، فإن القطاع الخاص شريك حاسم في وضع الاستراتيجيات لمواجهة تحديات التنمية. إن الشفافية ومكافحة

الفساد وسيادة القانون مجالات رئيسية هنا. والقطاع الخاص، بطبيعة الحال، قوة محركة للنمو الاقتصادي وينبغي للمبادرات العامة والخاصة أن يعزز كل منها الآخر. وفي هذا الإطار، يشكل تعديل الأساليب غير المستدامة للإنتاج والاستهلاك أيضاً هدفاً رئيسياً. ويجب أن يسير النمو الاقتصادي جنباً إلى جنب مع الإنتاج والاستهلاك المستدامين. واليوم، تحتاج الابتكارات إلى توازن بين الحد من الآثار السلبية على البيئة وتحسين نوعية الحياة. وندعو إلى استثمارات واسعة النطاق في المبادرات من هذا القبيل. وينبغي أن يبدأ العمل الحقيقي الآن. ويتطلب حجم المهمة الالتزام من جانب جميع البلدان. وبلجيكا وجميع مؤسساتها ملتزمة. ويتعين على الجميع المشاركة في تلك الرؤية العالمية.

وفي منحى التفكير هذا نفسه، يمكن لكل مواطن أن يقوم بأعمال يومية من شأنها أن تيسر حقوق الإنسان واحترام كوكبنا. وينبغي أيضاً تشجيع إمكانية الحصول على المعلومات والتعليم من أجل التنمية المستدامة. وينبغي أيضاً العمل على تقييم التقدم المحرز ومقارنة ما تم إنجازه بالمؤشرات الأساسية.

وفي الختام، أود أن أشدد على أهمية العمل الذي جرى القيام به في إطار الأمم المتحدة. وما فتئنا نعمل منذ عدة أشهر في وضع أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وقد أظهر كل طرف مسؤوليته وتضامنه. ونحن نجتمع هنا اليوم على أعلى مستوى لنلتزم معاً.

لطالما كانت بلجيكا مدافعاً عن تعددية الأطراف التي تتسم بالاستباقية والفعالية. ويحدوني الأمل في أن تحقق خطة عام ٢٠٣٠ نجاحاً كبيراً في هذا القرن. غير أن هذا النجاح سيتوقف علينا وعلى مثابرتنا. ويجب علينا أن نكفل أن من سيخلفوننا بعد ١٥ عاماً سيكونون قادرين على أن يعلنوا بفخر أن هناك نتائج إيجابية للعملية التي تبدأ اليوم، وأن يكون بوسعهم أن يقولوا ”إننا قد نجحنا“!

الرئيس المشارك راسموسن (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئيس وزراء مملكة بلجيكا على بيانه.

اصطحب السيد شارل ميشيل، رئيس وزراء مملكة بلجيكا، من المنصة.

الرئيس المشارك راسموسن (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية.

اصطُحبت الشيخة حسينة، رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية، إلى المنصة.

الشيخة حسينة (بنغلاديش) (تكلمت بالإنكليزية): لقد انضممنا إلى شعوب العالم في اعتماد خطة عالمية جديدة للتنمية المستدامة. وأود أن أثني على كل الذين ساهموا في وضع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، (القرار ١/٧٠)، التي تتمحور حول الناس.

وفي عام ٢٠٠٠، التحقت بقادة العالم في اعتماد إعلان الألفية (القرار ٢/٥٥). وخلال الأعوام الـ ١٥ الماضية، حشدنا شعبنا ومواردنا لتحقيق الالتزامات التي تعهدنا بها آنذاك. ويسعدنا أننا حققنا تقريباً معظم الأهداف الإنمائية للألفية، بما فيها تلك المتصلة بالقضاء على الفقر وخفض وفيات الأمهات والأطفال والأمراض المعدية. وساعد تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بنغلاديش على الارتقاء إلى مصاف البلدان المتوسطة الدخل.

وكان المفتاح لنجاحنا هو التزامنا السياسي وبيئة السياسات المؤاتية التي أنشأناها في بنغلاديش. فقد عبأنا مواردنا الوطنية وعززنا القدرات ومكّنا الناس. وعملنا على مواءمة سياساتنا واستراتيجياتنا الإنمائية في وقت مبكر. ودخلنا في شراكات مع مجموعة واسعة النطاق من الجهات الفاعلة المحلية والدولية. كما استنبطنا العديد من الابتكارات والحلول الإنمائية على مستوى جميع القطاعات. وكفلنا ألا يزيد عدم

المساواة وأن تفيد إجراءاتنا الناس مباشرة. ويسرنا أن بعض حلولنا وتجاربنا باتت الآن جزءاً من الحلول العالمية.

وبناء على تجربتنا، انضمت بنغلاديش إلى العملية الطويلة الأمد لوضع خطة تحول من أجل المستقبل. والآن، يجب علينا جميعاً أن نتعهد بالإعمال التام والفعلي لخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا. ولتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، يكتسب تعزيز التعاون العالمي أهمية حاسمة. وعلينا أن نسلّم، في سياق تنفيذ هذه الخطة، بمختلف الظروف والقدرات ومستويات التنمية على الصعيد الوطني. وفي هذا الصدد، سيكون لاحترام السياسات والأولويات الوطنية نفس الأهمية. وسيتعين التصدي لكافة أشكال عدم المساواة في جميع جوانب الخطة.

ويجب على المجتمع الدولي في هذه الرحلة الجماعية الوفاء بتعهداته بتوفير الوسائل لتنفيذ كل هدف من الأهداف في كافة جوانب الخطة.

ونحن بحاجة للدعم في مجالات التمويل، والتكنولوجيا، وبناء القدرات، والديون. كما يجب أن نكفل أن تكون التجارة العالمية والمؤسسات والنظم المالية عادلة ومنصفة.

وقد اعتمدت الجمعية العامة أول أمس خطة عام ٢٠٣٠ وسط سعادة غامرة. وكجزء من التحضيرات الوطنية، توائم بنغلاديش خطتها الخمسية السابعة للتنمية مع الخطة العالمية الجديدة. وقد قررنا تشكيل آلية وطنية جديدة لتنسيق تنفيذ الخطة داخل الحكومة تحت الإشراف العام لمكتبي.

ونحن جميعا نتطلع إلى التوصل لاتفاق عالمي بشأن تغير المناخ في باريس في كانون الأول/ديسمبر، بنفس القدر من الطموح والتركيز والالتزام. فتغير المناخ يعرض للخطر المكاسب الثمينة التي حققتها بنغلاديش في التنمية، ولذلك يجب أن نضمن تنفيذ خطة التنمية الجديدة والاتفاق الجديد بشأن المناخ عندما يتعلق الأمر بحماية البشرية في الحاضر والمستقبل. فلنعمل معا على تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

الرئيس المشارك راسموسن (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية على بيانها.

اصطُحبت الشيخة حسينة، رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية، من المنصة.

الرئيس المشارك راسموسن (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان رئيس الوزراء ووزير المالية والطاقة ووزير الأمن الوطني والإدارة العامة وإدارة الكوارث والشؤون الداخلية والمعلومات والتنفيذ في غرينادا.

اصطحب السيد كيث ميتشل، رئيس الوزراء ووزير المالية والطاقة ووزير الأمن الوطني والإدارة العامة وإدارة الكوارث والشؤون الداخلية والمعلومات والتنفيذ في غرينادا، إلى المنصة.

السيد ميتشل (غرينادا) (تكلم بالإنكليزية): هناك مثل أفريقي قديم يقول: إذا أردت السفر بسرعة، سافر وحدك، ولكن إذا أردت السفر بعيدا، سافر مع الجماعة. وقد أصبح طريقنا في العديد من الجوانب، باعتباره حضارة عالمية منذ الثورة الصناعية، يركز على السرعة والفردية، على النحو الموثق توثيقا جيدا في رسالة توماس بيكيتي عن الاقتصاد ”رؤوس الأموال في القرن الحادي والعشرين“ الحائزة على جوائز.

إن الطريق أمامنا مباشر وليس طويلا للغاية، ويجبر جميع بني البشر والأجيال التي لم تولد بعد على العيش في عالم قاس حيث – وفقا لتقرير البنك الدولي – سترتفع درجات الحرارة ٤ درجات مئوية أعلى من مستويات ما قبل الثورة الصناعية. إنه عالم الفيضانات والجفاف والمجاعة، عالم الهجرات الجماعية، حيث من المؤكد أنه ستنشأ مجتمعات محلية على حساب مجتمعات أخرى، ودول على حساب دول أخرى. وكما قال قداسة البابا فرانسيس، الذي تكلم في هذه القاعة:

”وبالتالي، فإن كل أذى يلحق بالبيئة هو أذى ضد البشرية“ (A/70/PV.3، الصفحة ٤). إن عالم الفيضانات، والجفاف، والمجاعة، والهجرة الجماعية هذا ليس أمرا سيقع في المستقبل، إنه يحدث الآن. فمن المتوقع أن يكون عام ٢٠١٥ هذا الأكثر احترارا منذ بدء حفظ السجلات فيما يتعلق بدرجات الحرارة عام ١٨٨٠.

لقد أنشأنا الأمم المتحدة وكان الغرض منها تحديدا هو تجنب مثل هذه الكوارث الكبرى. وأنشأناها حتى نتمكن من المضي قدما معا وقطع أشواط كبيرة معا. وفي هذه اللحظة من التاريخ، وصل مستقبل كوكبنا بأسره والحضارة الإنسانية إلى مفترق طرق يتيح مسارا جديدا وأوسع نطاقا للكثيرين، وليس للقلة فحسب. إنه طريق لعالم أكثر نظافة ومراعاة للبيئة، عالم أكثر عدلا. عالم يمكننا فيه العمل معا وقطع أشواط كبيرة جدا. وكما قالت الراحلة يوغي بيرا ذات مرة: ”عندما تصل إلى مفترق الطرق، أكمل طريقك“.

وفي دولتنا المكونة من ثلاث جزر – غرينادا وكارياكو ومارتينيك الصغيرة – تتزايد نظرة سكان غرينادا العاديين لأنفسهم باعتبارهم رعاة للبيئة. وفي التاريخ الحديث، بمجرد أن اعتبرت غرينادا تقع تحت حزام الأعاصير، فقد شهدت مؤخرا إعصارين متتاليتين دمرا شعبنا وأحدثا أضرارا بلغت ٢٠٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي السنوي.

وعندما يتعلق الأمر بمراعاة اقتصادنا للبيئة، فقد عملنا على إصدار قانون جديد للكهرباء بهدف الانتقال إلى مصادر الطاقة المتجددة بنسبة ١٠٠ في المائة. وهذا يتمشى مع الهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة، المتعلق بالطاقة، والهدف ١٣، المتعلق بالمناخ. وقد اختارت الولايات المتحدة غرينادا باعتبارها بلدا رائدا للتحول في قطاع الطاقة في منطقة البحر الكاريبي، ونحن ممتنون لتلك المساعدة. كما نقدر الدعم المقدم من الصين وفنزويلا وألمانيا ونيوزيلندا وغيرهم، في سعينا إلى إدارة تحديات الطاقة لدينا وتحويل ذلك القطاع الهام. وكما ترون، فإن الهدف الـ ١٧ المعني بالشراكات يضرب بجذوره في النهج الذي نتبعه. وبوصفنا دولة جزرية صغيرة نامية نود أيضا أن نشيد بآلية قطاعات الطاقة في الدول الجزرية الصغيرة النامية التي تمثل شراكة دولية من أجل الطاقة المتجددة في تلك الدول. وكجزء من ”اقتصادنا الأخضر“، قمنا أيضا بتسعير الكربون من خلال ضريبة الوقود، مما ساعد في تحسين حيزنا المالي. كما أدخلنا الزراعة الذكية مناخيا، تمشيا مع الهدفين ١٣ و ١٥ من أهداف التنمية المستدامة.

وتمتلك غرينادا والجزر التابعة لها بشكل جماعي ٣٤٨ كم ٢ من الأراضي. بل والأكثر من ذلك، أن لدينا ٢٦٠٠٠ كيلومتر مربع من الحيز المحيطي. وبالتالي، فإن ”الاقتصاد الأزرق“ في غرينادا أمر حيوي ويتضح من السياحة الساحلية، التي تشكل المحرك الرئيسي للاقتصاد. ولذلك قد التزمنا بالمحافظة على ٢٠ في المائة أو أكثر من الموارد البحرية القريبة من شواطئنا. وتمشيا مع الهدف ١٤، المعني بالمحيطات، يسرنا أن نعمل مع حكومة هولندا، والبنك الدولي، وجهات أخرى بشأن الشبكة العالمية للنمو الأزرق والأمن الغذائي، بالإضافة إلى استراتيجية الاستثمار ”غرينادا الزرقاء“. وعلاوة على ذلك، ففي نيسان/أبريل ٢٠١٦، ستستضيف غرينادا – بالتنسيق مع شركائها – مؤتمر الاستثمار العالمي للنمو الأزرق الذي يهدف إلى إحداث اختلاف حقيقي في صحة المحيطات وما تحويه من ثروة. وينبغي للمؤتمر أن يضع الدول المطلة على المحيط في وضع أفضل للإبلاغ عن النتائج الإيجابية عندما يجتمعوا في فيجي عام ٢٠١٧ لاستعراض التقدم المحرز في الهدف ١٤. كما تنضم غرينادا إلى دومينيكا وجزر مارشال من أجل تعزيز مبادرة جديدة، بعنوان ”نحن المحيطات“، التي ستبدأ بتثقيف شبابنا.

ويقودني هذا إلى النقطة الأخيرة، المتعلقة بالهدف ٤، المعني بالتعليم. إن التعليم يكتسي أهمية حاسمة بالنسبة لمستقبل أطفالنا ومستقبل الكوكب بأسره. ويرجع وقوفي في هذه القاعة اليوم لأنني كنت من المحظوظين الذين نعموا بالتعليم. ولكن لا يحصل على التعليم الجيد النوعية العدد الكافي من شبابنا، في الداخل أو الخارج. ولذا فإن الحكومة قد خصصت الجزء الأكبر من ميزانيتها المالية التشغيلية للتعليم.

ويشكل التعليم بالفعل ٢٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لغرينادا. كما تخرج جامعة سانت جورج في غرينادا، التي تدرب عددا متزايدا من الغرينياديين، واحدا من كل مائة طبيب يمارس المهنة في الولايات المتحدة.

وأخيرا، وكجزء من واجبي بصفتي رئيساً لقسم العلم والتكنولوجيا في الجماعة الكاريبية، أود أن أرحب بدعوة الرئيس أوباما دول منطقة البحر الكاريبي لإيفاد ممثلين للاجتماع بحكومة الولايات المتحدة، وبصناعة الوليات المتحدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بمنطقة ”سليكون فالي“. وهذه الجهود لا تؤكد فحسب على روح الشراكة ولكنها أيضا تبين سبيل المضي قدما نحو تعليم أفضل ومزيد من الابتكار وزيادة فرص العمل، بينما نسعى إلى الحد من الفقر وعدم المساواة في العالم تمشيا مع أهداف التنمية المستدامة في مجالات الفقر والمساواة بين الجنسين والعمالة والصناعة والابتكار.

وفي الختام، أود أن أشيد بجهود الأمين العام في قيادة الأمم المتحدة في وقت اخترنا فيه سبيلاً جديدا نحو عالم أكثر استدامة. ونحن نقترب بقيادته المستمرة من مؤتمر اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ في باريس وما بعده، نشعر بالثقة في أننا نفعل الصواب كمجتمع دولي. ونؤكد له دعم غرينادا الكامل ونحن نسلك هذا المسار من أجل شعبنا ومن أجل كوكبنا ومن أجل السلام والازدهار، وهو الطريق الذي سوف نمضي فيه معا ونقطع فيه شوطا طويلا.

الرئيس المشارك راسموسن (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئيس الوزراء ووزير المالية والطاقة ووزير الأمن الوطني والإدارة العامة وإدارة الكوارث والشؤون الداخلية والمعلومات والتنفيذ في غرينادا، على بيانه.

اصطحب السيد كيث ميتشل، رئيس الوزراء ووزير المالية والطاقة ووزير الأمن الوطني والإدارة العامة وإدارة الكوارث والشؤون الداخلية والمعلومات والتنفيذ في غرينادا، من المنصة.

الرئيس المشارك راسموسن (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان يدلى به رئيس وزراء ماليزيا.

اصطحب السيد داتو سري محمد نجيب بن تون حجي عبد الرزاق، رئيس وزراء ماليزيا، إلى المنصة.

السيد رزاق (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): تحدد الأهداف الإنمائية للألفية التي اعتمدت في عام ٢٠٠٠ الأهداف المطلوب تحقيقها بحلول عام ٢٠١٥، وفي السنوات ال ١٥ الماضية كانت هناك الكثير من الإنجازات الهامة. كما أصبح العالم أكثر شمولية. وقد توسع نطاق فرص الحصول على التعليم والصحة والمعلومات وتكنولوجيا الاتصالات، بقدر كبير. وأيضا عملت الأهداف الإنمائية للألفية على جمع الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي والمجتمع المدني والقطاع الخاص في اتفاق على مجموعة أهداف مشتركة. وقد حفزت الالتزام السياسي اللازم، وحشدت الموارد وحفزت العمل. وتظهر النتائج ما يمكن تحقيقه عندما نسلم بإنسانيتنا المشتركة ونضع الإنسانية أولاً.

وفي نفس الوقت، كان التقدم متفاوتاً. فلا يزال الملايين، لا سيما الأشد فقراً وحرماناً، يعانون بسبب نوع الجنس أو العمر أو الإعاقة أو العرق أوحتى الموقع الجغرافي. وسنحتاج إلى

بذل جهود محددة الأهداف للوصول إلى أكثر الفئات ضعفاً. وحتى اليوم، ما زال حوالي ٨٠٠ مليون شخص يعيشون في الفقر ويعانون من الجوع. لقد حققنا الهدف المتمثل في خفض معدلات الفقر المدقع إلى النصف، ولكن العالم ما زال بعيدا عن الهدف العام المتمثل في القضاء على الفقر والجوع. ومن ثم، يجب أن يظل ذلك في صميم خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ويجب ألا يتخلف عن الركب أحد.

إن ماليزيا ملتزمة تماما بخطة ما بعد عام ٢٠١٥، أي أهداف التنمية المستدامة وبتطلعاتنا إلى تحويل العالم بحلول عام ٢٠٣٠. لقد كانت الشمولية والتنمية المستدامة منذ فترة طويلة في صميم تحولنا من بلد نام إلى بلد في طريقه إلى تحقيق مستوى دخل مرتفع بحلول عام ٢٠٢٠.

وفيما بين عامي ١٩٧٠ و ٢٠١٤، تم خفض معدل الفقر في ماليزيا من ٤٩,٣ في المائة إلى ٠,٦ في المائة، في حين تم اجتثاث الفقر المدقع. وتضاعف متوسط دخل الأسرة الشهري أكثر من عشرين مرة، أي من ٢٧٧ دولار في عام ١٩٧٠ إلى ١ ٧٨١ دولار في عام ٢٠١٤. وماليزيا الآن على وشك الشروع في تنفيذ الخطة الإنمائية الخمسية التالية لديها، وهي الخطة الماليزية الحادية عشرة: ٢٠١٦-٢٠٢٠. وتعكس الخطة، في كثير من جوانبها، الطابع المتعدد الأبعاد لأهداف التنمية المستدامة، وقد تم وضع الشعب في لب جميع الجهود الإنمائية.

تولى الرئاسة، نائب الرئيس، السيد غونثاليث فرانكو (باراغواي).

وستولى الأولوية لما نشير إليه ”باقتصاد الشعب“، لتعزيز التزام حكومتي بتحقيق المزيد من التنمية لمواطنينا بإثراء حياتهم وتوفير الكرامة لهم وتعزيز قدراتهم على المشاركة في النمو وفي جني ثمار الازدهار. وللمرة الأولى في تاريخ ماليزيا، لن تشمل أهداف النمو الوطني نمو الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الدخل القومي فحسب، بل أيضاً دخل الأسرة ومؤشر الرفاه الماليزي. ونحن ملتزمون بكفالة فرص متساوية للجميع، ولا سيما لأدنى ٤٠ في المائة من الأسر المعيشية. وسيتم ذلك من خلال المبادرات التي تركز على الدعم القائم على النتائج والنظم المرتبطة بالإنتاجية وسيشمل التدريب على مهارات تنظيم المشاريع وتبني التكنولوجيا وملكية الأصول والاستثمار في تحسين الاتصال والمرافق الأساسية. ونحن نهدف إلى مضاعفة متوسط الدخل بالنسبة لأدنى ٤٠ في المائة من الأسر المعيشية دخلاً من ٧٠٠ دولار في عام ٢٠١٤ إلى ١ ٥٠٠ بحلول ٢٠٢٠، لترتقي بذلك إلى الطبقة الوسطى.

وسوف نقوم أيضا بزيادة نسبة مشاركة النساء في القوة العاملة من ٥٣ في المائة إلى ٥٩ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠، وسوف نحول المناطق الريفية من خلال تحسين الاتصال والتنقل ومساعدتها على أن تصبح بيئة مواتية أكثر للأعمال التجارية. ونعمل من أجل تحقيق المساواة في إمكانية الحصول على الرعاية الصحية الجيدة والإسكان الميسور التكلفة وسنبني المزيد من العيادات والمستشفيات والمنازل بأسعار معقولة خلال السنوات القليلة القادمة.

ونحن مصممون على أن نصبح رعاة جيدين لبيئتنا، حتى يتسنى لنا الحفاظ على مواردنا الطبيعية وعلى مناظر طبيعية جميلة للأجيال المقبلة. لم يعد النمو الأخضر خيارا مخصصاً للمثاليين، بل ضرورة عملية بالنسبة لنا وبالنسبة للحكومات الأخرى في جميع أنحاء العالم. كل هذا لأننا نسلم بأن رأس المال البشري هو أهم الموارد من أجل التنمية، ليس فقط في ماليزيا ولكن في جميع أممنا المتحدة. وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أؤكد مجددا التزام ماليزيا بدعم وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. فالمستقبل الأفضل ليس في متناول أيدينا فحسب، بل علينا أن نجاهد من أجل تحقيقه. وأحث جميع الحاضرين على الانضمام إلينا في هذا المسعى النبيل والضروري.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أشكر رئيس وزراء ماليزيا على البيان الذي أدلى به لتوه.

اصطحب السيد داتو سري محمد نجيب بن تون حجي عبد الرزاق، رئيس وزراء ماليزيا، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان يدلى به رئيس مجلس وزراء جمهورية إيطاليا.

اصطحب السيد ماتيو ريتزي، رئيس وزراء جمهورية إيطاليا، إلى المنصة.

السيد ريتزي (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): هذا هو أوان محو الفقر والجوع وضمان نظام إيكولوجي آمن للأجيال القادمة. أود في البدء أن أشيد بعمل الأمين العام ونخب المنظمة في المضي قدما بالخطة الجديدة للتنمية المستدامة. فهو إنجاز في حد ذاته. لقد توصلنا إلى خطة مشتركة بأهداف عالمية ليتم تطبيقها في كل مكان بغض النظر عن الاختلاف في مستويات التنمية – خطة من شأنها تعزيز التنمية الفعالة باستدامة وكسب أرضية جديدة للطريقة التي سنعمل بها في السنوات القادمة. إنها فرصة ومسؤولية في آن معاً.

وما نحتاج إليه الآن هو عمل عالمي. كل الأمم قادرة على التصدي لهذا التحدي الهام جداً ومواجهته.

وتتوخى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار رقم ١/٧٠) شراكة جديدة وعالمية حقيقية، ليس فيما بين الحكومات فحسب، ولكن أيضاً فيما بين البرلمانات والمنظمات غير الحكومية والأعمال التجارية والمواطنين، فلكل دور يؤديه. وسيكون هذا الاتفاق العالمي الجديد الذي لا لبس فيه والذي يستند إلى خمس ركائز وهي الشعوب والازدهار والشراكة والكوكب والسلام، إرثا للأجيال المقبلة. إن إيطاليا على استعداد لاتخاذ خطوات هامة في هذا الاتجاه.

وعلى الرغم من أن إيطاليا تتصدر قائمة الدول المساهمة بقوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، إلا أننا نعلم أننا بحاجة إلى ما هو أكثر من مجرد حفظ السلام. فبعد حفظ السلام، نحتاج إلى المزيد من الاستثمار في المبادرات التعليمية، على سبيل المثال. ويشمل الإطار الجديد للتنمية المستدامة؛ السلام والأمن وسيادة القانون وتعزيز حقوق الإنسان والحكم والمؤسسات الفعالين والديمقراطين.

وأجد لزاما على أن أغتنم الفرصة التي تتيحها هذه القمة الاستثنائية للحديث عن المأساة التي تتكشف منذ وقت طويل في البحر الأبيض المتوسط. فالشواطئ التي كانت ذات يوم مهداً للحضارة، أصبحت اليوم ساحة تشهد يوما صراعا غير مبرر ومعاناة رهيبة وخسائر في الأرواح لا يمكن قبولها. فتدفق أعداد لا تحصى من الناس اليائسين الذين يحاولون الوصول إلى أوروبا لتحقيق تطلعاتهم البسيطة إلى حياة كريمة، لم يسبق له مثيل. وهذا نتيجة الفقر، والأسوأ من ذلك، أنه نتيجة التطرف وانعدام التنمية.

لقد مات الكثيرونَ. بينما تم إنقاذ الكثير منهم في عرض البحر، وأنا فخور بأبناء بلدي على جهودهم في إنقاذ هذا العدد الكبير من الأرواح. غير أن هؤلاء الناس الذين لا بلد لهم – والذين، كما قال البابا فرانسيس: ”فروا“ من البلدان الأفريقية ومن أماكن أخرى – بحاجة إلى إجابة واضحة جدا اليوم. تدرك إيطاليا مسؤولياتها الأخلاقية كما تدرك مسؤوليات جميع بلدان الاتحاد الأوروبي. ونأمل أن ننجح في التوصل إلى النتيجة الهامة جدا المتمثلة في نظام أوروبي موحد للجوء. لأن هذا هو الحل الوحيد – ليس بناء الجدران – إنما نظام أوروبي موحد للجوء.

وفي ذات الوقت، أمامنا استراتيجية جديدة. فخطتنا الجديدة تمثل بداية جيدة جدا. فنحن نؤيد خطة عام ٢٠٣٠ في كل القطاعات – من خلال قانوننا الوطني الأخضر

والمبادرات في مجال الأمن الغذائي والتغذوي، لا سيما فيما يتعلق بالصادرات. ويمثل معرض الغذاء الدولي في ميلانو منبراً توفره إيطاليا للعالم لإدارة نقاش عالمي حول التغذية. وتشارك فيه الغالبية العظمى من البلدان الممثلة في هذه القاعة، وذلك أمر نعتز به. وأذكر هنا الرسالة القادمة من ميلانو – ”إطعام الكوكب، طاقة من أجل الحياة“ – وهو شعار رؤيوي يمس مناقشتنا اليوم بشكل مباشر رغم أنه اختير قبل ثماني سنوات.

ونحن، في نفس الوقت، على استعداد للعمل في الاتجاه الصحيح في كل المجالات. وقد شاركت شخصيا في المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية في أديس أبابا. وأعتقد أنه من المهم جداً أن تبادر إيطاليا – عندما تتولى رئاسة مجموعة البلدان السبعة في عام ٢٠١٧ – بأن تكون في صدارة المانحين الدوليين الرئيسيين. إن إيطاليا في وضع ممتاز يمكنها تماما من تشجيع الحوار بين أوروبا وأفريقيا. فإيطاليا، تمثل جسرا من الناحية الجغرافية. وعلينا أن نكون جسراً من الناحية الثقافية كذلك. وعلينا القيام باستثمارات كبيرة في أمن الطاقة وفي المؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم وفي الائتمانات بالغة الصغر وفي البرامج العامة من أجل التنمية.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أقر بأن الشعوب التي تعاني اليوم، والبلدان التي تدفع أبهظ الأثمان، هي تحديداً الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية. ومع ذلك، فإني أعتقد أن خطة عام ٢٠٣٠ تبعث برسالة أمل. فهذه الخطة الجديدة، التي تدعو إلى بذل جهد جماعي، توفر أملاً جديداً للأجيال المقبلة.

وأود أن اختتم بملاحظة شخصية. إن المساعدة الدولية – التعاون – هي ما دفعني لأكون سياسياً. فعندما دخلت المعترك السياسي كمتطوع شاب قبل ٢٠ عاما، كنت بالفعل متحمساً لأثر المساعدة الإنمائية في حياة الناس العاديين. وأدركت أنني أريد الترشح لشغل منصب من مناصب الخدمة العامة لأعمل من خلاله لإحداث تغيير. فالسياسة هي – إمكانية إحداث تغيير، ليس فقط على مستوى الحكومة، ولكن أيضا بالنسبة للناس خارج الحكومة. وبعد عشرين عاماً يشرفني بصفة خاصة، بوصفي رئيسا لوزراء بلدي، أن يكون باستطاعتي أن أقول للجمعية العامة إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ليست مجرد فرصة للمجتمع الدولي الرسمي لتوجيه جهوده، بل إنها أيضا أفضل فرصة حتى الآن من أجل تحقيق مستقبل أكثر إنصافا وللناس العاديين ومنحهم الأمل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر رئيس مجلس وزراء جمهورية إيطاليا على البيان الذي أدلى به.

اصطحب السيد ماتيو ريتزي، رئيس مجلس وزراء جمهورية إيطاليا، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان يدلى به رئيس حكومة الجمهورية التونسية.

اصطحب السيد الحبيب الصيد، رئيس حكومة الجمهورية التونسية، إلى المنصة.

السيد الصيد (تونس): يسعدني في مستهل هذه الكلمة أن أتوجه إلى الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي – مون، وإلى كل من ساهم في التقدم بنجاح في المفاوضات الخاصة باعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)، بأصدق عبارات الشكر والتقدير على الجهود المبذولة في هذا الإطار.

وإنه لمن دواعي الاعتزاز أن أشارككم اليوم فعاليات هذه القمة الاستثنائية التي دعت إليها الأمم المتحدة في خطوة تاريخية تترجم مدى تنامي الوعي المشترك بمحورية قضايا التنمية ومدى ارتباطها بتطلعات البشرية إلى التمتع بحقوقها الكونية كاملة دونما تمييز أو تفرقة بما يتيح للفرد فرص العيش الكريم في كنف الرفاهية والأمن والتنمية المتكافئة.

لقد اعتمدت تونس سياسة تنموية مسايرة لتطور المجتمع ترتكز على تلاؤم العلاقة بين الأبعاد السكانية والتنموية والبيئية مع دمج عناصرها ضمن الخطط التنموية والسياسات القطاعية.

إن نجاح تونس في تحقيق أغلب الأهداف الإنمائية للألفية يعكس المجهودات الوطنية المبذولة في هذا الإطار ومدى تفاعلها مع المساعي الدولية الرامية إلى التغلب على التحديات التنموية. إلا أن هذا النجاح يبقى نسبياً في ظل استمرار تسجيل العديد من النقائص وأبرزها تفاوت مستويات التنمية بين الجهات واستفحال البطالة ومالها من تداعيات سلبية على النمو الاجتماعي.

وعلى الرغم من ثقل هذه التحديات فقد اهتدت تونس ما بعد الثورة إلى اعتماد إصلاحات سياسية عميقة مكنت من تثبيت مبادئ الجمهورية وإرساء القيم الأساسية للديمقراطية وحقوق الإنسان التي تم تكريسها بمقتضى دستور الجمهورية الثانية.

وإننا لساعون إلى اعتماد نهج إصلاحي شامل يستند إلى رؤية وطنية تجري بلورتها في إطار منوال تنموي للخطة الخمسية القادمة يقوم على تحقيق أقصى قدر ممكن من العدالة الاجتماعية من خلال التمييز الإيجابي للجهات والفئات التي همشت في إطار المنظومات السابقة.

لقد انخرطت تونس بفاعلية في المسارات التمهيدية لاعتماد خطة التنمية لما بعد سنة ٢٠١٥. وفي هذا السياق، سعت من منطلق عضويتها في فريق العمل المفتوح حول أهداف التنمية المستدامة إلى المساهمة الفاعلة في مداولاته، فضلا عن المشاركة البناءة في المفاوضات الحكومية الرامية إلى رسم أهداف التنمية المستدامة.

كما اتخذت تونس عديد المبادرات على المستوى الوطني، ومن ذلك تنظيمها لعدد من اللقاءات التشاورية على المستويين المركزي والجهوي؛ و’عداد سبر آراء بالتعاون مع الهيئات الأممية المتخصصة تحت مسمى ”تونس التي نريد“، عبر من خلاله ما يزيد عن عشرة آلاف تونسي وتونسية عن مشاغلهم وتطلعاتهم نحو تحقيق النقلة التنموية على الصعيد الوطني.

ولئن عبرت تونس خلال المسارات التمهيدية لهذه القمة عن مواقفها من المسائل التفاوضية، فإننا نجدد التأكيد على أن مجابهة عديد الآفات التي باتت تعاني منها عدة مجتمعات، وخاصة من الإرهاب وانعدام الأمن واحتدام الصراعات الطائفية والعرقية، ينطلق عبر العمل الجدي المشترك على النهوض بالأوضاع التنموية، لا سيما في المناطق الأقل نموا.

إن تحقيق الأهداف والغايات المدرجة ضمن خطة التنمية لما بعد سنة ٢٠١٥، يبقى رهن مدى جدية كافة مكونات المجتمع الدولي في تنفيذ هذه الأهداف وترجمتها إلى نتائج ملموسة على أرض الواقع بما من شأنه تحقيق التنمية المستدامة للجميع دون إقصاء أو تهميش.

وستحرص تونس على وضع الأطر والآليات الخاصة بمتابعة تنفيذ هذه الأهداف بالاشتراك مع كافة الفاعلين في هذا المسار من حكومة ومجتمع مدني ومنظمات دولية في إطار من الشفافية والمصداقية والجدية.

وفي الختام، لا يسعني إلا أن أجدد شكري لكافة مكونات المجتمع الدولي على التفاعل الإيجابي مع تطلعات البشرية قاطبة، للتنمية والإزدهار والرقي وعلى روح التوافق التي رافقت إعداد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أشكر رئيس حكومة الجمهورية التونسية على بيانه.

اصطحب السيد الحبيب الصيد، رئيس حكومة الجمهورية التونسية، من المنصة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان يدلى به رئيس وزراء الجمهورية اليونانية.

اصطحب السيد أليكسيس تسبراس، رئيس وزراء الجمهورية اليونانية، إلى المنصة.

السيد تسبراس (اليونان) (تكلم بالإنكليزية): من المهم للغاية أن تتصدى خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ للتحديات المترابطة المتمثلة بالقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة عن طريق طرح مجموعة بارزة من أهداف التنمية المستدامة الجديدة التي تدعو إلى تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية. ولكن الأسئلة لا تزال قائمة. كيف نضمن عدم تكرار نفس الأخطاء، التي حدثت في السنوات الـ ١٥ الماضية أو الـ ١٥ التي قبل ذلك، في السنوات الخمس عشرة المقبلة؟ لماذا بقيت التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي واجهناها في السنوات الثلاثين الماضية، على الصعيد العالمي والإقليمي، على حالها أو أنها ازدادت سوءا؟

ويمكن أن تكون تجربتنا في اليونان مفيدة. تقع اليونان في مركز ثلاث أزمات متداخلة – وهي الأزمة اقتصادية في منطقة اليورو، نتيجة خيارات السياسة الليبرالية الجديدة التي أدت إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٢٥ في المائة في السنوات الخمس الماضية؛ والأزمة الأمنية، بسبب عدم الاستقرار المتزايد المحيط باليونان في شمال أفريقيا والشرق الأوسط ومنطقة البحر الأسود؛ وأزمة اللاجئينالتي أدت إلى الهجرة الجماعية لمئات الآلاف من الناس، الذين يتطلعون إلى حياة أفضل في أوروبا.

وبغية مواجهة هذه التحديات، لا بد من تحديد أهداف مثل التي نناقشها اليوم والسعي إلى تحقيقها، ولكن تجربتنا في اليونان تبين أن ذلك لن يكون كافيا. ولا يمكن معالجة أي من التحديات التي نواجهها في اليونان أو في المنطقة على نطاق أوسع، سواء في أوروبا أو حتى على المستوى العالمي، فقط من خلال تحديد الأهداف وترك الإطار الذي نعمل فيه بدون تغيير وبلا جدال. ولا يمكننا الحديث بشكل كبير عن المساعدات أو القروض المقدمة من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية ما لم يتم معالجة مسألة الديون بوصفها تحديا دوليا في صميم النظام المالي العالمي. ونحن بحاجة للحديث، في جميع المحافل المختصة بما في ذلك هذا الاجتماع، عن الكيفية التي يمكن بها ربط عملية إعادة هيكلة أو إعادة تشكيل الدين العام بالتنمية.

وقد بينت التجربة التاريخية أن إعادة هيكلة الديون أمر ضروري للإنعاش، حتى بالنسبة للبلدان المتقدمة النمو، كما كان الحال في ألمانيا في عام ١٩٥٣. ولا يمكننا أن نتكلم عن البطالة والقضاء على الفقر ما لم نتمكن من مناقشة الكيفية التي يمكن بها تحقيق رفاه الدول أو تحسينه بدلا من تدميرها. ويجب أن ننأى بأنفسنا عن الفكرة الليبرالية الجديدة بأن الأسواق هي الموزع الوحيد للموارد في الاقتصاد. كما لا يمكننا أن نتكلم عن قاعدة صلبة للضريبة الحكومية إذا كان النظام المالي العالمي يؤيد ويشجع الملاذات الضريبية وتأسيس الشركات الخارجية. وبنفس الطريقة، لا يمكننا الحديث عن النظام الضريبي المتين ما لم تحتفظ الحكومات المنتخبة ديمقراطيا بالحق في تحديد من تختارهم لفرض العبء الضريبي.

ولا يمكن أن تترسخ الخطة الإنمائية الكبيرة إلا في البيئة الاقتصادية والمالية والسياسية التي تشجع على التنمية. لقد دأبت اليونان، بوصفها إحدى دعائم الاستقرار في منطقتنا، على تشجيع ودعم كل الجهود المتعلقة بهذا النظام الاقتصادي والمالي العالمي والأوروبي – النظام الذي سيمكن خطتنا للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ من الازدهار في السنوات الـ ١٥ سنة القادمة بدلا من خنقها كما حدث في السنوات الـ ٣٠

الماضية. وبطبيعة الحال، لن يكون ذلك أمراً سهلا. وكما قال الاقتصادي الكبير جون مينارد كيتز، ”لا تكمن الصعوبة في تطوير أفكار جديدة بل في الفرار من الأفكار القديمة“.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أشكر رئيس وزراء الجمهورية اليونانية على بيانه.

اصطحب السيد أليكسيس تسيبراس، رئيس وزراء الجمهورية اليونانية، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان يدلى به النائب الأول لرئيس الاتحاد الأوروبي.

السيد تيمرمانز (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): إن من المدهش أن الكثير قد تحقق منذ مؤتمر قمة الألفية.ونحن جميعا نعلم الأرقام، غير أن الأمر يصبح أكثر من مجرد أرقام إذا تصورنا بالفعل أولئك الذين يقفون وراء ما تحقق.ولك أن تفكر بهذا: فقد وُلد ما يربو على ربع سكان العالم بعد ذلك المؤتمر.وهؤلاء يبلغ عمرهم اليوم ١٥ عاما أو أقل، ويذهب ٩ بين كل ١٠ من هؤلاء الأطفال إلى المدرسة.ولو قُدّر لهؤلاء الأطفال والرضع أن يولدوا في عام ٢٠٠٩، فإن من المرجح أن يتوفى نصفهم، في حين، ترجح وفاة أمهاتهم بمعدل النصف أثناء الولادة. وبالنسبة للفتيات بينهم فقد تحسنت كثيرا الفرص الحقيقية المتاحة لهن – حتى وإن لم تصل بعد إلى مستوى تكافؤ الفرص – في المدرسة وفي مكان العمل وفي الحياة بوجه عام. وباختصار، فقد أتى العديد من الملايين من هؤلاء إلى عالم أفضل بكثير من ذلك العالم الذي وُلد فيه الجيل السابق لهم.

ولا ريب أن الأهداف الإنمائية للألفية قد أحدثت تغييرا، ولا يقل عن ذلك أهمية كونها قد ساعدتنا على توحيد صفوفنا ضد اللامبالاة.وساعد الاتحاد الأوروبي في الدفع بهذه الخطة استنادا إلى إيمانه الراسخ بأنها تمثل الأساس الذي أنشئت لأجله الأمم المتحدة: تحقيق التقدم الاجتماعي وبناء مستقبل أكثر عدالة للجميع.ونحن مستعدون الآن الآن للمضي إلى المرحلة التالية.فقد بيّنت لنا الأهداف الإنمائية للألفية أن عدم تحقيق التنمية في بعض البلدان يشكّل تهديدا لنا جميعا. وينشأ التهديد نفسه من جراء التنمية غير المستدامة على الصعيد العالمي. وذلك هو التحدي الذي نلتزم اليوم بالتغلب عليه معا.

وهذا يجعل من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) أكثر شمولا من خطة العمل السابقة.ولا تقتصر أهداف التنمية المستدامة هذه على بعض البلدان فحسب، بل هي من أجل جميع البلدان، الغنية والفقيرة منها على حد سواء.وعلى الرغم من طول القائمة، غير أن هذه الأهداف شاملة لأنها تعبّر عن واقع العالم اليوم وتكشف عن صعوبة المشاكل اليوم وتعقيدها وترابطها.

فللمرة الأولى في تاريخ البشرية على الإطلاق أصبحت الحدود في كوكبنا على مرأى البصر حقا.وتزداد أوجه عدم المساواة في حين يستمر تآكل التماسك الاجتماعي.وعلاوة على ذلك ازدادت المنافسة على الموارد على نحو غير مسبوق. ولم تعد تلك النماذج التي كانت صالحة للكثيرين منا في الماضي قادرة على القيام بالدور نفسه لنا جميعا في المستقبل.وعلينا أن نعيد مجددا تشكيل مجتمعاتنا وعلاقتنا مع الطبيعة.وبطبيعة الحال، فإن هذا يبدو تهديدا، غير أن في الإمكان تحويل الفزع نفسه إلى قوة محركة قوية.وعلينا أن نكون مبتكرين، لأن هذا الأمر يتعلق أساسا بإعادة التفكير في كل ما نقوم به، وهذا ينطبق علينا جميعا – بوصفنا شعوبا وشركات وحكومات ومنظمات دولية.

وبالنسبة للبلدان الشبيهة ببلداننا، فليس ثمة مبرر لعدم تحقيق الهدف المتعلق بتخصيص نسبة ٠,٧ من إجمالي دخلنا القومي لتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية.وقد أصبح تقديم هذه المساعدة أمرا عاجلا أكثر من ذي قبل، بيد أنها تتم هذه المرة في إطار أهداف التنمية المستدامة، أي أنها تتعلق بالتنفيذ في المقام

الأول.وعلى البلدان التي حالفها الحظ بما يكفي لأن تصبح من بين البلدان المتقدمة النمو أو ذات الاقتصادات الناشئة أن تلتزم بالاضطلاع بدور مغاير.ولا يقتصر ذلك الدور على تقديم المعونة الحكومية فحسب، وإنما يعني في الأساس إحداث التغيير على الصعيد الداخلي.

وتتمثل الرسالة الرئيسية، أي الرسالة التي تبعث بها أوروبا إلى جميع هذه البلدان في: أنه قد أتى دورنا لنتطلع إلى خارج منطقة الرفاه التي نعيش فيها.وتنطوري هذه الرسالة على أسئلة محددة جدا:كيف نحدث تغييرا جوهريا في اقتصاداتنا كي تصبح اقتصادات دائرية بأن نتخلى عن نمط النمو الاستهلاكي، وكيف لنا أن نصلح مجتمعاتنا ونحسّن نسيجها الاجتماعي، وكيف نتمكن من إدماج القادمين الجدد، لا سيما حين يأتي هؤلاء إلينا بوصفهم لاجئين فارين من ويلات الحرب والاضطهاد.وهي مسألة تتعلق بنظافة الهواء والمياه والمحيطات.وبناء مدن أكثر معافاة وشمولا وسلامة، فضلا عن قدرتها على التكيف والتصدي للنفايات الغذائية. فثلث الغذاء على نطاق العالم يُلقى في القمامة، وهذا أمر مروع ولا يمكن تصديقه مطلقا.وهي مسألة تتعلق أيضا بعملنا الجماعي الرامي للإبقاء على ارتفاع درجة الحرارة العالمية دون درجتين مئويتين.

وهذه ليست أهدافا مستحيلة.ولدينا من الابتكارات ما يمكّننا من إيجاد الحلول إن كانت لدينا إرادة العمل.ونحن مصممون في أوروبا على القيام بذلك بصورة مشتركة، ونود المشاركة الكاملة مع الأمم المتحدة في تبادل الخبرات وبناء القدرات ورصد التقدم المحرز.ونود أن نفعل ذلك معا. وسوف تشكّل أهداف التنمية المستدامة سياساستنا الإنمائية، فضلا عن إدراجها في سياساتنا المتبعة على الصعيدين الداخلي والخارجي.فهي في نهاية المطاف أمر يتعلق بالحوكمة والشمول. ولن تقبل المجتمعات بإحداث التحول إلا حين يُستَمع إلى أصواتها.وبالتالي، فهو أمر يتعلق بكسر صوامع العزلة القائمة. وليست التنمية المستدامة قاصرة على التحديات الاقتصادية أو الاجتماعية، أو هي مجرد مشكلة بيئية فحسب، بل هي هذه المسائل الثلاث معا.وعليه، فإنه يتعين أن تعزز جهودنا المبذولة بعضها بعضا عوضا عن أن تقوضها.

وتتمثل خطة العمل هذه في القضاء على الفقر ووضع الاستدامة في صلب جهودنا وليس هذا هو الأمر الصحيح الذي يتعين علينا القيام به فحسب، بل هو تصرُّف ذكي لما فيه مصلحة اقتصادنا وبيئتنا ومجتمعنا وأطفالنا وأحفادنا.ولدينا عالم ينبغي لنا تحويله، وتبيّن لنا هذه الخطة المشتركة الطريق قدما.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية أوكرانيا.

أُصطحب السيد بيترو بوروشينكو، رئيس جمهورية أوكرانيا، إلى المنصة.

الرئيس بوروشينكو (تكلم بالإنكليزية): باسم أوكرانيا، أود أن أعرب عن تأييدي الكامل لخطة التنمية المستدامة الجديدة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠).

وأود أن أذكّر بأن أوكرانيا قد شاركت في عام ١٩٩٢في مؤتمر الأمم المتحدة التاريخي المعني بالبيئة والتنمية المعقود في ريو دي جانيرو، حيث أكدت إرادتها وعزمها على تشكيل المستقبل على أساس من مبادئ التنمية المستدامة.وعلى مدى السنوات الـ ٢٣ سنة التي انقضت منذ ذلك الحين، تراكمت لدينا خبرة إيجابية ثرة، ولكننا ذقنا في الوقت نفسه مرارة الهزيمة ما دام دعاة الحرب والإرهاب ما زالوا يقاومون إحراز التقدم في العديد من أنحاء العالم.

وتفتح أهداف التنمية المستدامة وغاياتها البعيدة المدى التي أعلنا عنها في مؤتمر القمة التاريخي هذا آفاقا جديدة أمام البشرية

وتضع أسس التنمية المستدامة لكوكبنا في غضون السنوات الـ ١٥ المقبلة.ونشيد بالشفافية والشمول اللذين اتسمت بهما العملية التحضيرية التي أسفرت عن وضع إطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.وشارك ما يربو على ٢٥٠٠٠ مواطن أوكراني في المشاورات العالمية وأعربوا عن رؤيتهم الخاصة لأهداف التنمية المستدامة.وبفضل العمل الجاد الذي اضطلعت به بلداننا لتحقيق أهداف الإنمائية للألفية التي وضعت منذ ١٥ عاما مضت، تمكنت من إحداث تغيير كبير في حياة الملايين من البشر في جميع أنحاء العالم.

وأود فيما يتعلق بأوكرانيا، أن أشدد على أنها نجحت في الحد من معدلات الفقر بثلاثة أضعاف، غير أننا نتوقع تراجع هذه المعدلات بسبب العدوان الروسي. وتمكن بلدنا من تحسين نظام صحة الأم إلى ما يقرب من نصف وفيات الأطفال، وتمكنا أيضا من معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فضلا عن إحراز تقدم في مجال مكافحة السل.وسنواصل العمل من أجل الوفاء بالتزاماتنا بالأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بتحسين نوعية التعليم وزيادة المساواة بين الجنسين وكفالة الاستدامة البيئية.وإنني على اقتناع بأن علينا أن نستفيد من الزخم الذي حققته الأهداف الإنمائية للألفية لإحراز مزيد من التقدم في المجالات ذات الأولوية المحددة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

ولن تكون هناك تنمية مستدامة دون تحقيق السلام والحرية.وتكشف التجربة المريرة التي مرت بها أوكرانيا عن أن السلام والحرية يمثلان شرطين رئيسيين مسبقين لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.ولا يمكن تحقيق التنمية المستدامة في ظل استمرار التفجيرات وقتل السكان السلميين.ولا يمكن تحقيقها أيضا في ظل سيادة الأيديولوجيات العدوانية الداعية إلى قمع بعض الأمم من قبل أمم أخرى، وحين تنتهك حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وينبغي أن يصبح توطيد السلام العالمي وتعزيز جو من الحرية أفسح قوة دافعة وموّحدة لجميع جهودنا الجماعية الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

واليوم، على أوكرانيا تنفيذ إصلاحات منهجية تمس الحاجة إليها في الوقت الذي تجابه فيه المعتدي الروسي الذي يسعى إلى تقويض التنمية الأوروبية الديمقراطية التي اختارها الشعب الأوكراني.

لقد قتل الآلاف ودمرت البنية التحتية الحيوية وفقدت أوكرانيا حوالي خمس إمكاناتها الاقتصادية نتيجة ضم روسيا الغادر لشبه جزيرة القرم الأوكرانية وعدوانها على منطقة دونباس. وقد زادت الأعمال العسكرية الروسية ضد أوكرانيا من التهديدات البيئية والوبائية، إلى جانب خطر الاقصاء الاجتماعي. وتمثل المواقع الكيميائية في منطقة الصراع في الجزء الشرقي من أوكرانيا وفي الأراضي المتاخمة خطرا من نوع خاص. فهناك تهديدات خطيرة من احتمال وقوع كوارث تكنولوجية من صنع الإنسان. وفي هذا السياق، تعتقد أوكرانيا أن الوقت قد حان لقيام الأمم المتحدة بمعالجة مسألة حماية البيئة في الصراعات، وسوف تقوم بتقديم فكرة محددة لتحقيق هذه الغاية.

لقد أدى العدوان الخارجي إلى ظهور شكل جديد من أشكال الفقر – فقر مفاجئ وغير متوقع – يؤثر على حياة نحو مليون ونصف المليون من المشردين داخليا. فكل يوم من الحرب في دونباس يكلفنا ما يقرب من مبلغ ٥ ملايين دولار كان يمكننا استثمارها في التنمية المستدامة. إن أزمة حوالي ٥، ١ مليون مشرد داخلي هي أكبر مشكلة، ليس فقط لأوكرانيا، بل للاقليم بأسره.

تتطلع أوكرانيا إلى السلام والازدهار وتبذل أقصى الجهود، بالتعاون مع الدول الشريكة، لتسوية النزاع بالوسائل الدبلوماسية السلمية. وبعد وضع حد للعدوان العسكري

وإعادة إحلال السلام واستعادة السيادة الكاملة لأوكرانيا على منطقة دونباس وشبه جزيرة القرم، سيكون ضرورياً إعادة الملايين من الناس إلى الحياة الطبيعية واستعادة الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية على أساس تنمية مستدامة. وأوكرانيا مستعدة لإنجاز هذه المهمة الصعبة، وتدعو جميع الشركاء الدوليين إلى التعاون من أجل تحقيق هذه الغاية.

وتتابع أوكرانيا بثبات مسار الإصلاح الوارد في استراتيجية التنمية المستدامة لعام ٢٠٢٠. وعلى الرغم من التحديات القائمة، فقد عملنا على ترجمة مهامنا الاستراتيجية إلى إجراءات ملموسة. وفي ظل تنفيذ أوكرانيا لاتفاق الانتساب مع الاتحاد الأوروبي، فضلا عن مقاومة العدوان الروسي المستمر، ينصب تركيز المجتمع الأوكراني اليوم أولاً وقبل كل شيء على مكافحة الفساد؛ لضمان تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية؛ والحفاظ على نظام فعال للصحة العامة؛ وتعزيز العمل اللائق؛ وكفالة توفير التعليم للجميع بتكلفة ميسورة؛ وتشجيع الابتكار وتطوير وبناء بنية تحتية مستدامة؛ وكفالة استدامة إمدادات الطاقة والأمن الغذائي وسلامة البيئة.

وأود أن أؤكد للحاضرين هنا بأنه، ومن أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني، سوف تنفذ أوكرانيا برامج ومشاريع جديدة ترمي إلى كفالة استقرار الاقتصاد الكلي والتوازن البيئي والتماسك الاجتماعي. إن أهداف التنمية المستدامة ستكون بمثابة إطار شامل للمزيد من التحول في أوكرانيا، بما في ذلك في سياق تنفيذ استراتيجيتنا لعام ٢٠٢٠.

وتسعى أوكرانيا، بوصفها عضوا مسؤولا في المجتمع الدولي، إلى المشاركة بنشاط في التصدي للتحديات العالمية الحالية كشرط أساسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفيما يتعلق بالبعد البيئي على وجه الخصوص، نحتاج إلى العمل بنشاط لمنع التهديدات التي يشكلها تغير المناخ وتدهور البيئة. فالتوصل إلى حل توافقي على أساس اتفاق مناخ متوازن سيكون بمثابة بشارة خير لجهودنا الجماعية في اتجاه تحقيق ذلك الهدف. فتنفيذ نماذج جديدة وتوسيع نطاق التعاون العلمي والتقني بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ولا سيما من خلال إنشاء آليه عالمية لنقل التكنولوجيا، هو المفتاح لسد العديد من الفجوات في التنمية المستدامة.

وإني على قناعة بأننا سنضمن، بالعمل معا – وتنفيذ الأهداف الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥ وكذلك بالتصدي المشترك للتحديات القائمة – تمكن الجنس البشري من شق طريقه بنجاح نحو تحقيق التقدم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أشكر رئيس جمهورية أوكرانيا على البيان الذي أدلى به.

اصطحب السيد بيترو بوروشينكو، رئيس جمهورية أوكرانيا، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن لكلمة يلقيها وزير الشؤون الخارجية في الاتحاد الروسي.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إن تعزيز التقدم الاجتماعي والاقتصادي والرخاء لجميع البلدان والشعوب هو في صميم مهمة منظمتنا. لقد كانت إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية من أهم إنجازات الأمم المتحدة، وهي إنجاز يمكننا جميعا أن نفخر به. فالأمم المتحدة هي التي جعلت توحد المجتمع الدولي ممكناً، قبل خمسة عشر عاماً، من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فالجهود المشتركة للدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية الدولية والأعمال التجارية والأوساط الأكاديمية جميعها يسرت تقدما كبيرا في حصول ملايين الناس في جميع أنحاء العالم على الرعاية الصحية والتعليم، وفي الجهود الرامية إلى الحد من الفقر والجوع، وفي الحد من وفيات الأمهات أثناء النفاس ووفيات الأطفال.

إن ذلك النجاح الباهر – تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية – ليس سببا ، بطبيعة الحال، للتقاعس. إن التصدي للتحديات العالمية الملحة، مثل القضاء على الفقر المدقع ومكافحة أوجه عدم المساواة وكفالة الأمن الغذائي وأنماط الحياة الصحية، والتحول إلى أنماط أكثر استدامة للإنتاج والاستهلاك، يتطلب موارد مالية وصناعية وتكنولوجية إضافية مدعومة ببيئة من التعاون البناء والمساعدة المتبادلة والتفاهم. ولاتزال العديد من الدول عاجزة عن التغلب لوحدها على التحديات الإنمائية، التي كثيرا ما يواكبها انعدام الاستقرار السياسي والتمييز وغيرها من القيود، وتحتاج إلى دعم دولي واسع النطاق.

وتوفر نتائج المؤتمر الدولي الثالث المعني بتمويل التنمية، المعقود بأديس أبابا في تموز/يوليه، أساسا جيدا لإقامة مثل هذا التعاون. وترحب روسيا باعتماد الخطة العالمية الجديدة للفترة حتى عام ٢٠٣٠ . ونحن على استعداد لتقديم دعم نشط في سبيل تنفيذها بنجاح على جميع المستويات. سيواصل بلدنا، مسترشدا بمبادئ التضامن، تقديم مساهمة هامة لبناء وتعزيز القدرات الاقتصادية والفكرية والمعلوماتية والعلمية والتكنولوجية للبلدان الشريكة. وسنواصل تيسير فعالية الاستفادة من الفرص التي تتيحها الأسواق العالمية للسلع والخدمات، وتنويع الروابط الاقتصادية، بالمشاركة النشطة في عمليات التكامل. وسنستخدم الطاقات الكامنة للنساء والشباب، ونشجع على تهيئة بيئة مواتية للأطفال. وتعتزم روسيا استخدام الإنجازات التي تحققت في مجال العلم والتكنولوجيا – ولا سيما في تكنولوجيات الاتصالات والمعلومات – الضرورية اليوم للتعجيل بالتنمية العالمية لسد الفجوة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية.

وتهدف المساعدة الإنمائية الروسية دائماً إلى مواجهة التحديات الأكثر إلحاحا التي تواجه البلدان المحتاجة. ونحن في جهودنا، لا نحاضر شركاءنا بشأن كيفية بناء حياتهم أو نحاول فرض نماذج سياسية أو قيم عليهم. فهدفنا الرئيسي هو القضاء على الفقر. ومن الوسائل الفعالة هنا، بطبيعة الحال، تخفيف عبء الديون. وقد شطب بلدنا في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ما يزيد على ٢٠ بليون دولار من أصول ديون البلدان الأفريقية وحدها. وتساهم روسيا أيضا في تخفيف عبء الديون على أفقر البلدان، علاوة على مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، باستخدام مبادلة الدين ببرامج للمعونة.

وما برح بلدنا يمول وينفذ مشاريع المعونة في مجالات الصحة والطاقة والتعليم والأمن الغذائي والبنية التحتية. ونستخدم إمكانات مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والوكالات الإنسانية ذات البرامج غير المشروطة أو المنحازة سياسيا. وعلى الرغم من الظروف الاقتصادية الصعبة الحالية، تبقى روسيا شريكا مسؤولاً وموثوقا به للبلدان النامية في التصدي للتحديات الملحة التي تواجه شعوبها، على سبيل المثال في مكافحة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا ومعدلات وفيات الأمهات والأطفال الرضع وتفشي وباء إيبولا.

إن المساعد الأنمائية الدولية التي نقدمها آخذة في الازدياد. فقد ارتفعت في العام الماضي بما يفوق نسبة ٢٠ في المائة. وقدمنا ما يزيد على ١٢٧ مليون دولار عبر منظومة الأمم المتحدة وحدها، في حين يزيد إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية التي نقدمها على مبلغ ٨٧٥ مليون دولار، وفقا للنهج الإحصائي الذي تتبعه منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وسنواصل زيادة مشاركتنا في جهود المساعدة الإنمائية المتعددة الأطراف. وإذ نفعل ذلك، نؤسس جهودنا على الاقتناع بأن مساعدة البلدان التي هي بحاجة إلى إنشاء نظم اجتماعية واقتصادية تتوفر لها مقومات البقاء، إنما هو استثمار في الاستقرار العالمي وشرط أساسي مسبق لبناء نظام دولي يتسم بقدر أكبر من

الفعالية والمرونة، علاوة على كونه عاملا في تحقيق الرفاه والرخاء للبشرية قاطبة.

وكثيرا ما نتكلم عن عدم الانفصام بين السلام والأمن الدوليين. وينبغي أن تكفل خطة العمل الاجتماعية والاقتصادية الجديدة فهم عدم انفصام عناصر التنمية المستدامة. وتتمثل مهمة المجتمع الدولي في العمل معا على تهيئة الظروف الخارجية المواتية لإحراز التقدم الاجتماعي والاقتصادي. ومن المهم على وجه الخصوص، كفالة الظروف المهيئة للتجارة العادلة وزيادة فرص الوصول إلى التكنولوجيات الحديثة.

وتؤيد روسيا إيجاد نظام اقتصادي عالمي عادل، علاوة على تحسين تنظيم التنمية العالمية. وندعو إلى العمل على أساس معايير القانون الدولي المعترف بها عالميا، وبروح جماعية في صنع القرارات. ونحن عازمون على زيادة تعاوننا مع شركائنا في أشكال العمل المجدية مثل مجموعة العشرين ومجموعة ”بريكس“ التي تضم البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا. كما أننا مستعدون للحوار في إطار الهياكل الرسمية الأخرى مع احترام الدور التنسيقي الرئيسي للأمم المتحدة بطبيعة الحال.

ونحث الجميع على بذل المزيد من الجهود المستمرة الرامية إلى إصلاح الهياكل الإدارية المنظمة، وخصوصا صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بهدف تعزيز أوضاع البلدان النامية. ونرى أن من الضروري أن يكون التفاعل بين الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية أكثر فعالية بما يحقق الانسجام في إدارة نظمنا النقدية والمالية والتجارية على الصعيد العالمي. ونرى أيضا أهمية الدور الذي تضطلع به وكالات الأمم المتحدة المتخصصة في هذه العمليات.

وما تزال روسيا ملتزمة التزاما راسخا بتعزيز التعاون الإقليمي، بما في ذلك تحقيق التكامل في المنطقة الأوروبية الآسيوية. وأصبح الاتحاد الاقتصادي الأوروبي الآسيوي المنشأ حديثا عاملا هاما في تهيئة الظروف المواتية لتحقيق النمو الاقتصادي بطريقة إيجابية ومستدامة في الأجل الطويل في البلدان المشاركة. وأثناء إنشائه، فقد كنا نؤيد دائما مواءمته مع مختلف آليات التكامل القائمة في منطقتي الشرق والغرب.

ويتعارض اتخاذ التدابير القسرية الانفرادية التي تنتهك ميثاق الأمم المتحدة مباشرة مع تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وينبغي وضع حد لتلك الإجراءات المقيدة وغير المشروعة التي تقوض أيضا مبادئ السوق المعمول بها في مجالات التجارة والتمويل والتكنولوجيا والاستثمار. وينطبق هذا أيضا على رفع الحصار المفروض على كوبا والجزاءات الأخرى المفروضة عبر تجاوز مجلس الأمن.

ونرى أن إيجاد حل لمشكلة تغير المناخ يمثّل شرطا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة. ويأتي بلدنا في صدارة بلدان العالم من حيث التخفيض التراكمي لانبعاثات غازات الدفيئة بل يعوض أيضا عن الزيادة في الانبعاثات نفسها في البلدان والمناطق الأخرى في جميع أنحاء العالم الأخرى. وفي ذلك فقد تجاوزنا التزاماتنا المنصوص عليها بموجب بروتوكول كيوتو بواسطة تخفيض انبعاثاتنا إلى ٣١ في المائة دون مستويات عام ١٩٩٠. وفي غضون السنوات العشرين الماضية، انخفضت انبعاثات قطاع الطاقة الروسي بنسبة ٣٧ في المائة مقارنة بانبعاثات جميع بلدان الاتحاد الأوروبي خلال السنوات الخمس الماضية، وانبعاثات الولايات المتحدة على مدى السنوات الثلاث الماضية.

وفي سياق التحضير لدورة مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المقرر عقدها في باريس، فقد أعلنا سلفا عن المعايير التي ستنطبق على التزاماتنا المحتملة. وفي هذا الصدد، نود أن نشدد على أهمية الدور الذي تؤديه الغابات في شمالي روسيا بامتصاصها نحو ٦٠٠ مليون طن من

ثاني أكسيد الكربون سنويا. وسنضيف هذا العامل إلى العوامل الأخرى التي تؤخذ في الاعتبار ضمن الاتفاق الجديد. ونقترح النظر في تعزيز جهودنا في اتساق مع الممارسات المعمول بها في منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات. وباستطاعتنا أن نناقش في إطار المنتدى نفسه الكيفية التي يمكن بها إنشاء مركز للأمم المتحدة معني بتخطيط الغابات وحمايتها وصونها لكي تسهم في تحقيق التنمية المستدامة ومكافحة تغير المناخ. ونرى بوجه عام، أن من الضروري أن تكون القرارات المتخذة في دورة المؤتمر المقبل شاملة وذات طابع عالمي، فضلا عن كونها ملزمة قانونا. إن تغير المناخ يمثّل إحدى أكثر المسائل خطرا في عصرنا، وينبغي إيلاء أولوية قصوى لفعالية وجودة أي اتفاق يبرم في هذا الشأن.

وفي هذا الصدد، لا تزال الأمم المتحدة بعد انقضاء سبعين عاما على إنشائها، المنتدى الدولي لوضع المبادئ والمعايير الأساسية المنظمة للتعاون الاجتماعي والاقتصادي والإنساني والبيئي. وينبغي أن تسعى الروابط المتعددة الأطراف، بما في ذلك التحالفات غير الرسمية، إلى تنظيم جهودها بما يتماشى مع الاتفاقات الأساسية التي تم التوصل إليها في إطار هذه المنظمة التي لا جدال في شرعيتها. ونحن على استعداد للإسهام بصورة شاملة في زيادة فعالية أداء الأمم المتحدة. وأرى أن باستطاعتنا معا التنفيذ الفعال وفي الوقت المناسب لخطة التنمية العالمية الجديدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى كلمة يلقيها وزير الخارجية في دولة قطر.

السيد العطية (قطر): أود في البداية، أن أشكر معالي الأمين العام على عقد مؤتمر القمة هذا، الذي يعطي الانطلاقة لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

لقد شهد العالم تغيرات عميقة منذ إطلاق الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠٠٥. ولقد تحقق الكثير من الأهداف، وتعثّر الكثير أيضا. واليوم يلتزم المجتمع الدولي مجددا بإطلاق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بهدف تحقيق الأمن والاستقرار والرفاه والتنمية المستدامة لبلداننا وشعوبنا، مسترشدين بالدروس المستخلصة من تجاربنا السابقة واستشراف المستقبل، والاستعداد لمواجهة التحديات الراهنة والمحتملة، وبمسؤولية مشتركة مع الأخذ بعين الاعتبار تباين الأعباء.

إن ضمان نجاح وتحقيق الأهداف المنشودة لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ يتطلبان من المجتمع الدولي التصدي وإيجاد الحلول الناجعة للعقبات التي تعترض عملية التنمية المستدامة، سواء كانت سياسية أو هيكلية أو ذات صلة بالقدرات، وفق منظور عملي وواقعي، مع مراعاة أولويات واحتياجات الدول النامية وأقل البلدان نموا بشكل خاص عبر تقديم كل ما يمكن من دعم لمساعدة هذه الدول على مواجهة التهميش المتزايد في الاقتصاد العالمي والاستفادة من الإمكانيات العلمية والاقتصادية والبشرية المتاحة في وقتنا الحاضر.

ونؤكد هنا على أهمية أن تعبِّر السياسات الوطنية عن الوجه الإنساني والاجتماعي للتنمية، بأن تضع في قمة أولوياتها وضع الاستراتيجيات اللازمة التي تلبي احتياجات الشعوب الضرورية وتعزز الديمقراطية وحقوق الإنسان، وكل ذلك جنبا إلى جنب مع إعمال الشفافية في التعامل ومحاربة الفساد بجميع صوره للوصول إلى الحكم الرشيد، باعتبار أن الالتزام بمبادئ سيادة القانون والمساءلة أمران لازمان في استراتيجية التنمية، وهذا ما أكد عليه مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، المعقود في الدوحة في نيسان/أبريل ٢٠١٥.

وتظل الشراكة والتعاون الدولي العامل الأهم لضمان تحقيق التنمية المستدامة، من خلال تعزيز الشراكات الفعالة والتعاون بين الدول وكذلك بين القطاعين العام والخاص،

وإعطاء منظمات المجتمع المدني وكافة فئات المجتمع الفرصة للقيام بأدوارها المنشودة في هذا المجال.

وفي هذا الإطار، يجب أن تكون المساعدات الإنمائية التي تقدمها الدول المتقدمة النمو إلى البلدان النامية وأقل البلدان نموا متحررة من القيود وبعيدا عن التسييس، وأن تعمل الدول المانحة على تمكين هذه الدول من تحقيق التنمية من خلال وضع سياسات تدعم قدرتها على إنتاج كافة الاحتياجات الأساسية لشعوبها حتى لا يلاحقها الفقر والتبعية لغيرها. كما يجب أن تشجع هذه السياسات روح الشراكة والاستثمار للارتقاء بمستوى التنمية البشرية، ودعم قدرتها على تسويق منتجاتها لتحقيق التنمية المستدامة.

وأشير هنا إلى أن دولة قطر قد قدمت على مدار السنوات الماضية مساعدات تنموية إلى العديد من دول العالم التي تواجه أزمات اقتصادية وإنسانية وكوارث طبيعية.

وبلغت تلك المساعدات خلال عام ٢٠١٤ ما يقارب الـ ٥,٩ بليون ريال قطري، وهو ما يعادل ٠,٧٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لدولة قطر، فضلا عن المساعدات الفنية في مجال التعليم والصحة وغيرها من المجالات التي تتوافق مع مقررات مؤتمر قمة الألفية.

وفي هذا السياق، وانطلاقا مما توليه دولة قطر من اهتمام بالغ ومشهود للارتقاء بمستوى التعليم وإتاحة الفرصة للجميع للحصول على تعليم متميز واكتساب الخبرات، فقد سعينا إلى نقل هذه التجربة الناجحة من خلال تقديم المساعدة الإنمائية والتعاون الدولي بهدف خفض عدد المحرومين من التعليم الأساسي في مختلف أنحاء العالم، وخاصة الأطفال الذين يعيشون في مناطق النزاعات. وقد بلغ عدد الأطفال المستفيدين من المبادرة القطرية ”علِّم طفلا“ التي تم إطلاقها عام ٢٠١٢ بالاشتراك مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ما يقارب ٦ ٠٠٠ ٠٠٠ طفل، من بينهم ٠٠٠ ٦٠٠ طفل من الشعب السوري الشقيق.

إن تحقيق التنمية المستدامة على مختلف المستويات الوطنية والإقليمية والدولية يتطلب توافر الإرادة السياسية وإخلاص النوايا بروح التعاون الحقيقي بين الدول.

وفي هذا السياق، لقد حرصت دولة قطر على تحمّل مسؤولياتها الإقليمية والدولية تجاه تحقيق الأهداف الإنمائية ومعالجة القضايا الإيجابية. فقد استضافت دولة قطر المؤتمر الثامن عشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لعام ٢٠١٢، ونأمل أن ينجح المجتمع الدولي في في مؤتمر باريس، في الوصول إلى الاتفاق الجديد الجاري التفاوض بشأنه، وأن يجسد هذا الاتفاق مسألة التباين في الأعباء ما بين الدول النامية والمتقدمة النمو، وأن يعزز قدرات الدول النامية على التكيف مع ظاهرة التغير المناخي.

وتأكيدا لقناعتنا بأن التنمية المستدامة لا يمكن تحقيقها بدون تحقيق الأمن الغذائي، فقد أعلن حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر، ”حفظه الله“ عن مبادرة سموه بإنشاء التحالف العالمي للأراضي الجافة لمكافحة التصحر والجفاف في جميع أنحاء العالم، مما سوف يكون له الأثر الإيجابي في تحقيق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

وأشير إلى أنه لا يمكن تحقيق التنمية المنشودة في غياب السلام والأمن والاستقرار، أو في أرض خاضعة للاحتلال. وأؤكد هنا أن دولة قطر لن تألو جهدا في توفير المناخ المناسب للنهوض بأعباء تحقيق السلام على المستويين الإقليمي والدولي لدفع عملية التنمية في كافة المجالات.

وانطلاقا من الإيمان الراسخ بأهمية دور كافة فئات المجتمع في تحقيق التنمية، فقد أولت دولة قطر اهتماما خاصا بالشباب، وتبذل جهودا مستمرة للنهوض بهم وتفعيل دورهم وتشجيع

مبادراتهم وتوفير البيئة الملائمة لتمكينهم. ومن هذا المنطلق، ومن أجل إشراك الشباب في صياغة القرارات والسياسات التي تهم العالم، بادرت دولة قطر إلى عقد منتدى الشباب حول منع الجريمة والعدالة الجنائية الذي انعقد في الدوحة في نيسان/أبريل من هذا العام.

لقد حققت دولة قطر خطوات كبيرة في عملية التنمية المستدامة، وإن من دواعي ارتياحنا أن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تتماشى مع رؤيتنا الوطنية لعام ٢٠٣٠ بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، والتي تضمنت الركائز الأساسية للتنمية المستدامة وفي مقدمتها الأمن والصحة والتعليم والثقافة والرياضة. وأشير هنا إلى أن دولة قطر بادرت إلى الاستثمار في المواطن القطري منذ تسعينيات القرن الماضي، وكانت سبّاقة في وضع السياسات التي تضمن تحقيق التنمية المستدامة للمواطن القطري، حيث قمنا بوضع استراتيجية وطنية شاملة للتنمية تهدف إلى تحويل بلادنا إلى دولة قادرة على الحفاظ على التنمية المستدامة وتوفير مستوى معيشة عال للأجيال الحالية والقادمة.

وأشير هنا إلى اهتمام دولة قطر الكبير بدور الرياضة كأداة لتعزيز التماسك والتضامن الاجتماعي وتربية الجيل الناشئ على قيم المساواة والتسامح ودفع عجلة التنمية وتحقيق السلام، لما للرياضة من آثار إيجابية على أبعاد التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فضلا عن إسهامها في تمكين الشباب.

كما تعتبر دولة قطر الثقافة عنصرا أساسيا للتنمية وعاملا مهما في التماسك والاندماج الاجتماعي وتحقيق النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر والإسهام في تحقيق السلام والأمن وتعزيز حقوق الإنسان. ولذلك بذلنا جهودا كبيرة لربط التنوع الثقافي والحوار بين الثقافات وبرامج التنمية، إيمانا بأن للثقافة أهمية كبيرة في مجال سياسات التنمية، سواء ارتبط ذلك بالتعليم أو البيئة.

وختاما، نؤكد أن دولة قطر ستظل على عهدها في الوفاء بالتزاماتها تجاه المجتمع الدولي لتحقيق التنمية المستدام بتقديم كل ما تستطيع من دعم مادي أو فني.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لوزيرة الخارجية في جمهورية ملديف.

السيدة مأمون (ملديف) (تكلمت بالإنكليزية): إن هذه لحظة حاسمة في تاريخ البشرية، فقد فاضت قاعات هذا المبنى بالأمل، وامتلأ الجو حماسا، واستحوذت خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) على مخيلة جميع الأطفال والنساء والرجال في جميع أنحاء العالم. وتنطوي هذه الخطة على إمكانات حقيقية لتحويل عالمنا. ولم يكن هناك وقت مؤات كهذا، وقت اجتمع فيه الكثير من القادة الحاضرين هنا، وهو وقت يجب علينا ألا نضيعه.

ومنذ ١٥ عاما قطعنا على أنفسنا التزاما رسميا بتخليص العالم من الفقر والمرض والتمييز والتدهور البيئي (انظر القرار ٢/٥٥). وبعد مضي ١٥ عاما، تمكنا من تحقيق الكثير من النجاحات، ولكنا ما زلنا نواجه الكثير من التحديات أيضا. وربما أمكننا خفض معدلات الوفيات النفاسية، غير أن أجور النساء ما تزال أقل من أجور الرجال بنسبة ٢٤ في المائة. وربما تمكنا من تخفيض نسبة الفقر المدقع، ومع ذلك ما أكثر الأشخاص الذين يعيشون في ظروف تشبه الأحياء العشوائية. وربما تمكنا من حماية بعض من بيئتنا الطبيعية وصونها، إلا أن انبعاثات الكربون ما تزال في ازدياد. وربما لا يزال الطريق أمامنا طويلا، غير أننا قادرون على تحقيق المزيد.

وملديف ملتزمة التزاما كاملا بتحقيق أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ وغاياتها الـ ١٦٩ بل إن ملديف نفسها هي

إحدى قصص النجاح في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ونحن فخورون بذلك. ونحن محظوظون بأن الأهداف الإنمائية للألفية قد وضعت في وقت حيث كانت تشهد ملديف نموا هائلا في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي. وقد أدرجنا تلك الأهداف في تخطيطنا الإنمائي هادفين بذلك إلى تحقيق مكاسب إنمائية غير مسبوقة.

وللمحافظة على مسار النمو هذا، فقد تعيّن على ملديف التغلب على العديد من التحديات، وهي المهمة التي تمثل امتحانا لمثابرتنا. ولا ريب أن التكيف مع أوجه الضعف الفريدة التي تتسم بها الدول الجزرية الصغيرة النامية واختلاف الظروف الهيكلية للبلدان المتوسطة الدخل يمثلان تحديين كبيرين لم يسبق لهما مثيل بالنسبة لبلد صغير مثل ملديف.

لكن وعلى الرغم من هذه التحديات، ما تزال أحلامنا وتطلعاتنا كبيرة، ولدينا رؤية للتنمية الشاملة والكلية. وتتمثل إحدى الاستراتيجيات الرئيسية لحكومة الرئيس يامين في الاستثمار في الشباب، بمن في ذلك الشابات، عن طريق تنمية المهارات وإيجاد فرص العمل. وأُطلقت مجموعة من السياسات الجديدة الطموحة بهدف تمكين النساء- اللائي يمثلن نصف السكان في البلد- لكي يصبحن شريكات منتجات في التنمية الوطنية بأي صفة يخترنها لأنفسهن بمنأى عن الإكراه أو الضغط الاجتماعي.

وتهدف رؤيتنا الإنمائية إلى جعل اقتصاد ملديف أكثر مرونة وتنوعا ومرتفعا من حيث الدخل اقتصاديا.

ونهدف إلى تحقيق التحول الاقتصادي وزيادة الاستثمار والنمو بقيادة القطاع الخاص. وقد كثفنا جهودنا الرامية إلى إيجاد بيئة ملائمة للاستثمار بسن قوانين أساسية وتحسين استقرار الاقتصاد الكلي.

إن التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية مثل ملديف لن تتحقق ما لم يتم إحراز تقدم هادف في مكافحة تغير المناخ. وتغير المناخ يهدد الحضارة الحديثة كما نعرفها. ويهدد وجود العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية في حد ذاته. ولذلك، ندعو البلدان المتسببة في انبعاث غازات الدفيئة إلى الحد من الانبعاثات لديها. ولذلك، فإننا نطالب بأن تُقترنَ البيانات الشجاعة بالتزامات وإجراءات ملزمة قانونا في باريس في وقت لاحق من هذا العام.

لقد أُعدت خطة عام ٢٠٣٠ على نحو ممتاز. وهي خطة تحيي الأمل في أنفس اليائسين، وخطة لمكافحة الفقر والظلم، وخطة نأمل أن تسد الفجوة بين بضعة ملايين ممن يعيشون في الرخاء والبلايين الذين يعيشون في الفقر. وهي خطة تعد بإنقاذ بلدي وأكثر من ٤٠ دولة أخرى من الدول الساحلية المنخفضة من كارثة مناخية؛ كارثة لا شك أنها، إذا وقعت، ستؤدي إلى نهاية مؤلمة لتلك الدول.

تولت الرئاسة نائبة الرئيسة، السيدة ميخيا بيليث (كولومبيا).

غير أن الخطة الجديدة ما زالت مجرد حبر على ورق. ومن واجبنا أن نترجم هذه الأقوال إلى أفعال ونحقق المقصد الحقيقي وراء كل هدف على حدة وكل غاية على حدة. ولن نتمكن من القيام بذلك إلا إذا التزمنا بالتنفيذ – وبألا نعزز الأقوال بالدعم المالي فحسب، بل أيضا ببناء القدرات، ونقل التكنولوجيا، وثورة فيما يتعلق بالبيانات، وتحرير التجارة على نحو هادف. والأهم من ذلك كله هو أننا بحاجة إلى إطار مؤسسي لا يعزز القدرات فحسب، بل يراعي أيضا الخصائص الفريدة لكل بلد على حدة. ويتعين علينا الآن أن ننفذ الخطة الجديدة من أجل مستقبل شعبنا ومستقبل بيتنا المشترك، كوكب الأرض.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لوزير البيئة والموارد المائية في جمهورية سنغافورة.

السيد بالاكريشنان (سنغافورة) (تكلم بالإنكليزية): نحتفل اليوم بما أحرزناه من تقدم كبير طيلة ١٥ سنة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) تقوم على أساس متين. وتحدد الخطة الإنمائية الجديدة مجموعة من الأهداف الجديرة بالثناء. وتجسد أكثر التطلعات الجماعية لدينا إلحاحاً. كما تزودنا بالأدوات التي تمكننا من العمل الإنمائي بصورة أفضل. وليس هناك أي نموذج إنمائي منفرد يمكن تطبيقه على جميع البلدان. وسيتعين على البلدان أن تختار من قائمة الخيارات الواردة في الخطة لإيجاد الحلول المناسبة لأولوياتها الوطنية وظروفها الفريدة.

والدول الصغيرة، لا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية، دول ضعيفة تتأثر على نحو شديد بجسامة التحديات العالمية. وبما أن أكثر من نصف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة دول جزرية صغيرة نامية، فإننا نعتقد أن آراءنا وشواغلنا وأصواتنا ينبغي مراعاتها وينبغي أن تتجسد في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وسنغافورة دولة جزرية صغيرة نامية ودولة مدينية. ومنذ أن نلنا استقلالنا قبل ٥٠ عاما، ونحن نسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة. وعلى الرغم من مواردنا الطبيعية المحدودة، وربما بسببها، كان علينا أن نقوم بتحقيق النمو الاقتصادي وفي الوقت ذاته المحافظة على بيئة معيشية جيدة لشعوبنا. وعلى الرغم من أن لدينا واحدا من أعلى معدلات الكثافة السكانية في العالم، احتفظنا بالمساحات الخضراء والتنوع البيولوجي لدينا، وقمنا بتحسين نوعية حياة مواطنينا. وهذا العام، تشرفنا كثيرا بتسجيل حدائق سنغافورة النباتية في قائمة مواقع التراث العالمي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

ونعتقد أن الاقتصاد الحيوي والمجتمع الشامل للجميع والبيئة المستدامة ليست مقايضات صفرية الناتج. وهي متعاضدة وتساعد على إنشاء دورة حميدة من حيث تحقيق التنمية. ونرى أن هذا النهج نهج وجيه فيما يتعلق بخطة عام ٢٠٣٠. ومفتاح التنمية في سنغافورة عاملان: أولا، الترعة النهج العملي في إدارتنا وتنفيذنا، وثانيا، الشراكات التي ساعدت على بناء قدراتنا وتطوير مواردنا البشرية، فضلا قدرات البلدان النامية الأخرى التي تعمل معنا ومواردها البشرية. والنهج الذي تتبعه سنغافورة إزاء وضع السياسات العامة والحوكمة يقوم على الروح العملية. ونحن نركز على النتائج، لا على الأيديولوجيات. والسياسات العامة لدينا تقوم على ما يعود بالنفع – ولو كانت في بعض الأحيان غير شعبية أو غير عصرية.

فلنتناول المياه مثلاً. وجزيرتنا الصغيرة لا تبلغ مساحتها سوى ٧٠٠ كيلومتر مربع. وهو ما يقيد بشدة قدرتنا على جمع المياه وتخزينها. ولتنويع إمداداتنا من المياه، اضطررنا لتوسيع مناطق مستجمعات المياه لدينا حتى تصير الجزيرة برمتها مستجمعا مائيا. وقد انطوى ذلك على القيام بتنظيف جميع أنهارنا بصورة منهجية، وإقامة السدود في مصباتها حيثما كان ذلك ممكنا وتحسين خزاناتنا. ونستخدم تكنولوجيا الأغشية على نطاق واسع لكي نحول حتى المياه المستعملة إلى مياه عالية الجودة، نسميها ”المياه الجديدة“، للاستخدام الصناعي والاستخدام غير المباشر كمياه صالحة للشرب. والمياه المعاد تدويرها تحظى بالقبول الآن باعتبارها جزءا لا يتجزأ من مصادر المياه في جزيرتنا.

ونحن لا نفترض أن أي حل من الحلول يدوم إلى الأبد. ويتعين علينا أن نتكيف باستمرار مع الحقائق المتغيرة. وقد قامت سنغافورة مؤخرا بإنشاء مكتب برنامج الدولة الذكية. ويعمل هذا المكتب في جميع قطاعات الحكومة باستخدام التكنولوجيا لتحسين نوعية الحياة، وإيجاد المزيد من الفرص الاقتصادية للجميع، وتعزيز العلاقات بين المجتمعات المحلية

في خضم تنوع كبير. ويتيح أحد المشاريع المسمى ”سنغافورة الافتراضية“، خارطة ثلاثية الأبعاد لسنغافورة مُعززةَ بعدة طبقات من البيانات عن المباني والأراضي والبيئة. ويمكن للمواطنين والصناعة والحكومة والأوساط الأكاديمية التعاون معا على رصد ومعالجة تغير المناخ والتحديات البيئية الأخرى على وجه السرعة. بل إننا استخدمنا كمنبر تويتر ووسائط الإعلام الاجتماعية. فعلى سبيل المثال، لدينا ٢٠٠ أجهزة استشعار ذكية في مصارف المياه لدينا، تغرد تلقائيا إذا ارتفعت مستويات المياه أو تزايدت احتمالات وقوع الفيضانات. وربما تكون أول مصارف مياه في العالم تغرد تلقائيا!

والعامل الثاني في مسيرة سنغافورة لتحقيق التنمية المستدامة هو الشراكات التعاونية. وبالنظر إلى افتقارنا للموارد الطبيعية، اضطررنا للتركيز على تنمية رأس المال البشري لدينا. إننا نستثمر استثمارا كبيرا في مجال التعليم لمساعدة الأطفال على تحقيق كامل إمكاناتهم وكفالة استكمال قدرات القوة العاملة لدينا على نحو مستمر بالمهارات اللازمة في المستقبل. وباعتبار سنغافورة دولة ناشئة، استفادت من المساعدة والتعاون التقنيين من البنك الدولي ووكالات الأمم المتحدة في السنوات الأولى من عملية إقامة الدولة لدينا. ففي السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، ساعدت برامج تدريبية مع شركات مثل شركة تاتا من الهند، وفيليبس من هولندا ومصرف سانوا من اليابان عمالنا على تحسين إنتاجيتهم ومعارفهم.

واستشرافا لآفاق المستقبل، بدأنا برنامج سنغافورة للتعاون في عام ١٩٩٢. ونجري كل سنة نحو ٣٠٠ من الدورات الدراسية لفائدة نحو ٠٠٠ ٧ من المسؤولين من البلدان النامية الصديقة. واستضفنا المشارك رقم ٠٠٠ ١٠٠ من المشاركين في برنامج سنغافورة للتعاون، في نيسان/أبريل من هذا العام. وباعتبار سنغافورة مواطنا عالميا مسؤولا، فإنها تواصل رد الجميل للمجتمع الدولي. واليوم، يسرني أن أعلن عن إطلاق برنامج جديد للتنمية المستدامة في إطار برنامج سنغافورة للتعاون بغية دعم خطة عام ٢٠٣٠.

ومن خلال ذلك البرنامج، ستعمل سنغافورة مع أصدقائنا من أجل تطوير القدرات على ثلاثة مستويات. أولا، على مستوى القيادة العليا، سنقيم شراكة مع المركز العالمي للتفوق في الخدمة العامة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لكي نوفر على نحو مشترك برامج للقيادة بشأن الحكم الرشيد ومؤسسات القطاع العام. ثانيا، على صعيد السياسات العامة، سنتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، موئل الأمم المتحدة، البدء بتنفيذ برنامج متعدد السنوات بشأن المدن المستدامة والتحضر لفائدة ١٠٠ مدينة في العالم النامي. ثالثا، على المستوى التنفيذ، سنعمل مع شركاء مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة وهيئة الأمم المتحدة للمياه من أجل توفير التدريب والخدمات الاستشارية، بالتركيز على توفير حلول محلية عملية في مجالات المياه وخدمات الصرف الصحي في البلدان المحتاجة.

إن نطاق خطة عام ٢٠٣٠ وطموحها غير المسبوقين يتطلبان تجديد الالتزام وتعزيز الشراكات بين جميع أصحاب المصلحة: الدول والمنظمات الدولية والمؤسسات المالية الدولية، والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

لا يمكننا معالجة العديد من مسائل التنمية المستدامة منفردين، على سبيل المثال، يضعف الضباب العابر للحدود الناجم عن حرائق الغابات والأراضي ذات التربة الخثية في جنوب شرق آسيا، صحة الملايين من الناس في المنطقة. ويعرض للخطر سلامة الطائرات، ويلحق الضرر باقتصادنا الإقليمي. ويحد انبعاث كميات كبيرة من ثاني أوكسيد الكربون، من جهودنا العالمية للتخفيف من تغير المناخ. وترتبط هذه المسألة ارتباطا مباشرا بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخاصة الهدف ٣ المتعلق بضمان حياة صحية، وتعزيز الرفاه للجميع،

والهدف ١٥ بشأن الإدارة المستدامة للغابات، ومنع تدهور الأراضي وفقدان التنوع البيولوجي. وبينما تصدت بلدان بمفردها لمشكلة الضباب العابر للحدود، فإننا بحاجة إلى التعاون الإقليمي والدولي في أقرب أجل، من أجل ممارسة الضغط القانوني والتجاري على الشركات التي ترتكب تجاوزات، لمنعها من الاستفادة من الأراضي غير المستدامة وإزالة الغابات.

قال ذات مرة، الراحل السيد ألبرت ونسميوس، المستشار الاقتصادي للأمم المتحدة الذي ساعد في صياغة سياسات التنمية في سنغافورة خلال العقود الأولى من استقلالنا، بأنه كأجنبي، بوسعه تقديم المشورة ولكن لا يمكنه القيام بالعمل محل السنغافوريين. ويعد الافتخار الوطني بالملكية، والحماس الفطري لشعبنا أكبر حافزين على تحقيق التنمية المستدامة. ونحن نثني على خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، على إتاحتها لشعوبنا وحكوماتنا في جميع أنحاء العالم الأدوات اللازمة لتولي زمام مستقبلنا بأنفسنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لوزير الخارجية في جمهورية العراق.

السيد الجعفري (العراق): يطيب لي بالنيابة عن شعب وحكومة العراق أن أتقدم لرئيسي الجلسة، بخالص التهاني على ترؤسهما مؤتمر القمة العالمي هذا الذي يحمل آمالا وطموحات كبيرة، يراد لها الارتقاء إلى حجم التحديات والعقبات التي تقف في طريق الدول لتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة على نحو متكامل ومتوازن. وأود في البداية، أن أتقدم بالشكر والتقدير للسيد بان كي – مون الأمين العام الذي قدم لنا تقريرا وافيا عن دور الأمم المتحدة خلال الخمسة عشر عاما القادمة (انظر A/70/PV.4).

جئتكم من العراق، بلد الإصرار على إقامة صرح الديمقراطية عبر آليات الانتخابات ومشاركة جميع مكونات الشعب لتشكيل حكومات متتالية بعد عام ٢٠٠٣، وقد جرت عمليات الانتخابات مرات عدة تحت إشراف الأمم المتحدة، وبمباركتها.

إن عالم اليوم قد يكون مختلفا عن وضع العالم قبل سبعين عاما، ومع ذلك فإن هناك العديد من التشابه الكبير الذي لا يزال ماثلا أمامنا، وانعدام المساواة الحقيقية بين الدول من الناحية الاقتصادية والخدمات الأساسية والرفاهية الاقتصادية، لا يزال موجودا في الدول النامية، لا سيما في الدول الأقل نموا. ومن جانب آخر، فإن العديد من الدول لم تستطع، نتيجة تحديات ومعوقات عدة تحقيق أهداف التنمية المنصوص عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

رغم الجهود التي بذلتها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة طيلة الخمسة عشر عاما الماضية، إلا أننا لا نزال نعاني من تحديات كبيرة تتطلب بذل جهود عالمية حقيقية واضحة المعالم، ومدعومة بتمويل دولي ووسائل تنفيذية خاضعة لآليات مراقبة ومتابعة لمعرفة التقدم المحرز. ولعل من أهم تلك التحديات، انعدام الأمن العالمي بسبب الإرهاب والتطرف والحروب، التي حولت المجتمعات الآمنة إلى مجتمعات يسودها الإحباط والخوف والبطالة والأمراض والفقر.

إن بلدي العراق يتعرض لهجمة إرهابية شرسة ذات طبيعة عابرة للحدود وبقدرات تمويلية غير مسبوقة، تهدد السلم والأمن الداخليين في العراق والعالم كله. وتقضي على الإنجازات التي حققها العراق في مجال تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتكامل بين الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة، خصوصا القضاء على الفقر المدقع. ويواجه بلدي هذه الهجمة البربرية التكفيرية التي يقودها كيان تنظيم داعش الإرهابي، والمجموعات الإرهابية المتعاونة معه بالنيابة عن المجتمع الدولي الذي يتوجب عليه أن يأخذ في الاعتبار الحالة الاستثنائية التي يمر منها العراق، لأنه من الدول التي تمر بظروف خاصة تستلزم عناية المجتمع الدولي. ويرحب وفد

بلدي بما ورد في الإعلان من الاعتراف بأثر السلم والأمن على مجمل أنشطة ومشاريع التنمية المستدامة في الدول، وأنه يصعب تحقيق أهداف التنمية المتفق عليها دوليا بما فيها أهداف التنمية المستدامة دون وجود الأمن والسلم.

كما نثمن الإشارة إلى أوضاع المهاجرين والنازحين، والاستثمار في البنى التحتية، ونعتقد أن أهمية المساعدات الإنمائية الرسمية، تكمن في أنها ذات أثر مهم للغاية على مجمل مشاريع البنى التحتية، لا سيما في البلدان التي تعاني من آثار الحروب التقليدية، أو الحرب العالمية على الإرهاب، الذي دمر البنى التحتية في المدن التي سيطر عليها، ونرحب بما تحقق من جهد وتعهدات في مؤتمر أديس أبابا خلال شهر تموز/يوليه المنصرم، مما يشير إلى فهم واضح لتحديات التنمية المستدامة. ويرى وفد بلدي ضرورة تنفيذ تعهدات هذا المؤتمر العالمي بشكل عاجل بالنسبة للبلدان التي تمر بظروف خاصة، ذات طبيعة أمنية أو بيئية في مجال تمويل مشاريع البنى التحتية التي دمرت نتيجة الحروب والإرهاب والكوارث الطبيعية، وموجهة لحل أزمة اللاجئين والنازحين داخليا. إن تقوية أجهزة الأمم المتحدة، ووكالاتها المتخصصة، خصوصا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يعد أمرا ضروريا في مجال النهوض بالخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥.

إننا نواجه تحديات عابرة للحدود من حيث طبيعتها، وتتطلب جميعها نظاما عالميا أكثر شفافية وانسجاما وتماسكا محوره الإنسان، ويعمل على توفير الظروف الممكنة لتحقيق التنمية المستدامة، كما أن التحديات العالمية تتطلب حلولا عالمية ومؤسسات يتصف عملها بالانسجام والتكامل تعمل على تعبئة الجهود المختلفة التي تبذلها الحكومات وغير الحكومات، من أجل مواجهتها بشكل بناء ومستدام.

يرى وفد بلدي بأن التجارة والصناعة موردان أساسيان يجب جعلهما محركين للنمو الاقتصادي من خلال الاندماج في النظام التجاري المتعدد الأطراف، وتيسير انضمام الدول النامية، لا سيما أقل البلدان نموا إلى منظمة التجارة العالمية. بالإضافة إلى تعزيز القدرات الوطنية، في مجال الصناعة المحلية والتصدير لتعزيز وتنويع مصادر التمويل وتنويع الاقتصاد الوطني. إن التعاون الدولي في مجال نقل التكنولوجيا ونشر ونقل المعلومات من خلال شبكات التواصل الاجتماعي، يعد من أهم الأدوات التي يمكن من خلالها تعزيز وتيسير وصول المواطنين إلى المعلومات الصحية والموثوقة لتحقيق التنمية المستدامة، ولمحاربة الإرهاب والتطرف الفكري، وتعزيز المفاهيم المعتدلة دينيا، والقضاء على الأفكار التكفيرية التي عاثت في الأرض فسادا، وأخرت العديد من الدول عن بلوغ أهداف التنمية المتفق عليها دوليا، ونود التأكيد على أهمية بناء القدرات الوطنية، لا سيما فيما يخص تعزيز وتحديث الأنظمة الضريبية والقضاء على ظاهرة التهرب الضريبي وتوسيع القاعدة الضريبية، وتجميع المواد المحلية اللازمة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

وترى بلادي أنَّ رصد الأموال لتمويل التنمية المُستدامَة والتنفيذ الفعَّال لِمَا اتُفِقَ عليه يستلزم وجود قاعدة معلومات مُحدَّثة، وموثوق بها من أجل تمكين صُنَّاع القرار والسياسات من اتخاذ القرار السليم. ومن هنا، لابُدَّ من بناء قدرات الدول النامية في المجال الإحصائيِّ من خلال تعزيز قدرات الأجهزة الإحصائيّة الوطنيّة في تجميع، وتبويب المعلومات، استناداً إلى مُختلِف المُؤشِّرات الإحصائيّة التي سيُتفَقُ عليها لاحقاً في بداية السنة المُقبِلة.

إنَّ العراق يُقدِّر عالياً التعهُّدات والالتزامات الماليّة، والمعونة التي قُدِّمت من قِبَل العديد من الدول الصديقة والمانحين الدوليِّين ووكالات الأمم المُتحِدة المُتخصِّصة في مجال مُعالَجة الأزمات الإنسانيّة، لاسيَّما أزمة النازحين الذين تجاوز عددهم المليونين، والناشئة عن الهجمات الإرهابيّة لكيان داعش

الإرهابيّ ممّا تسبب في هجرة الناس من مُدُنِهم وموارد رزقهم، وأثّر على تنمية المناطق التي يحتلها ذاك الكيان الإرهابيّ.

صحيح أن عالم اليوم مملوء بالتحديات على صعد الأمن والاقتصاد والبيئة لكن الإرادة المعبرة عن الأمم والشعوب ومنظماتها ستنتصر لا محالة ولو بعد حين، وفي مقدمتها الأمم المتحدة لأنها تمثل المشروعية الدولية والمظلة التي تحتمي بها شعوب العالمة كافة.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية المملكة العربية السعودية.

السيد الجبير (المملكة العربية السعودية): نجتمع اليوم بعد اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠). وتمثل أهداف التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ استمرارا للتجربة التي مارسناها معاً في السعي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من عام ٢٠٠٠ وحتى نهاية العام الحالي في تحالف إيجابي بين الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني والجهات الدولية ذات العلاقة لمكافحة الفقر والمرض والجوع، في عمل جماعي وتعاون دولي فعال.

لقد حرصت بلادي على تبني الرؤى الدولية في هذا المجال، بما يتوافق مع ثوابتها وقيمها واهتمامها البالغ نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وسارت على هذا النهج منذ انطلاقها في عام ٢٠٠٠، وصولاً إلى عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، حفظه الله. ويتضح من متابعة تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية أن المملكة قد تجاوزت السقف المعتمدة لإنجازها وقبل المواعيد المقترحة لها. حتى أنها تمكنت من الانضمام إلى قائمة الدول ذات مؤشر التنمية المرتفعة، كما انضمت بلادي إلى قائمة أكبر ٢٠ دولة مانحة للمساعدات الإنمائية في العالم حيث احتلت في العام الماضي المرتبة السادسة طبقا لإحصاءات الأمم المتحدة.

إن أهمية مؤتمرنا هذا تكمن في البحث عن الدروس المستفادة من التجربة السابقة للأهداف الإنمائية للألفية والمعوقات الأساسية أمام تحقيق التنمية المستدامة، الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، لتحقيق الأهداف الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥. ولا بد لي في هذا السياق من الإشارة إلى أن تحقيق التنمية المستدامة يظل أمرا في غاية الصعوبة للشعوب التي تعاني من الاحتلال، إذ أنه لا تنمية مع الاحتلال، وعليه، فإنه من الضروري التأكيد على التزام المجتمع الدولي بما تعهد به خلال المؤتمرات والقمم السابقة والمعنية بالتنمية المستدامة والتنمية الشاملة والعمل على إزالة المعوقات أمام الشعوب المحتلة، ونخص بالذكر الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين والأراضي العربية المحتلة.

إن المملكة العربية السعودية، وهي تشارك في هذه القمة وتتوافق مع مخرجاتها وأهدافها، لا بد أن توضح موقفها حيال بعض الفقرات، التي يمكن أن تُفسر بشكل يتعارض أو يخالف تعاليم وأحكام الشريعة الإسلامية. وهنا، نود التأكيد على أن الإشارة إلى ''الجنس'' في النص تعني بدقة ''ذكر'' أو ''أنثى''، وأن الاشارة إلى ''العائلة'' في النص تعني الأسرة التي تقوم على الزواج بين الرجل والمرأة. وفي حالة خروج هذه المصطلحات عن مقاصدها، فإن بلادي تؤكد على حقها السيادي الكامل في التحفظ على تنفيذ أي توصيات تتعارض مع مبادئ ديننا الإسلامي وتشريعاتنا.

وختاماً، فإننا نتطلع إلى تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥، وإنجاز كل ما يعود بالخير والرفاه على عالمنا والبشرية جمعاء.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لنائب رئيس وزراء دولة إسرائيل.

السيد شالوم (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): يقول الكتاب المقدس في سفر الجامعة ما نصه: ''دَوْرٌ يَمْضِي وَدَوْرٌ

يَجِيءُ، وَالأَرْضُ قَائِمَةٌ إِلَى الأَبَدِ''. ونحن نجتمع هنا اليوم للتأكد من أن الأجيال المقبلة سترث الوعد بكوكب مزدهر وعالم مستدام. وقد حقق المجتمع الدولي، من خلال العمل في شراكة، إنجازات استثنائية. ومع ذلك، ما زال يتعين القيام بالكثير. وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) تؤذن بحقبة جديدة من الشراكة العالمية التي لم يسبق لها مثيل. واليوم، نحن نكرس أنفسنا لمكافحة التحدي الأكبر، ألا وهو القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده.

لقد شهدت على الطبيعة كيف يمكن للإصرار والابتكار أن يحيلا الصحراء إلى مساحات خضراء ويحققا ازدهار المجتمع. فعندما كنت طفلا، عشت مع أسرتي في بئر سبع، وهي بلدة جافة وقاحلة في وسط صحراء النقب في إسرائيل. واليوم، فإن بئر السبع، مدينة إبراهيم وإسحاق ويعقوب، عاصمة النقب، هي مدينة مزدهرة، تضم واحدة من الجامعات الرائدة في إسرائيل وتمثل مركزا ناشئا للتكنولوجيا المستدامة.

ومن الصعب تصديق أن تصبح إسرائيل، أرض المستنقعات والكثبان الرملية، مصدرا للابتكار والإبداع حتى أصبح الكثيرون يسمونها ''start-up nation'' (دولة مبتدئة). وفي مجالات تتباين ما بين الطاقة والمياه إلى الصحة والتعليم، طورت إسرائيل تكنولوجيات متطورة تحول المياه المالحة إلى مياه عذبة وتحول النفايات إلى طاقة متجددة وتكشف عن الأمراض التي يمكن الوقاية منها بكبسة زر. وفي إسرائيل، تعلمنا أن نجعل كل قطرة ماء ذات قيمة. إن إسرائيل دولة رائدة على الصعيد العالمي في مجال تكنولوجيا المياه، حيث تضم واحدا من أكبر مرافق تحلية المياه في العالم. ونحن نعيد استخدام ٨٧ في المائة من مياهنا المستعملة، وهو ما يزيد عشر مرات على معدل هذا الاستخدام في معظم البلدان الأخرى. وقد ابتُكر الري بالتنقيط في إسرائيل. وصدرنا هذه التكنولوجيا وغيرها من التكنولوجيات المبتكرة إلى عشرات البلدان في جميع أنحاء العالم.

وعلى مدى أكثر من ٥٠ عاما، أوفدت الوكالة الإسرائيلية للتعاون الإنمائي الدولي علماء وأطباء ومهندسين ومدرسين إسرائيليين إلى جميع أنحاء العالم بغية تشاطر خبراتهم.

حتى الآن، قامت إسرائيل بتدريب ما يزيد على ربع مليون من المهنيين من ١٣٢ بلدا، ومساعدتهم ليصبحوا عوامل تغيير في مجتمعاتهم المحلية. تنبع رؤية إسرائيل للتنمية المستدامة من المبدأ اليهودي القائل ''لتكن منارة للشعوب''، وهو معروف جيدا في الإنجيل. إنه التزام أخلاقي واجتماعي بتقاسم معارفنا وخبراتنا مع الآخرين، حتى لا يكون على أي أمة أن تواجه التحديات الهائلة للتنمية وحدها.

وقال ألبرت آينشتاين ذات مرة: ''إن تحقيق كل ما له قيمة في المجتمع البشري رهين بفرص التنمية المتاحة للأفراد''. وإذ نمضي قدما في خطتنا الجديدة، يجب ألا يغيب عن بالنا الأفراد في مجتمعاتنا الذين حرموا من فرص متساوية من أجل تحقيق التنمية. تشكل النساء والفتيات نصف كل مجتمع من مجتمعاتنا، ورغم ذلك فإنهن في جميع أنحاء العالم ما برحن يواجهن مظاهر عدم المساواة العميقة في جميع مجالات الحياة. علينا إيجاد واقع جديد، واقع يمكن فيه للنساء والفتيات المشاركة على قدم المساواة مع الرجال والفتيان في اقتصاداتهن ومجتمعاتهن المحلية وأسرهن. وتعتقد إسرائيل اعتقادا راسخا أن التنمية المستدامة والقضاء على الفقر لا يمكن تحقيقهما بدون تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

والشباب أيضا إحدى الأولويات العليا لإسرائيل. يمثل الأشخاص دون سن الثلاثين أكثر من نصف سكان العالم، ويعيش معظمهم في العالم النامي. وعلينا، بينما نشرع في تنفيذ خطتنا الجديدة، أن نجد السبل الكفيلة بتسخير مواهبهم وطاقاتهم بحيث يمكن أن يصبحوا سادة لمستقبلهم. نحن بحاجة

إلى تعاون الجميع للتصدي للتحديات التي نواجهها. علينا أن نمنح صوتا لمن لا صوت لهم ونسلط الضوء على غير المرئيين.

هناك عدد قليل من مناطق العالم التي يمكن أن تحقق استفادة أكبر من الخطة الجديدة من الشرق الأوسط. غير أنه طالما اختارت بلدان المنطقة أن تستثمر في العنف بدلا من أن الاستثمار في شعوبها، لن يكون هناك أمل في مستقبل أفضل. إن قصة نجاح إسرائيل تسلط الضوء على الصلة بين التنمية والمجتمعات الحرة والدول المزدهرة. وعلى النقيض من ذلك، فإن الحالة في البلدان المجاورة تسلط الضوء على عكس ذلك تماما، وهو أن انعدام التنمية يؤدي إلى الحرب والفقر والقهر. بالأمس، وقف وزير الخارجية الفلسطيني هنا أمام الجمعية العامة (أنظر A/60/PV.9) وألقى باللوم على إسرائيل عن كل آفات مجتمعه. قد يكون ذلك مثيرا للدهشة لولا أنه كان من السهل التنبؤ به. ذلك أنه من الأسهل بكثير توجيه أصابع الاتهام إلى الآخرين من أن ينظر المرء إلى نفسه في المرآة.

إنني أتطلع إلى يوم يضع قادة الفلسطينيين رفاه شعبهم قبل الحرب مع إسرائيل، يوم يتوقفون فيه عن توجيه الاتهامات الزائفة ويبدأون في بذل جهد حقيقي لتحسين حياة أطفالهم والأجيال المقبلة. لن يتمكنوا من تحقيق أهداف الخطة الجديدة والتمتع بثمار التنمية المستدامة إلا عندما يأتي ذلك اليوم. لقد مدت إسرائيل يدها مرارا وتكرارا في تآخ وتعاون. للأسف، فقد رفضت في معظم الأحيان. واليوم أدعو جيراننا العرب، مرة أخرى، من على هذا المنصة، إلى التخلي عن الدمار واليأس، والسير معا على طريق الازدهار والسلام.

الليلة، سيحتفل الشعب اليهودي بعيد المظال. في عيد المظال، تجتمع الأسر لتقيم في مساكن مؤقتة لكي تتذكر رحلة شعب إسرائيل ٤٠ سنة عبر الصحراء نحو أرض الميعاد. وإذ نبدأ رحلتنا صوب وعد التنمية المستدامة، فلنتكاتف، حتى تعيش الأجيال المقبلة في عالم مستدام يسوده السلام والازدهار.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٤٥.